Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وزارة التعليم العالي والبحـ
جامعـــــة وهران
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص :إقتصاد دولي
الموضوع:

# سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية
## دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالب:
* عبد الكريم المومن

تحـــت إشـــراف أ.د :
* عبد القادر دربال

لجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| * د / بشير بولنوار | أستاذ محاضر | جامعة وهران | رئيساً |
| * أ.د / عبد القادر دربال | أستاذ التعليم العالي | جامعة وهران | مقرراً |
| * د / محمد عبد اللاوي | أستاذ محاضر | جامعة وهران | ممتحناً |
| * د / رشيد يوسفي | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم | ممتحناً |

الموسم الجامعي: 2008 -2009

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# المعجمة العامة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الأول:

## الطرح النظري لسوق العمل

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الثاني :

## سياسات التشغيل والتحولات الاقتصادية الدولية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الثالث :

## نظرة عامة حول التشغيل

## في الجزائر

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الفصل الرابع :

## التحولات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع التشغيل بالجزائر

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الخاتمة العامة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# قائمة المراجع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

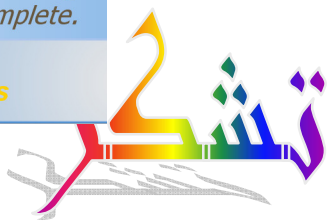


نشكر الله تعالى ونحمده أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أشيد بالجهود الجبارة مع الشكر الجزيل وكامل التقدير إلى الأستاذ المحترم عبد القادر دربال والذي كان لي عظيم الشرف إن كان مشرفًا على عملي هذا.

كما نشكر جزيل الشكر اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة والمتمثلة في د. بولنوار بشير ود.عبد الأوي محمد ود.يوسفي رشيد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى عمادة وكافة أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية.

كما نشكر كل من كانت له أيادي صابغات علينا فساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

عبد الكريم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الإهداء

انه من دواعي الغبطة والسرور أن أهدي ثمرة جهدي

إلى من وهبوني كل المحبة والحنان ومنحوني السعادة اللذان مهما

قلت من عبارات الحب وغردت من أغاني المحبة ومهما فعلت لم

أكن لأرد لهما جميلهما طيلة حياتي ألا وهما والديا الكريمين أطال

الله في عمرهما

كما اهدي هذا العمل إلى كل أخوتي والى جميع الأقارب

والجيران والى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذة وطلبة جامعة وهران وخاصة كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، والى كل من يحمل

بصيص محبة ووصال

إلى كل الساهرين على حمل مشعل نور العلم والثقافة ليضيئوا

للأجيال طريق الهدى والتقدم

عبد الكريم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

# الفهرس العـ


| | |
|---|---|
| **التشكر** | |
| **الإهداء** | |
| **قائمة الأشكال** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **ملخص الدراسة** | |
| **مقدمة عامة** | **01** |
| **الفصل الأول:الطرح النظري لسوق العمل** | **08** |
| **تمهيد** | **09** |
| **المبحث الأول: نظريات سوق العمل** | **10** |
| أولاً:المنظور التقليدي | **10** |
| ثانياً : المنظور الحديث | **16** |
| ثالثاً : تقييم نظريات سوق العمل | **23** |
| **المبحث الثاني: مؤشرات سوق العمل** | **27** |
| أولاً : العناصر الرئيسية لسوق العمل | **27** |
| ثانياً: إنتاجية العمل | **28** |
| ثالثاً: الأجور | **30** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **34** |
| **الفصل الثاني: سياسات التشغيل والتحولات الاقتصادية الدولية** | **35** |
| **تمهيد** | **36** |
| **المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على التشغيل** | **37** |
| أولاً : الإصلاحات الاقتصادية | **37** |
| ثانياً : اتفاقيات الشراكة الأجنبية | **43** |
| ثالثاً : قيام المنظمة العالمية للتجارة | **46** |
| **المبحث الثاني : سياسات التشغيل ومعالجة انعكاسات التحولات الاقتصادية** | **55** |
| أولاً: إشكالية البطالة | **55** |
| ثانياً: ظاهرة الفقر | **60** |

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features


| | |
|---|---|
| ثالثا: القطاع غير المنظم | |
| **خلاصة الفصل الثاني** | |
| **الفصل الثالث : نظرة عامة حول التشغيل بالجزائر** | **68** |
| **تمهيد** | **69** |
| **المبحث الأول: تطور قطاع التشغيل بالجزائر** | **70** |
| أولا: مرحلة ما قبل سنة 1985 | **70** |
| ثانيا: مرحلة الإصلاحات خلال ( 1986 -1999 ) | **72** |
| ثالثا: مرحلة ما بعد الإصلاحات (2000 -2009) | **75** |
| **المبحث الثاني: هياكل التشغيل بالجزائر** | **80** |
| أولا : الوكالة الوطنية للتشغيل | **80** |
| ثانيا : مديرية التشغيل ووكالة التنمية الإجتماعية | **82** |
| ثالثا : الهيئات العمومية للتشغيل | **85** |
| **خلاصة الفصل الثالث** | **90** |
| **الفصل الرابع: التحولات الاقتصادية بالجزائر وتأثيرها على التشغيل** | **91** |
| **تمهيد** | **92** |
| **المبحث الأول: برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر** | **93** |
| أولا : الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها على الاقتصاد الجزائري | **93** |
| ثانيا : تأثير الإصلاحات على التشغيل بالجزائر | **103** |
| ثالثا : سياسات التشغيل وعلاج الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية بالجزائر | **106** |
| **المبحث الثاني : الشراكة الاوروجزائرية** | **110** |
| أولا : الشركة الاوروجزائرية ونتائجها على الاقتصاد الجزائري | **110** |
| ثانيا : أثار الشراكة الاوروجزائرية على التشغيل بالجزائر | **115** |
| ثالثا : سياسات التشغيل وعلاج الآثار السلبية للشراكة الاوروجزائرية | **116** |
| **خلاصة الفصل الرابع** | **119** |
| **الخاتمة العامة** | **120** |
| **قائمة المراجع** | **126** |

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



# قائمة الأش


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | العلاقة بين معدل الأجر وكفاءة العمال | 18 |
| 2 | اجر الكفاءة | 19 |
| 3 | البطالة الكينزية و البطالة الكلاسيكية حسب نظرية الاختلال | 21 |


# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | نسب النمو اللازمة لتخفيض البطالة ب 1% | 22 |
| 2 | حصة اليد العاملة الفقيرة من مجموع العمالة في العالم سنة 1990 و 2003 بالنسبة المئوية. | 62 |
| 3 | تطوير معدلات التشغيل خلال الفترة ( 1967- 1985) | 71 |
| 4 | العرض والطلب خلال المرحلة ( 1990 - 1999 ) | 73 |
| 5 | الشغل المنظم و غير المنظم حسب القطاعات خلال الفترة ( 1999-2003) | 116 |

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المقدمة وإشكالية البحث:

تواجه المجتمعات النامية ضغوطا تزيد كثيرا عما تواجهه المجتمعات المتقدمة لكون عبء تنميتها هو في الواقع عبء مزدوج ، فمن حيث المطلوب منها تحقيقه فهي تسعى إلى تعويض الفجوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة وهي فجوة غالبا ما تكون كبيرة، وفي نفس الوقت عليها أن تواكب ما يستحدث من تقدم وتنمية في العالم المتقدم حتى لا تتخلف مرة أخرى[1]. ومن حيث الإمكانيات تفتقر معظم الدول النامية إلى القدر الكافي من الموارد المادية اللازمة للقيام بعبئها المزدوج ، ولكن الأهم من ذلك هو افتقارها إلى منظومة رأس المال البشري الكفوء الذي لا تتحقق تنمية حقيقية مستدامة بدونها [2]، وليس المقصود بالافتقار إلى منظومة رأس المال البشري هو نقص الكوادر البشرية المؤهلة كأفراد، فمعظمها لديها منها الكثير، فبعضهم يتبوأ في دول متقدمة ويحصل على أعلى درجات التقدير، كما يساهم البعض منهم في تقدم بلدان صناعية متقدمة من خلال دوره في سوق العمل في هذه البلدان، إن ما تفتقر إليه الكثير من البلدان النامية حقيقة هو حسن الاستفادة من طاقات البشر على تعدد قدراتهم والموائمة بين هذه القدرات ومتطلبات التنمية، والأهم من ذلك إيجاد آليات واقعية وفاعلة للربط بين الكوادر البشرية المؤهلة كأفراد وجماعات، وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومراكز اتخاذ القرار بما يخلق منظومة متكاملة تعمل في تناغم مع منظوماتها الفرعية نحو تعظيم العائد مما هو متاح بالفعل والسعي نحو مصادر جديدة للتنمية.

ويمثل الانتشار الرهيب في الإعلام وشبكات المعلومات، وزيادة الوعي المعرفي والثقافي المترتب على زيادة أعداد المتعلمين والمؤهلين والمثقفين في العالم النامي، تحديا كبيرا أمام الدول النامية الأمر الذي أدى إلى استحداث متطلبات عاجلة لمواكبة هذا النمو المتطارد والتطور السريع في الهيكل الاقتصادي والخدمي ، وتعديل الهياكل التنظيمية للعمل والعمالة والارتقاء بمستويات المهارة المكتسب.

كما ترتب على تحرير التجارة العالمية (من الرسوم الجمركية وفتح الأسواق بدون حواجز والمنافسة العالمية وتعظيم الربح وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق ) ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجهة لها، مع إهمال العناية بالقوى العاملة تدريبا وتأهيلا وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القطاعات الاقتصادية للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، مما يتطلب معه إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى، وبالتالي يصبح حتميا لمواجهة تحديات العولمة التي لا تعترف بقيود الزمان أو المكان. تقليل الفجوة بين المهارات والمؤهلات التي يفرزها نظام التدريب والتعليم، وتلك التي يتطلبها النظام الإنتاجي وسوق العمل بالفعل، وأن سرعة التكيف والمرونة مع حركة سوق العمل هو السمة والنمط الجديدين والتحدي المطلوب من القوى

1 - ملخص ندوة " المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية "، منظمة العمل العربية، اليمن 27-2006/11/29.
2 - ملخص الندوة القومية حول " أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية "، منظمة العمل العربية، القاهرة 14 - 16 /2005/6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العامة المؤهلة والمدربة في هذا العنصر لمواجهة انعكاسات الاقتصادية على المؤسسات وبالتالي على مناصب الشغل.

وباعتبار الجزائر ضمن المجتمع الدولي فإنها عايشت هذه الظروف وتكيفت معها، وفي خضم هذا الوضع فان احد أهم هذه التحديات التي تواجهها الجزائر، هو توفير فرص عمل كافية بأجور تؤمن مقومات الحياة الكريمة للملايين من قوة العمل، الذين يتزايد عددهم مع كل عام. ولا يخفى على السلطة الجزائرية أنها تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك بسهولة، لعل أهمها ضعف هياكل الإنتاج وانخفاض معدلات الاستثمار، و الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على التشغيل بالجزائر، و الاختلالات في الوضع الراهن لقطاع التشغيل.

وللحد من تفاقم الأوضاع قامت الجزائر بتطبيق بعض البرامج وسياسات تشغيل، كطابع لمعالجة إضطرابات قطاع التشغيل وتوفير مناصب عمل عن طريق إدماج الموارد البشرية في الحياة المهنية، من اجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في ظل الرهانات والصعوبات الظرفية التي يعرفها واقع التشغيل، كما تم تكوين قاعدة معلومات هامة لرصد تغيرات قطاع التشغيل ومتابعة تطوراته، وذلك لإحكام وضع السياسات الملائمة لمعالجة قضية البطالة والفقر والتدهور الاقتصادي والاجتماعي التي تعتبر من الاهتمامات المركزية [1] ، وتتولى الوزارة من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل بالجزائر جمع المعطيات ووضع البرامج والآليات الكفيلة بتنشيط هذا القطاع [2] ، من خلال دفع الاستثمار الخاص وإحداث المشاريع الكبرى ودعم قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن شغل في مختلف القطاعات، وتعزيز القطاعات ذات الكثافة التشغيلية لضمان إدماج أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل في الحياة المهنية، فضلا عن خلق التوازن الجهوي في مجال إحداثات الشغل من اجل التخفيف من انعكاسات التحولات الاقتصادية الراهنة.

ومن ثم فإن دراسة وتحليل العوامل الأساسية الفاعلة في توليد مناصب شغل، وبناء سياسات تشغيل محكمة تساهم في التنمية الاقتصادية، والتخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية يتطلب الإجابة على السؤال الموالي:

ما هي أهم برامج سياسات التشغيل الفعالة في التخفيف من الانعكاساتها السلبية للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة على بعض الاوضاع الاجتماعية، والعاملة على توفيرفرص التشغيل والحفاظ عليها ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الأخرى والتي يمكن طرحها ترتيبا كما يلي:

- ما هو الفضاء الذي شغلته النظريات الاقتصادية في تفسيرها لحركة وتوازن سوق العمل ؟
- ما هي الآثار الناجمة عن التحولات الاقتصادية الدولية الايجابية والسلبية؟
- ما هي التحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في ظل الأوضاع الراهنة؟

1 - حافظ عتب، " تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل "، المركز العربي لتنمية الموارد البشري، طرابلس، 2005، ص 29.

2 - منظمة العمل الدولية،"سوق الشغل والعمل بالجزائر- عناصر السياسة الوطنية للتشغيل-"، منشورات صادرة عن منظمة العمل الدولية، سنة 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ما هو الدور الذي تلعبه سياسات التشغيل في التخفيف من حـ
- ما هي برامج سياسات التشغيل الفاعلة في معالجة هذه الانعكـ
- ما هي وضعية قطاع التشغيل بالجزائر في ظل هذه التغيرات الحديثة ؟
- ما هي برامج وإجراءات التشغيل المتبعة من طرف السلطات الجزائرية ؟
- ما مدى فعالية هذه الإجراءات في توفير مناصب شغل والحفاظ عليها والمساهمة في التنمية الاقتصادية ؟

## أهمية الموضوع ودوافع اختياره:

وينبع اختيار هذا الموضوع من الانشغالات الكبيرة من طرف الدول والحكومات، بانعكاسات التحولات الاقتصادية الراهنة على اقتصادياتها، خاصة في الدول النامية، ودور سياسات التشغيل في التخفيف من حدة هذه الانعكاسات، كون سياسات التشغيل ذات أفاق مستقبلية وأبعاد اقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى إمكانية البحث المتوفرة، أي أن هذا الموضوع قابل للبحث والدراسة وبالتالي استخلاص برامج يعمل بها مستقبلا.

كما تتلخص أهميته في تبيين الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة، ودور سياسات التشغيل في التخفيف من حدة هذه الانعكاسات، بتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة و تنظيم القطاع غير الرسمي ومعالجة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى دول العالم.

## الفرضيات المطروحة:

نظرا لطبيعة ومحتوى الموضوع ولتسهيل دراسته فقد تم إرفاق إشكالية هذه الدراسة بالفرضيات الموالية:

- باعتبار أن توازن سوق العمل ينطوي على الموازنة بين العرض والطلب في هذا السوق ، فهذا يعني وجوب إيجاد إستراتيجية تساعد على تحقيق هذه الآلية.
- إن التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة لها تأثير ايجابي على اقتصاديات الدول المتقدمة نظرا لهيكلة مؤسساتها وجودة منتجاتها عكس الدول النامية والتي لا تتمتع بذالك.
- مسايرت التحولات الاقتصادية الدولية ضرورة ملحة لكي لا تبقى الدولة في عزلة اقتصادية.
- تتطلب الزيادة في حجم الاستثمار وتحسين كفاءته، القيام بإصلاحات اقتصادية مع توفير الحماية الاجتماعية لمعالجة أية هزات ناتجة عن سياسات التصحيح على المد القصير والمتوسط ، وبدون ذالك فان الاستثمار سيكون محدودا ومحدوديته ستؤدي إلى نقص مناصب الشغل وتدهور الأوضاع.
- برامج سياسات التشغيل أداة فعالة في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة.
- إن قطاع التشغيل بالجزائر يتأثر بشكل كبير ببرامج التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة.
- السياسات المنتهجة من طرف ا لحكومة الجزائرية في ميدان التشغيل تقوم أساساً على إنشاء وتمويل أجهزة التشغيل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



– من الممكن أن يساهم التحسن التدريجي لمؤشرات التشغيل التشغيل إلى تحقيق تحسن نسبي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي مما يسهل نجاح الفاقية الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

## أهداف الدراسة :

إن الأهداف المتوخية من هذه الدراسة تتمثل في :

- معرفة أبعاد وآليات سوق العمل ونظرياته المختلفة،وإدراك العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل وعلاقة هذه الأخيرة بتحديد مستوى الأجور وبالتالي تحقيق آلية التوازن.
- تبيين آثار التحولات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية إيجاباً أو سلباً.
- تحديد برامج سياسات التشغيل الفاعلة في تخفيف حدة الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة.
- إيضاح سبل معالجة البطالة والفقر عن طريق التشغيل وأضفى الرسمية على القطاع غير المنظم.
- فهم دور سياسات التشغيل في توفير مناصب شغل والحد من تسريح العمال وغلق المؤسسات.
- تبيين مراحل تطور قطاع التشغيل بالجزائر والوضعية الحالية له.
- معرفة مدى فعالية أجهزة التشغيل بالجزائر في تحسن قطاع التشغيل ومساهمتها في التنمية الاقتصادية ومعالجة الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة على الأوضاع الاجتماعية بالجزائر.

## مناهج وأدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على:

- المنهج التاريخي : والمتمثل في اعتماد أفكار مختلف المدارس الاقتصادية لتفسير آلية توازن سوق العمل من الناحية النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى رصد أوضاع الاقتصاد الجزائري انطلاقا من مؤشراته الاقتصادية التي تحدد أدائه منذ عهد الاقتصاد المخطط إلى زمن الاقتصاد المفتوح.
- المنهج الوصفي التحليلي : والذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة، ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها ، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا، وسيسمح لنا استعمال هذا المنهج بإعطاء تحليل تفصيلي لمناهج سياسات التشغيل ودورها خلال مراحل التحول الاقتصادي خاصة بالجزائر.
- المنهج الإحصائي : اعتمدت الدراسة على مصادر مختلفة حيث استمدت بياناتها من الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر وزارة العمل والضمان الاجتماعي ومنظمتي العمل الدولية والعربية حتى يتسنى الوقوف على حقيقة الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاجتماعية، ومعالجة سياسات التشغيل لها، وبالتالي استخلص أفضل البرامج للأخذ بها في المستقبل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد ارتكزت الدراسة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل، والدوريات، والمقالات والمجلات، والمراجع الإلكترونية، ذات الصلة بالبحث.

## صعوبات الدراسة:

طبيعة الموضوع وتعدد جوانبه، قد جعلت أمامنا عدة قيود وصعوبات أهمها:

– تباين في الأرقام والإحصاءات الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، وتلك الصادرة عن الدوائر الرسمية الوطنية، مما يلزم الباحث إلى محاولة التوفيق والترجيح.

– عدم توفر نتائج دقيقة عن قطاع التشغيل وخاصة تلك المتعلقة بتطورات العرض والطلب على العمل خلال الفترة الأخيرة.

– عدم التمكن من التعرف عن أثار برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر على منصب التشغيل المستحدث الدائمة والمؤقتة منها بسبب افتقارنا إلى المعطيات اللازمة لذلك.

- صعوبة تقييم برامج سياسات التشغيل لاختلافها عبر الزمان والمكان ولسرعة تغيير هذه البرامج من حين لأخر.

## هيكلة الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول بعد المقدمة على النحو الآتي :

يتضمن الفصل الأول التعرف على الإطار النظري لسوق العمل ومحددات العرض والطلب فيه والية توازن هذه السوق، وتم تقسيمه بدوره إلى مبحثين، تناول المبحث الأول دراسة أهم النظرية الخاصة بسوق العمل من المنظور التقليدي إلى المنظور الحديث مع التطرق إلى أهم النقاط التي كانت موضع جدل بين المدارس والمفكرين الاقتصاديين حول آلية توازن سوق العمل، أما المبحث الثاني فيخصص لدراسة مؤشرات سوق العمل ومحدداته وتحليل دور إنتاجية العمل في تحديد مستوى الأجور وتأثير كل منهما على سوق العمل.

أما الفصل الثاني يهتم بدراسة سياسات التشغيل والتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، حيث قسم إلى مبحثين، نتناول من خلال المبحث الأول التحولات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الدول، وبالخصوص اقتصاديات الدول النامية، وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاجتماعية بهذه الدول، أما المبحث الثاني فيشمل سياسات التشغيل ومعالجة انعكاسات التحولات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في البطالة والفقر والتشغيل بالقطاع غير المنظم.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما الفصل الثالث تضمن تقديم نظرة عامة حول التشغيل
المبحث الأول على تطور قطاع التشغيل بالجزائر، خلال
الاقتصادية ما بين ( 1986- 1999 ) ، ومرحلة ما بعد الإصلاحات من سنة 2000 إلى 2009، و اشتمل المبحث الثاني على هياكل التشغيل بالجزائر والمنشأ منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومهامها الاقتصادية والاجتماعية.

والفصل الرابع يهتم بدراسة التحولات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع التشغيل بالجزائر، وبدوره قسم إلى مبحثين. المبحث الأول تمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، وتطرق إلى آثارها الايجابية والسلبية على الاقتصاد الجزائري ، ودور برامج سياسات التشغيل في معالجة السلبية منها، والمبحث الثاني الشركة الاوروجزائرية من خلال دراسة نتائجها على الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاجتماعية ودور سياسات التشغيل بالجزائر في معالجته.

وفي الأخير هناك خاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وأفاق تفتح المجال لدراسات أخرى تلم أكثر بهذا الموضوع.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## تمهيد:

يعتبر سوق العمل المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها (وبالتالي تسعير خدمات العمل). وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى[1]، كون خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب، وإن الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها.

كما إن بعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة وتقنيات مرتفعة (القطاع الحديث والمنظم)، بينما تعمل أقسام أخرى بشكل غير رسمي (القطاع غير المنظم) [2]. ويتحدد نتيجة لنشاط السوق(العرض والطلب حسب المهارات وفي إطار القوانين و التشريعات) عدد من العناصر: حجم التشغيل وإنتاجية العمل، مستوى البطالة، مستويات الأجور[3].

ونظراً لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة، فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (الرواتب، مزايا العمل، المهارات...). ونذكر من أطراف السوق ومحركيها :

- العمال والراغبين في الحصول على مركز عمل والنقابات العمالية .
- أصحاب الأعمال ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات.
- الجهات الحكومية باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب، وتقوم بما تسنه من تشريعات وما تجريه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات (اقتصادية، مالية، تعليمية، اجتماعية...) بتنظيم عمل السوق وتصرفات الأطراف المنخرطة في أنشطتها، وفق ما تصبو إليه في سياساتها التنموية بالمعنى الشامل.

1 - احمد مندور ، كمال بكري ، " علم الاقتصاد " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989 ، ص87- 88 .
2 - احمد مصطفى ، " مسرد مصطلحات سوق العمل " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ، 2004، ص35 .
3 - محمد عدنان وديع "المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل " سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1997 ص3 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الأول: نظريات سوق العمل:

عمد الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه، النظر إلى سوق العمل، من منظورين رئيسيين لتصدي لتحليلها نظريات مختلفة لسوق العمل، هذين المنظورين هما: المنظور التقليدي والمنظور المعاصر لسوق العمل.

### أولاً:- المنظور التقليدي:

ويشير إلى منظومة فكرية ذات مفاهيم معينة ، تفترض وجود سوق تنافسي للعمل شأنه شأن عناصر الإنتاج الأخرى ( رأس المال ، السلع ) ، بحيث تتقاطع فيه منحنيات العرض والطلب على العمل فيتولد بفعل ذلك أجرا توازنيا ومستوى تشغيل كامل، ويتبنى هذا المنظور كل من:

**1- المدرسة الكلاسيكية :** يركز الكلاسيك في تحليلهم لسوق العمل على المدى الطويل ،حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام ، الذي يعني أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له "، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند " ساي" [1]، فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل [2].

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات اقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب إرتفاع الأجور، وهو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمار سوف لن يرفعون من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف. و تعزى البطالة أيضا في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل ، وفي حالة وجودها فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة. ونستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل في آن واحد .

**2- المدرسة النيوكلاسيكية :** لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لإرتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل[3]، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل: بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق[4]. وأن الطلب على العمل يكون دالة عكسية في معدل الأجر الحقيقي.

---

1 - رمزي زكي ، "الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - " ، عالم المعرفة ، الكويت ،1998 ، ص183 .
2 - ضياء مجيد الموسوي ،" النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط3, 2005, ص 49.
3 - محمد ألميتمي ، "سوق العمل والفقر في اليمن " ، جامعة صنعاء ، اليمن ،2001 ، ص3.
4- احمد مندور ، كمال بكري ، المرجع السابق ، ص271- 272.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وعرض العمل دالة طردية في معدل الأجر الحقيقي[1]، وذالك لو
ومستوى الأجر الاسمي. ويفترض كذالك أن منحنى عرض العمل
أن عرض العمل يكون مرنا مهما كان معدل الأجر.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون " ساي" للأسواق [2]. كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف ، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة[3].

**3- الفكر الماركسي :** ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، ونادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن: الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية[4].

أما بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور. ومما يزيد الأزمة تفاقما هو" أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (C/V) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه. وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية [5]. أما بالنسبة لحجم التشغيل فإنه يرتبط أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون إنخفاضه من خلال زيادة إنتاجهم، الشيء الذي يؤدي إلى فائض في الإنتاج ، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور. وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة[6].

**4- المدرسة الكينزية :** يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة. أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى

1 - Claude Menendian ," fiches de macroéconomie", ELLIPSES ,Paris ,1997 ,p80.
2 - Rodrigue Tremblay , " Macroéconomique modernes – théories et réalités – " , édition Etudes vivantes, 1992 , pp204-205.
3 - Gérard Duthil , "Economie de l'emploi et chômage ", édition ELLIPSES , Paris ,1994 ,P14.
4 - بول ساموبلسون ، "توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج "،ترجمة مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1993 ،ص108.
5- إسماعيل سفر وعارف دليلة ، " تاريخ الأفكار الإقتصادية "، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1977، ص576 .
6 - محمد عدنان وديع ،عادل عبد الله ،على ناصر، "مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظريتها " ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،ديسمبر 1997 ، ص274.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الأسعار[1]. وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقض [illegible] الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع ،مما يؤدي إلى [illegible].

من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال ، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن في أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي [2] ، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية.

فالكلاسيك و النيوكلاسيك ينظران إلى الادخار والاستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة ، أما كينز فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، وكل اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد، وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في الأرباح وفي الناتج وبالتالي تحدث بطالة [3] .

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الادخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي، وعليه تزداد المبيعات وترتفع الأسعار والأرباح ، وهذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال، وبالتالي تقل البطالة. ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص[4]، ويرى أيضا أن نقص الاستخدام ممكن الوقوع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي، ومستوى التوظيف الكامل كما يجب، من خلال النقاط الثلاثة التالية :

- توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة.
- إتاحة الفرصة للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع.
- التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر، لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا.

وإذا كان كينز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على الدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة، والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، انطلاقا من نماذج النمو الكينزية مثل: نموذج هارود ، جون روبنسون، وغيرهم،

---

[1] - Joél Jalladeau ,"introduction à la macroéconomie",2eédition ,Département de boeck université ,paris , 1998 , p357

[2] - سالم توفيق ألنجفي ، " أساسيات علم الاقتصاد " ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 ، ص268.

[3] - كاظم جاسم العيساوي ، محمود الوادي ، " الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص58.

[4] - عبد الباقي روابح و علي همال ، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية ، جامعة قسنطينة 30/29 ماي 2000 ، ص2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والتي استخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء و تحليل هذه النـ
في تحليل الظواهر الاقتصادية.

وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي البحث عن المعدل الذي يتعين أن يتساوى به الادخل على المدى الطويل للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة والكساد [1].

**5- علاقة فيليبس :** يرتكز اهتمام فيليبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة [2]، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية و العكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية و العكس بالعكس، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة" [3].

وقد ساهمت أبحاث كل من "ريتشارد ليبسي" 1960 و"بول ساموبلسون " و "سولو" بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة [4]، وهو ما يفسره منحنى فيليبس الذي يمكن من خلاله استخلاص مايلي : أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم.

وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس، وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما. لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.

**6- المدرسة النقدية :** يفسر هذا التيار اختلال سوق العمل من خلال العوامل النقدية، وأن علاج البطالة الدورية يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: فيلب " Edmund S.phelpe" وفريدمان "Milton Friedman"، أعطوا للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود[5] ، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم.

---

[1] - إيمان عطية ناصف ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2008 ، ص145 .

2 - Bernard Bernier .Yves Simon ," initiation à la macroéconomie", 8eédition ,DUNOD , Paris ,2001, P332.

3 - Claude Sobry. Jean Claude Verez ," élément de macroéconomie",ELLIPSES , Paris , 1996 ,P207.

4 - Jean Michel Cousineau , " économie du travail " ، GATAN MORIN ,Canada , 1981,P196

5 - Claude Sobry, op.cit ,P209.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلي[illegible] يبحثون عن العمل بجدية، و بالتالي فالبطالة في نظرهم اختيارية [illegible] ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في: "عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق" [2] ، يرى " فريدمان " أنه لا يوجد منحنى فيليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذا المنحنى يأخذ شكلا مستقيما عموديا يحدد معدل بطالة طبيعية، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير [3].

**7- المدرسة الهيكلية**( Ecole structuraliste ): في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بدأت النظرية الكنزية تختبر على الواقع، فظهرت مدرستين فكريتين متعارضتين فيما يخص أسباب اختلال سوق العمل وبروز ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة. من جهة okun ، heller ، solow الذين ينتمون إلى المدرسة الكنزية، قد اقترحوا على الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب لتقليص البطالة ، ومن جهة أخرى killing ، sworth ، gallaway ، وآخرون والذين ارجعوا سببها إلى عدم توافق مؤهلات العمال مع مناصب الشغل ، وقد برروا ذلك بالتغيرات التكنولوجية السريعة التي أدت إلى تقليص عدد العمال في قطاعات لم تكن اليد العاملة محضرة لها ، ففي هذه الحالة كل تشجيع على الإنفاق يكون عقيما ( السياسة الكنزية لا تكون مجدية في هذه الحالة ) ، ومن هنا فالحلول الناجعة تكمن في تكوين اليد العاملة وفق التقدم التكنولوجي [4].

وبالفعل عندما خفضت الحكومة الأمريكية الضرائب في سنة 1964 ، ازداد الإنتاج وتقلصت البطالة ،إلا انه ظهر مشكل أخر تمثل في ارتفاع معدل التضخم بوتيرة أسرع ، هاتين الظاهرتين بينتا صحة منحنى فيليبس ، كما بينتا أيضا التضارب في السياسة الاقتصادية ، بمعنى أخر لا يمكن تقليص البطالة دون تحمل ازدياد نسبة التضخم، ولا يمكن تخفيض معدل التضخم دون تحمل عبء البطالة، هكذا يتبين لنا حتمية التزاوج بين النظرية الكنزية و النظرية الهيكلية لتقليص معدل البطالة و التضخم في آن واحد، وهي الظاهرة التي أطلق عليها الكتاب المعاصرون اسم الركود التضخمي يعني التضخم مع الركود و البطالة.

ولعل ابسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو انه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة و الأسعار ، والتوافق هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار [5] ، وللوصول إلى الهدف المشار إليه أنفا نختار أولا التوفيقة (معدل التضخم- معدل البطالة) المقبولة بزيادة الإنفاق ( السياسة الكنزية ) وفي المرحلة الثانية نقلص البطالة و التضخم في آن واحد باتخاذ السياسة الهيكلية ، والتي تتمثل في تكوين اليد العاملة ،تسهيل تنقلها والعمل على التنمية الجهوية ، فعلى سبيل المثال إذا تمكن العمال من الانتقال من الأماكن التي هم فيها في

1 - Jean Michel Cousineau, op.cit, P197.

2 - رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص 255- 256 .

3 - Jean Michel Cousineau , op.cit ,P182

4 - Ibid , p193-194.

5 - حسين عمر، " التطور الإقتصادي " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1990 ، ص88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بطالة إلى الأماكن التي تتميز بندرة اليد العاملة، فان البطالة [illegible] والخدمات التي كانت تواجه ضغوطات تضخمية بسبب ندرتها، [illegible] ينتقل الرأسمال إلى الجهة التي يكون فيها اليد العاملة متوفرة.

**8- نظرية رأس المال البشري :** بدأها شولتز "Schultz Théodore " ثم أعاد النظر فيها الاقتصادي غاري بيكر خلال الستينيات وبالتحديد في (1964) [1] ، والمبادئ الأساسية لهذه النظرية تتمثل في :

- إن كل فرد يبحث على تعظيم المزايا التي يحصل عليها من خلال نشاطه وهذا ما يفسر اختياره لهذا أو ذاك التكوين الممكن بدلالة التكاليف والأرباح [2].

- إن التكوين يحسن الإنتاجية للفرد على الأمدين المتوسط والطويل وكل استثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل [3].

- أن أسلوب العائد على الاستثمار في القوة العاملة يستخدم كمؤشر للدلالة على مدى جدوى الاستثمار.

- معدل العائد على الاستثمار في القوة العاملة هو سعر الخصم الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي الصفر [4] (معدل المرد ودية الداخلي للرأس المال البشري المستثمر) كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\sum_{i=n1}^{n2} \frac{R_i - C_i}{(1+r)^N} = 0$$

Ri: الدخل المتأتي للفرد في الفترة i .

Ci : تكاليف التعليم أو أية تكاليف أخرى مصاحبة لها كتكلفة الفرص البديلة في الفترة i .

n1: السن القانونية المسموح فيها للفرد أن يترك المدرسة ويلتحق بالتكوين أو سوق العمل .

n2: سن التقاعد القانوني والتي يخرج الفرد بعدها من السوق العمل ( السن الأقصى للعمل ) .

N : عدد سنوات التي يقضيها الفرد في العمل وتساوي (n2 – n1) .

r : معدل العائد أو معدل المردود على الاستثمار.

بعد حساب العائد على الاستثمار للقوة العاملة لفئة معينة، بموجب المعادلة السابقة تجرى مقارنته مع العائد لفئة أخرى من القوة العاملة، تسمى فئة المقارنة ، فإذا كان اكبر من عائد فئة المقارنة، فان ذلك يشير إلى أن الاستثمار في تلك الفئة من القوة العاملة مربح ومرغوب فيه ، والعكس صحيح.

لكن مع كل هذا وعلى نحو مفاجأ يقرر بعض الأفراد مغادرة مناصب عملهم من اجل أفاق مهنية أخرى، وبالتالي خسارة لصاحب المشروع الذي استثمر وساهم ماديا في تأهيلهم ، ولن يتمكن من استرداد المبالغ المنفقة إلا من

1 - محمد عدنان وديع ،عادل عبد الله ،على ناصر، المرجع السابق ، ص288- 289 .
2 - ليلى الخواجة ،" دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة و علاقتها بسوق العمل في مصر"، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص 192 .
3 -Michel Burda. Charles wyplosz ," Macroéconomie " , ouvertures économique de BOECK ,Bruxelles ,1993 , p 123.
4 - احمد هني ، " دروس في التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



خلال تخفيض أجور الفئة العمالية المتبقية [1] ، وعزوف المؤسسات عن التوظيف لأي تسرب أخر.

كما تفترض هذه النظرية وجود صنفين من الأشخاص : فئة قليلة ذات قدرة تدريبية عالية وفئة لا تملك مؤهلات تدريبية وهي الأكثر، مما يؤدي بها إلى ممارسة أعمال متردية وفي اغلب الأحيان تكون في بطالة سافرة.

## ثانياً :- المنظور المعاصر لسوق العمل :

يشمل هذه المنظور عدد من النظريات والاتجاهات الحديثة [2] ، التي سعت لتفسير الاختلال في سوق العمل اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بآلية توازن هذه السوق، ومن ابرز مايلي :

**1- نظرية البحث عن العمل :** ظهرت هذه النظرية خلال السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل ، حيث أنها تصف حالة وجود بطالة ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لان البطال عندما يقوم بالبحث فانه ينفق مالا من اجل تنقله، أو لشراء المجلات والجرائد و لمحاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح[3].

وعليه فان نظرية البحث عن العمل تنطلق من الوقائع التالية:

- تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في المناصب المعروضة.

- تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلى نفقات بحث و انتقال من جانب العاملين وتكاليف الاختبارات من جانب رجال الأعمال ، هذا من جهة من جهة أخرى هي عملية تحتاج لوقت طويل والى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

- تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة ، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في آليات سوق العمل.

ومن منظور هذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية، من اجل البحث و التقصي عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها [4]، ويمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية :

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

---

1 - Michel Burda, Charles wyplosz, op.cit , PP : 123-124.

2 - يقصد بالنظريات الحديث : النظرية التي جاءت بعد سنوات الستينات ، كما جاء في إحدى مقالات "بيرناد لفال" والمعنون ب "النظريات الحديثة للشغل والبطالة " مجلة فرنسية خاصة بالشؤون الاجتماعية ، جويلية 1979.

3 - Robert Holcman , " le chômage , mécanismes économiques , conséquences sociales et humaines" , notes et études documentaires françaises , no 5045 , Paris , 1996 , P16 .

4 - Ibid , P16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع

- الأفراد العاطلين هم الأكثر حظا في الحصول على المعلومات [illegible] بأرباب الأعمال مقارنة بالأفراد العاملين لتصبح البطالة من هذا المنظور استثمارا.

- أن هناك حد أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه يسمى باجر القبول، أي أن الباحث عن العمل يقبل المنصب عندما يكون الأجر اكبر أو يساوى اجر القبول، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية عن سوق العمل، ارتفعت حظوظه في إحراز العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع [1].

**2- نظرية العقود الضمنية :** ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها "بيلي " Baily( 1974 ) ، " جوردون " Gordon( 1975 ) ، وتقوم على أساس أن الاتفاقية المبرمة بين العمال وأرباب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية ، أي انه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقية بشكل رسمي ومكتوب[2].

وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل وذالك راجع إلى:

- عندما ترتفع أسعار المنتوج فان الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تامين، أما في حالة الظروف الأقل انتعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذالك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن [3].

- الأجور لا تتغير بدلالة تغير الطلب على العمل، وذالك لان المستخدمون يقدمون عقود للعمال تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية [4].

- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة من خلال عدة فترات ، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا [5].

**3- نظرية الأجور الكفاءة ( أجر الفاعلية ) :** تقوم هذه النظرية على أساس أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي حيث يعتبر" ليبانستين " Leibenstein [6] ، أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من اجر التوازن في السوق وذالك لتشجيع العمال على زيادة الإنتاج ، مما يودي بدوره إلى زيادة العمال من عرض قوة عملهم ، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لأصحاب العمل هي[7]:

- الرغبة في جلب العمال ذوي الكفاءات العليا ، وتشجيع العمال على البقاء بالمؤسسة .

1 - Bernard Laval, " les théories récentes de l'emploi et du chômage ", la revue française des affaires sociales , Paris ,1979 ,P68.
2 - Anne Perrot ,"les nouvelle théorie du ,arche du travail ", édition la découverte , Paris , 1992 , p28
3- Bernard Bernier . Yves Simon, op.cit, P337.
4 - Davaid Marsden , " marche du travail " , édition économica , Paris , 1991, P9.
5- Jacques Genereux , " economie politique macroéconomie" , édition hachette , 3e édition , Paris , 2000, P65 .
6 - Anne Perrot, op.cit ,p 51.
7 - Gregory Monkiw , " macroéconomie " , 3e édition , De Boeck université, Bruxelles, 2003 ,P196

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- زيادة إنتاجية العمل وهذا باعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال الوقت وعدم التغيب عن العمل.

ويمكن توضيح أجر الكفاءة في ظل المنافسة التامة من خلال الرسم البياني الموالي :

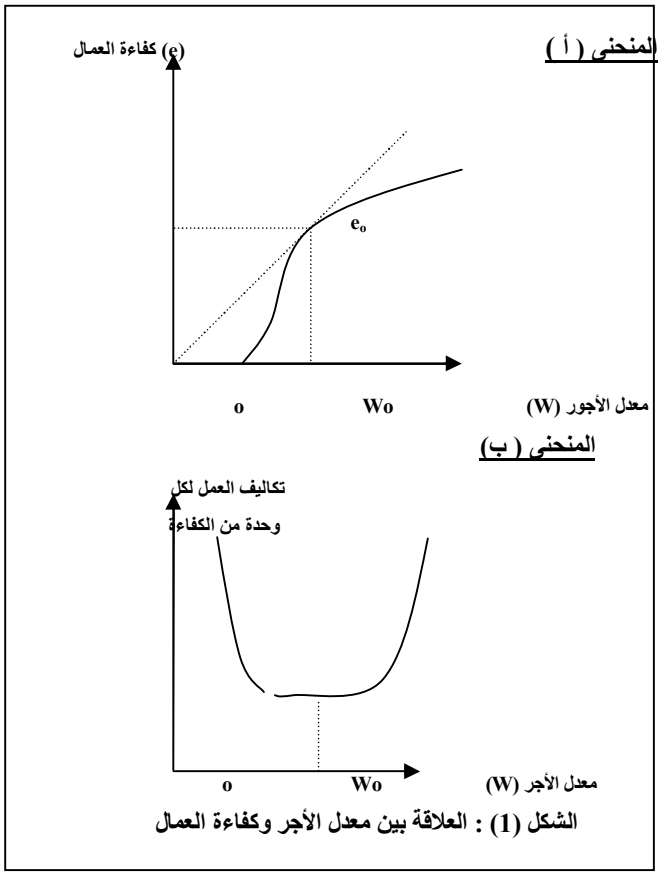


الشكل (1) : العلاقة بين معدل الأجر وكفاءة العمال

**Source :** Jean Paul Azam,"théorie macroéconomique et monétaire", édition Nathan, Paris, 1986, p123.

من المعروف أن لدى كل مؤسسة إنتاجية دالة أنتاج التي توضح أن مدخلات العمل إنما تضرب بمعامل الكفاءة (e) ، الذي يتوقف على معدل الأجر الحقيقي المدفوع بالنسبة لمعدل الأجور المدفوعة في المؤسسات الأخرى [1] .

ومن الرسم البياني يظهر المنحنى ( أ) أن كل زيادة أولية في الأجور تؤدي إلى زيادة في كفاءة العمال (e) بمقدار اكبر، ويحدث في المقابل انخفاض في تكلفة العمل كما هو مبين في المنحنى (ب) وقد تستمر المؤسسات في رفع الأجور (w) حتى تصل إلى الأجر التوازني (w) ، وعند هذا الحد تكون الزيادة المسجلة في الأجر معادلة تماما مع الزيادة المسجلة في الكفاءة و بالمقابل تبقى تكلفة العمل لكل وحدة من الإنتاج بدون تغير، وعند مستوى اجر التوازن (w ) سوف تتوقف المؤسسات الصناعية عن رفع الأجور لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة ما تدفعه المؤسسة للعمال بمقدار اكبر من مقدار زيادة كفاءتهم ، وتسمى القيمة (w ) بأجر الكفاءة.

1- Bernard Bernier , Yves Simon,op.cit,P338

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



و لأعتبار أن (w ) ثابتة تماما لعوامل تكنولوجية و عوا
حسب مؤسسي هذه النظرية ، فان رد فعل المؤسسة عند انخفاض
العمال الموظفين مع الإبقاء على معدل الأجر عند المستوى (w )، فالمؤسسات ليس لها أي دافع لتخفيض الأجور[1] ، لأن ذلك سوف يؤدي في الحقيقة إلى زيادة قائمة تكاليف الأجر لكل وحدة من الناتج .

لنفترض أن مؤسسة قامت بتحديد الأجور(wi) عند مستوى أعلى من المستوى التوازني( w0 )، والأجر(wi) يعتبر اجر الكفاءة وينتج عنه بطالة بمقدار ( Li Ls ) ، وهذه البطالة ناتجة عن رفض المؤسسة تخفيض الأجور عن هذا المستوى ، وذالك من اجل استقرار العمالة المشتغلة في حين يكون غير المشتغلين في حالة استعداد للعمل و الحصول على أجور اقل من اجر الكفاءة (wi).

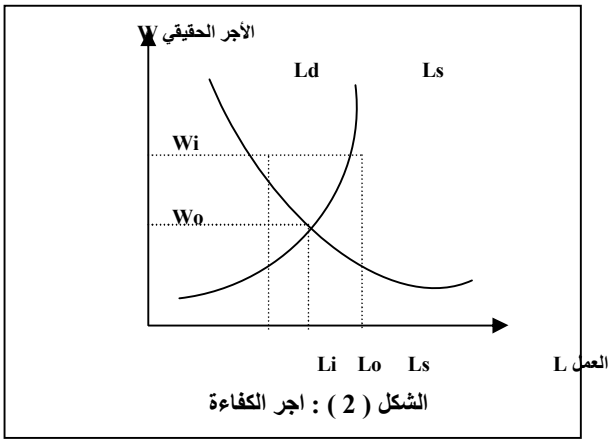

الشكل ( 2 ) : اجر الكفاءة

**Source :** Gregory Monkiw, " les principes de l'économie " , édition économieca , 1998 , P714

**4- نظرية تجزئة سوق العمل :** ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين M .piroe و P.B Doeringer ، وذالك بعد الدراسات العديدة التي قام بها على الاقتصاد الأمريكي ، وهما من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلية [2] ، و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تقول بأن سوق العمل ينقسم إلى سوقين : سوق رئيسي وآخر ثانوي ( حديث وتقليدي) [3] ، ويتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية، وفرص للترقي جيدة ويحصلون على أجور مرتفعة ، كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشروط عمل جيدة ، وتكون فئة الأعمار ما بين 25-45 سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق[4]، بينما يتصف المشتغلون بالسوق الثانوي بانخفاض المهارات ، وفتوة الفئة العاملة وحصولهم على أجور منخفضة ، ويعانون من عدم الاستقرار والأمان في ظل هذه السوق، وبالتالي فإن الفئات العاملة في هذه السوق تكون أكثر عرضة من غيرها للبطالة ، وأكثر هشاشة وضعفا لتقلبات هذه السوق ، وتكون التشريعات والقوانين التي تحمي العاملين في هذه السوق غير واضحة بل قد تختفي .

1- Jean Paul Azam ,"théorie macroéconomique et monétaire",édition Nathan , Paris ,1986, P124.
2 - Ficher J.E , Levy Garboua , "économique de l'éducation " , édition ECONOMICA , Paris , 1999 , p60 .
3 - علي عبد القادر علي ، " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري " ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر 2001 ص12.
4 - محمد عدنان وديع ، " نظريات رأس المال البشري" ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2000 ، ص8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تتكون السوق الرئيسية (الحديث) : من مجموع الوحدات الإنتاج
وتكنولوجيا كثيفة رأس المال (ولو نسبيا)[1] ، وبالتالي فإن العاملين
المكتسبة ، سواء عن طريق التأهيل والتدريب ، أو عن طريق الممارسة ، وبحكم كبر حجم هذه المنشئات وسيطرتها على أسواق السلع ، فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية ، ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها . البعض يدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشئات ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشئات القطاع الخاص المنظم .

- أما السوق الثانوية (التقليدية ) : فتتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم ،أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية أو الاثنين معا ، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات و الاختلالات الاقتصادية [2] ، وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار ، الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فيها ، فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير. ويندرج تحت مسمى هذه السوق قطاع الزراعة ، وحدات الصناعات التحويلية غير المنظمة وقطاع الخدمات والتجارة وغالبية وحدات قطاع البناء.

**5- نظرية اختلال التوازن :** ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي " Malinvaud " عندما حاول تفسير البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات وتعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل [3]، و تفترض (على عكس النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل) : جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير[4]. ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي. وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في العرض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية.

ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل أنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، هي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الإعمال إلى تقليص نشاطاهم ووقف التوظيف بل التخلص من بعض العمالة، وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات، وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية.

لكن الاختلال في سوق العمل- طبقا لهذه النظرية - يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشئات، مما يقود رجال الأعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل بل وربما خفض عدد العمال في

1 - محمد الميتمي ، "سوق العمل والفقر في اليمن " ، جامعة صنعاء ، اليمن ، 2001 ،ص4.
2 - نفس المرجع ، ص4.
3 -E. Malinvaud, " théorie macroéconomique ", édition Conjoncturelles bondas, Paris 1982, P60.
4 - محمد الميتمي ، المرجع السابق ، ص5 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المنشئات واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال ، والبطالة

بأنها بطالة كلاسيكية، الرسم الموالى يبين ذالك :

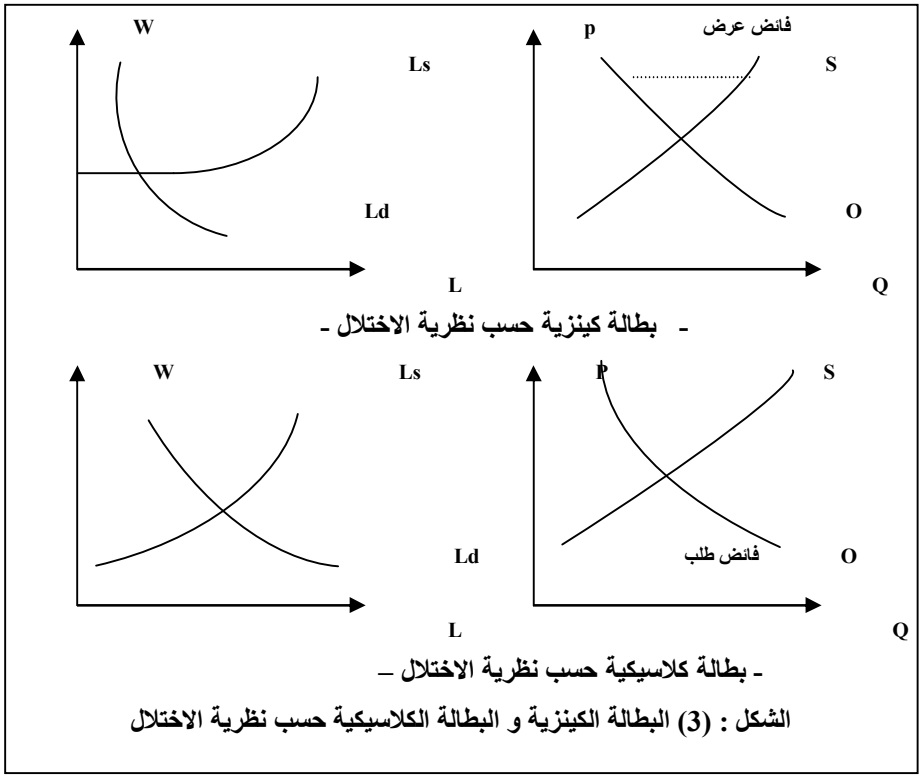


- بطالة كينزية حسب نظرية الاختلال -

- بطالة كلاسيكية حسب نظرية الاختلال –

**الشكل : (3) البطالة الكينزية و البطالة الكلاسيكية حسب نظرية الاختلال**

**Source :** Abraham Frois , " dynamique économique " , édition DALLOZ, Paris , 1991 , P153.

**6- قانون " اوكين " :** يشير قانون Okun إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغيير البطالة ، بحيث اعتبر Okun أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما [1] ، و حسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الحد الطبيعي للنمو.

و يرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل Okun بالعلاقة التالية: $U = a + b(Y-Y^*)$

و هو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها Okun في 3% و كذلك تحديد نسبة نمو فعلي $Y^*$ و بتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج Okun من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على :

$$\Delta U = á + b\Delta Y + \varepsilon$$

$\Delta U$ : التغير في نسبة البطالة %

$\Delta Y$ : معدل النمو الاقتصادي

b : المرونة بين النمو و البطالة

$\varepsilon$ : نسبة الخطأ

1 - Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section،American Statistical Association ،Washington DC،1962.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



و تسمح المعاملات á و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفع

فإذا لم يتغير معدل البطالة أي : ΔU= 0 فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$$\Delta Y^* = - á / b$$

و هي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير، أي ضمان استقرار معدل البطالة ، و النتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير، و يبدأ التأثير بين النمو و البطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من المعدل الطبيعي أو الفعلي ، و هنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة ، و يشير b إلى العلاقة بين البطالة و النمو و هو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي.

$$\text{ويكون } b = \Delta U / \Delta Y$$

ولقد أكدت الدراسات القياسية التي أجريت على نموذج Okun وجود اختلافات بين الدول في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي فبينما يتحدد معامل Okun للدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة في حدود 0.32- و 0.36- و هو ما يعني ضرورة تحقيق نمو قدره 3 % لتخفيض البطالة بنسبة 1 % بالنسبة لهذه الدول [1].

**الجدول (1) : نسب النمو اللازمة لتخفيض البطالة ب 1%**

| الدولة | معامل Okun (b) | نسبة النمو الطبيعية | نسبة النمو اللازمة |
|---|---|---|---|
| لوكسمبورغ | −0.07 | 5.1 | 13.6 |
| ألمانيا | −0.33 | 2.1 | 3.0 |
| بلجيكا | −0.37 | 2.2 | 2.7 |
| فرنسا | −0.32 | 2.1 | 3.2 |
| هولندا | −0.19 | 2.7 | 5.4 |
| البرتغال | −0.26 | 3.1 | 3.8 |
| ايطاليا | 0.03 | 2.0 | −29.4 |
| فنلندا | −0.28 | 2.3 | 3.6 |
| ايرلندا | −0.28 | 5.7 | 3.6 |
| النمسا | −0.09 | 2.3 | 10.7 |
| اسبانيا | −0.83 | 3.0 | 1.2 |
| اليونان | −0.05 | 2.2 | 19.6 |
| بريطانيا | −0.22 | 2.6 | 4.5 |
| السويد | −0.46 | 2.1 | 2.2 |
| منطقة اليورو | −0.32 | 2.2 | 3.2 |
| دول الاتحاد الأوروبي | −0.36 | 2.3 | 2.8 |

**المصدر:** STATEC, notes de conjectures n° 2 - 04

يجب الملاحظة أن معامل Okun بالنسبة لايطاليا و النمسا و اليونان لا يتوافق مع النتائج المتوقعة و المحصل عليها ، وإن كان يتوافق مع التحليل النظري لظاهرة تخفيض البطالة و علاقتها بالنمو الاقتصادي في بعض

1- فيصل مختاري، " العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية " المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2005، ص6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



جوانبه إلا أنه يتعارض كلية مع السياسات الاقتصادية المعتمدة
يكفي لتخفيض البطالة و لهذا نجد أن كل السياسات تقريبا في
يضمن في نظر هذا التصور تخفيض نسبة البطالة [1].

**7- نظرية المشتغلون - الباحثون عن العمل** " insiders-outsiders " : عندما يجتمع أرباب العمل في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كمعطية اقتصادية هامة ،فان ذلك يولد احتكارا مزدوجا ويخلق ميكانيزماً تحاورياً مميزا يتبع قواعد الاحتكار الثنائي .غير أن البطالة الناتجة عن مثل هذه التشاورت تجد مصدرها في النزعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما "insiders" أي العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة و "out-siders" وهي الفئة العمالية المرشحة للتوظيف ولو عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي تعاني منها، ونشير أن المجموعة الثانية ليس لها أي دور في تحديد مستوى الأجور على عكس المجموعة الأولى . فالعمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني مسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل ، لأنهم يعملون في الوقت الحالي ويملكون قوة مساومة كبيرة ، فهؤلاء "insiders" اجتازوا اختبارات الانتقاء عند توظيفهم و تحملوا تكاليف مرتفعة حتى تمكنوا الالتحاق بالمؤسسة ولهذا فهم يتطلعون دوما إلى أجور تغطي هذه التكاليف . وحتى تزداد قوة مساومتهم ، يحاول افرادها التضامن والتكامل مع بعضهم البعض لمنع الخارجين"outsiders " من الدخول فيها.

كما نلاحظ أيضا إن أرباب العمل تحملوا تكاليف تدريب وتكوين المشتغلين ، وهذا ما يدفع بالمؤسسة تفضيل العمال الحاليين والتمسك بهم حتى لا تضيع تلك التكاليف التي تحملوتها ، وحتى لا يضطروا إلى تحمل تكاليف البحث عن عمالة جديدة وتدريبها ، هذه التكاليف تعتبر كرسم إضافي تدفعه المؤسسة حتى ينضم الداخلون إلى صفوف العمل بها ، وان هذه التكاليف لايمكن أن يتحملها العمال في شكل تخفيض لأجورهم ، كما أن الأجور التي يتحصلون عليها المشتغلون الحاليون أعلى من أجور العمالة الجديدة في سوق العمل ، وهذا يكمن أساس التضاد القائم بين المجموعتين وعلى الرغم من ذلك لن يتخلى أصحاب العمل عن الفئة الأولى تجنبا للتكاليف الإضافية ، ولارتفاع إنتاجية هذه الفئة بفضل تدريبها ، وهكذا حاولت هذه النظرية تفسير تزامن ارتفاع معدلات اليد العاملة المشتغلة بالفعل وتنامي عدد العاطلين عن العمل .

## ثالثاً : تقييم نظريات سوق العمل :

رأينا أن رفع حجم العمالة يتوقف عند الكلاسيكيين على درجة مرونة السياسة الأجرية التي عليها أن تعمل على تخفيض البطالة الاحتكاكية و عدم الرغبة في العمل أو رفع الإنتاجية الحدية للعمل.

أما ماركس افترض أن المنتجين باستطاعتهم الحصول على كمية العمل التي يرغبون فيها بمعدل اجر يساوي حد الكفاف، بمعنى أن عرض العمل لانهائي المرونة. فحسب ماركس وجود جيش احتياطي من البطالين يمنع الأجور من الارتفاع، وهذا غير صحيح لان الأجر يتحدد بقوى العرض والطلب، وبالتالي ليس بإمكان الجيش

1 - فيصل مختاري، المرجع السابق ، ص7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العاطل تخفيض الأجر تحت مستوى التوازن [1]. كما افترض أن
لإنتاج، لكن ماركس لم يبين كيف يمكن تحديد الساعات التي ينتهي عندها العمل (العمل
الضرورية ) [2].

أما النظرية النيوكلاسيكية تكون صحيحة فقط تحت افتراضات معينة مثل المنافسة الكاملة. القابلية الكاملة للتنقل للعمال من وظيفة إلى وظيفة. تجانس صفات كل العمل. ثبات أسعار الفائدة والريع وثبات أسعار المنتج. وهذا يبين لنا أنها نظرية ستاتيكية لكن العالم الفعلي ديناميكي ، فكل العوامل التي يفترض أن تكون ثابتة هي في الحقيقة متغيرة باستمرار [3] ، كالمنافسة ليست أبدا كاملة ، وقابلية التنقل للعمال تكون مقيدة لأسباب عديدة، كون العمال ليسوا من نفس الدرجة،ومكافآت عوامل الإنتاج الأخرى لا تظل ثابتة، وأسعار منتجات العمل تتغير في العالم الفعلي، ونظرا لغياب الافتراضات السابقة ، فليس هناك معدل واحد للأجور، أي أن الأجور تختلف من مكان إلى مكان، ومن شخص إلى شخص، ومن وظيفة إلى وظيفة، وكذلك إنتاجية العمال هي أيضا متوقفة على عوامل مثل نوعية رأس المال والإدارة الكفء والتكنولوجيا ، هذه العوامل تكون خارج سيطرة العمال. كما ترى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع إبعاد البطالة الفعلية عن مستواها الطبيعي، بمعنى أن الإنعاش الظرفي للاقتصاد لا يمكن له أن يؤثر على البطالة لا في الأمد القصير و لا في الأمد الطويل.

وفي المقابل يرى الكينزيون أن هناك أسبابا تحول دون أن تكون الأجور مرنة، كاهتمام الأفراد بتطور الأجور الاسمية عن اهتمامهم بتطور المستوى العام للأسعار و القرض المؤسساتي للأجر الأدنى و غير ذلك من العوامل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ظهر التجديد في الطرح الكينزي، في قدرته على بلورة نموذج شامل أتاح لأصحاب القرار التحكم في السياسة الاقتصادية، بفعل معرفة العلاقة السببية التي تربط المتغيرات الأساسية الكلية و التي يتوقف عليها التوازن الكلي للاقتصاد و المتمثلة في العرض، التضخم و البطالة. و على هذا الأساس أصبح منحنى فليبس قادرا على أن يعالج آنيا كل من قيدي العرض و الطلب، بصفتهما القيدين الأساسيين اللذين يواجهان واضعي السياسات الاقتصادية و أثرهما الكمية ( مستوى الإنتاج و مستوى العمالة)، و التضخمية الناتجة عن سياسات دعم الطلب.

وجاء من بعد " فيلبس" "ريتشارد ليبسي" عام 1960 ليؤكد هذه العلاقة ، من خلال التجربة العلمية ، وباستخدام اللغة الكينزية ، وكما أن سعر الفائدة هو جزء التخلي عن السيولة النقدية فان التضخم هو جزء التخلص من البطالة [4]، إلا إن هذه العلاقة تثير التساؤل التالي : إلى أي مدى يمكن السماح للتضخم سعيا وراء تحقيق التوظيف الكامل والقضاء على البطالة؟

1 - فؤاد مرسى ، " الرأسمالية تجدد نفسها " ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147 ، الكويت ،1990، ص20
2 - رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ، القاهرة،1980 ، ص33
3 - محمد عدنان وديع ،عادل عبد الله ،على ناصر، نفس المرجع ، ص278.
4 - Jean Michel Cousineau, Op.cit, P196

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما المدرسة النقدية لم تنكر دور السياسة الظرفية في تخفيض
يجب التركيز حسب المدرسة على السياسة الاقتصادية الهيكلية
السياسة الفعالة في نظرهم هي التي تحارب التضخم. كما اعتبروا أن البطالة السائدة في الدول الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة ، أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصادي فلا مكان لها إطلاقا في تحليلهم [1].

وافترضت نظرية رأس المال البشري كمال السوق، وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور[2]. وأن التعليم يرفع الإنتاجية، وأن الإنتاجية خاصية العامل، لكن متغيرات رأس المال البشري (التعليم والخبرة) لم تفسر تغيرات الدخل بشكل مرض إلا جزئيا [3].

و تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر العقود ، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل. لكنها عجزة عن تفسير البطالة الكينزية، ولم تستطيع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي خلال السنوات ( 1929- 1933 )، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره، وليس بالدخل النقدي. كما أنها لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار[4].

أما نظرية أجر الفاعلية استطاعة تفسير حركة العمال، وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجور مرتفعة. وهذا جانب من سلوكات أسواق العمل، إلا أنه يمكن انتقادها من خلال إن ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار يمكن المؤسسة من الإبقاء على جهود العمال، عن طريق دفع الأجر الأمثل وفي نفس الوقت الإبقاء على معدل اجر نقدي مرنا [5].

وجاءت نظرية إختلال التوازن مستخدمة لنفس الإطار التحليلي لتفسير كل من البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية على حد السواء، وهو ما يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي ، وإنما تتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة. إلا أنها شابها القصور من ناحية أن تحليل هذه النظرية يكون في الفترة القصيرة الأجل، ويقوم على دراسة مظاهر الاختلال في الأسواق خلال كل فترة، ولكنه يهمل تماما العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة، واعتماد تحليلها على أساس تجانس عنصر العمل من ناحية، ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى، وهو ما يعني أن البطالة الواقعة في المجتمع تكون أما كينزية أو كلاسيكية. ولكن في الحقيقة أن هذه الفرض يتسم بعدم الواقعية ، فهناك العديد من أسواق السلع، ومن تم يكون الاقتراب إلى المنطق هو تزامن نوعي البطالة معا، وهو ما يعني استحالة مواجهة ظاهرة البطالة، لان السياسة الملائمة للقضاء على البطالة الكينزية والمتمثلة في العمل على رفع الطلب الكلي

1 - رمزي زكي ، "الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - " ،المرجع السابق ، ص393 .
2 - محمد عدنان وديع ، " نظريات رأس المال البشري" ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2000 ، ص3 .
3 - نفس المرجع ، ص4 .
4 - سامي خليل ، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديث - المفاهيم و النظريات الأساسية – " ،الجزء2 ،الكويت ،1994 ، ص1009.
5 - نفس المرجع، ص1013.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة أجور العمال ستؤدي لمعدلات ربحية الاستثمار بدلا من رفعها.

أما قانون اوكين"Okun " إن كان يتوافق مع التحليل النظري لظاهرة تخفيض البطالة و علاقتها بالنمو الاقتصادي في بعض جوانبه، إلا أنه يتعارض كلية مع السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول النامية، كما إن الارتباط بين النمو و انخفاض نسب البطالة و السياسات الاقتصادية، قد يكون صحيح في البلدان المتطورة نظرا لطبيعة البطالة، و كذلك مصدر و طبيعة النمو المحقق في هذه البلدان، إلا أن ارتفاع النمو يجب أن يكون بنسب محددة لتبدأ البطالة أولا في الانخفاض، و ثانيا في الانخفاض بنسب قد يكون لها أثر على النمو ذاته.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الثاني : مؤشرات سوق العمل:

### أولاً : العناصر الرئيسية سوق العمل :

إن الفكرة الأساسية في تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي تستند إلى سعي البلدان لتوفير توازن في سوق عملها، ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي، بل يصل إلى مواءمة كل من العرض والطلب من حيث الكم و النوع (الاختصاص ومستويات المهارة) والزمان والمكان، وهذه الملائمة هي بالضرورة مستقبلية، وبالتالي فهي تحتاج إلى دراسة كل من العرض الحالي ومحدداته والطلب الحالي ومحدداته، وبإجراء الحسابات اللازمة لكل من العرض والطلب المستقبليين، وضرورة اتخاذ خطوات معينة في جانبي العرض والطلب وخصوصاً عرض المؤهلات لكي تتلاءم سوق العمل المستقبلية مع الإسقاطات الاقتصادية أو التنموية للبلاد.

**1- عرض العمل :** هو أحد جانبي سوق العمل، ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن سلعة الفراغ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه و بين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبر أو صغر من وقته للعمل السوقي المأجور[1].

منحنى عرض العمل للعامل يختلف عن منحنى العرض الكلي، بأن الأول يمكن أن يكون راجعاً بحيث يتزايد العرض الفردي للعمل مع ارتفاع الأجر حتى مرحلة معينة ثم يلتف متناقصاً بعدها مع زيادة الأجر، ويرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، تكلفة الفرصة، تفضيلات الأفراد، كما إن عرض العمل الفائض في السوق يعني البطالة[2].

**2- الطلب على العمل :** هو أحد جانبي سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين، ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق، أي رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى، تدر عليه بما يفوق عن ما أنفقه في الحصول عليه[3].

ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها: مستويات الأجور الحقيقية والنقدية، والطلب على المنتج و أسعار المنتج، وعوامل الإنتاج الأخرى، ويتم التمييز عادة بين طلب المنشأة وطلب السوق، كما يمكن تمييز الطلب عن مختلف زمر المهارات والكفاءات [4].

وبما أن دالة الإنتاج الكلى متزايدة في حجم العمل، ودالة الإنتاجية الحدية متناقصة، وعلما أن هدف تحقيق أعظم ربح للمنتجين مع المحافظة على توازن المؤسسة، يتطلب المساواة بين الإنتاجية الحدية للعمل ومعدل الأجر الحقيقي، فان ذالك يعني أن الطلب على العمل يكون دالة متناقصة في معدل الأجر الحقيقي.

---

1 - منى الطحاوي ، " اقتصاديات العمل " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1996، ص34 .
2 - سالم توفيق النجفي ، " أساسيات علم الاقتصاد " ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية " ، مصر ، 2000 ،ص263 .
3 - نعمة الله نجيب إبراهيم ، "نظرية اقتصاد العمل " مؤسسة شباب الجامعة ،مصر، 2002 ، ص9 .
4 - سالم توفيق النجفي ،المرجع السابق ،ص262 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**3- المستوى التوازني للعمالة :** مثل أي سوق أخرى فإن العرض والطلب في سوق العمل يتحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد، نقطة توازن كمية العمل المطلوب والعرض والأجر التي يرتاح عندها السوق.

ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها. فزيادة العرض أو نقصان الطلب، يؤدي إلى نقصان في الأجور و نقطة توازن جديدة، والعكس صحيح أيضاً. و يمنع من تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، تدخل نقابات العمال، عدم مرونة الأجر، تكلفة تكون رأس المال البشري وتكلفة الانتقال وغيرها [2].

ولتحقيق هذه التوازن لابد من شروط ينبغي توفرها، كسيادة المنافسة الكاملة مما ينتج عنه مرونة الأجور دون تدخل الدولة في تحديدها، لضمان تعادل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية، وهذا الفرض غير متوفر لا في الدول الرأسمالية القائمة حاليا، ولا في غيرها من التنظيمات الاقتصادية، مما يدعو الدولة إلى التدخل لتحقيق التوازن عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة.

## ثانياً : إنتاجية العمل :

**1- مفهوم الإنتاجية:** وهي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، ويعبر عنها بإقامة النسبة بين الإنتاج وكمية أحدى عوامل الإنتاج [3].

وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل أهمها [4] : العوامل التكنولوجية ( البحث العلمي. تطوير أدوات الإنتاج )، والعوامل البشرية ( التدريب والتعليم. الإدارة والتنظيم. أوقات العمل. مراقبة الجودة )، والعوامل الطبيعية و المادية ( المناخ والظروف الطبيعية. مواد الإنتاج. أنواع المنتجات )، ويمكن قياس الإنتاجية بطرق مختلفة:

* إنتاجية العمل ( حسب العدد) = كمية الإنتاج / عدد العمال

* إنتاجية العمل (حسب وقت العمل ) = كمية الإنتاج / عدد ساعات العمل

* إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال أو عدد ساعات العمل

وتعتبر الإنتاجية مؤشراً للنمو الاقتصادي، حيث يقاس التطور الاقتصادي بمدى تحقيق إنتاج أكبر باستخدام عوامل أقل. والإنتاجية مقياساً للكفاية الاقتصادية، لان الإنتاجية مقياساً لمعرفة الاستخدام الأفضل للمدخلات، كما تقدم المعلومات اللازمة حول العلاقة المثلى بين رأس المال والعمل.

**2- العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل :** تعتبر العوامل المؤثرة في الإنتاجية كثيرة ومتعددة، ويمكن القول أنه لا يوجد تصنيف موحد للعوامل من طرف المفكرين الاقتصاديين، وهذا ناتج عن اختلاف نظراتهم أو في طبيعة

1- Joél Jalladeau,"introduction à la macroéconomie",2e édition ,Département de boeck université ,paris , 1998, p358
2 - محمد عدنان وديع "المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل " سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1997 ص4.
3 - منى الطحاوي ، المرجع السابق ، ص109.
4- نادر مريان ،ممدوح السلامات ، "دليل مؤشرات سوق العمل " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ،2006 ، ص41 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الدراسات نفسها ، إلا إننا سنرجح العوامل التي جاء بها مكي مجموعات رئيسية هي[1] : مجموعة العوامل العامة، مجموعة [illegible] البشرية.

**2- 1- مجموعة العوامل العامة :**

- الطقس(الظروف الجوية والمناخية) ، والتوزيع الجغرافي للموارد والخامات الطبيعية.
- السياسات المالية والائتمانية التي تتبعها الدولة، والتنظيم العام لسوق العمل في الدولة.
- نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان، نسبة البطالة، مقدار النقص في القوى العاملة معدل دوران العمل.
- توفر مراكز البحث العلمي والتكنولوجي، و نشر نتائج البحوث و الدراسات العلمية والتكنولوجية.
- التغييرات في تركيبة أو بنية المنتجات ، والحجم الكلي للإنتاج.

**2- 2- مجموعة العوامل الفنية والتكنولوجية [2] :**

- معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات المختلفة .
- جودة المواد الأولية (الخامات) التي تستخدمها المؤسسات الإنتاجية.
- درجة ملائمة المواد الأولية وانتظام تدفقها.
- التقسيم الفرعي للعمليات الإنتاجية.
- الأجهزة والوسائل الرقابية وجودة المنتجات.
- نوعية أدوات الإنتاج وسهولة الحصول عليها وتداولها بين العمال، و درجة امتلاك الماكينات والأدوات.
- طول أو مدى ساعات العمل اليومي وكيفية توزعها وطرق اختيار الأفراد.

**2- 3- مجموعة العوامل البشرية [3] :**

- العلاقة بين الإدارة والعاملين والأجور التشجيعية (الحوافز المادية).
- تركيب القوى العاملة من حيث (السن،الجنس،المهارة، الإعداد الفني).
- دور التنظيمات العمالية.

**3- إستراتيجية تحسين الإنتاجية حسب نموذج منظمة العمل الدولية :** يقوم النموذج على فكرة الحلقات التتابعية التي تتكون كل منها من خمس مراحل [4] : التشخيص الأولي، التعرف على النموذج، التشخيص التنظيمي و وضع خطة العمل، تنفيذ الخطة، المتابعة و المراجعة.

- **في المرحلة الأولى:** يتم تقييم ظروف المؤسسة و تحديد أنسب المداخل لتحسين الأداء و الإنتاجية.
- **في المرحلة الثانية:** يتم تعريف الإدارة العليا بأسلوب التغيير التنظيمي و تحسين الأداء و توضيح المهام

1 - عقيل جاسم عبد الله ، " تقييم المشروعات - إطار نظري وتطبيقي - " ، المجدلاوي للنشر ،عمان الأردن ، 1999 ، ص 189 .
2 - عادل رمضان الزيادي ، " إدارة الموارد البشرية " ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005 ، ص3 .
3 - أحمد أبو إسماعيل ، " اقتصاديات الصناعة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966 ، ص 43.
4 - عادل رمضان الزيادي ، المرجع السابق ،ص5 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- **في المرحلة الثالثة :** و يشارك فيها المديرون والمسئولون عن ليومين أو ثلاثة، من أجل المشاركة في توضيح المشكلات و الأهداف و سبل حلها و تحسين الإنتاجية.

- **في المرحلة الرابعة:** يتم تنفيذ خطة تحسين الإنتاجية حسب ما اتفق عليه في المرحلة السابقة و عملية التنفيذ، معناه ترجمة أهداف تحسين الإنتاجية إلى نتائج دقيقة مطلوب تحقيقها.

- **في المرحلة الخامسة :** يتم متابعة نتائج التنفيذ و تقييمها، و تتخذ قرارات تعديل الخطة لمحاولة الوصول إلى مستويات الإنتاجية المرغوبة.

**4- العلاقة بين الإنتاجية والأجور :** من الناحية النظرية اعتقد أن ارتفاع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، وإلى تخفيض أعداد العاملين وزيادة تنافسهم في سبيل الحصول على عمل، الأمر الذي سيتبع بإنخفاضاً في الأجور، ولكن هذا التوقع غير صحيح من الناحية العملية، لأن الوضع السياسي والاجتماعي لا يسمح بتدهور الأجور الحقيقية للعمال في الدول المتقدمة من جهة، ولأن أرباب العمل يستطيعون دفع أجور أعلى للعمال الذين يستمرون في عملهم على حساب زيادة إنتاجيتهم وتخفيض تكاليف الإنتاج، ولذلك فإن ارتفاع معدل الإنتاجية باستخدام الآلات أو بالتنظيم أو بالتقدم التقني أو بأي عامل آخر، يتوافق اليوم مع ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، ويتوافق مع ارتفاع المستوى العام لرفاهية العمال، لأن ارتفاع معدل الإنتاجية يفتح آفاقاً جديدة للعمل في الصناعة وفي الزراعة كما يلاحظ في اقتصاديات الدول المتقدمة، وعلى العكس فإن انخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاديات المتخلفة يرفع تكاليف الإنتاج ويحافظ على الأجور المنخفضة للعمال ويمنع من أي إمكانية لزيادة استهلاك المنتجات من قبلهم أو فتح آفاق جديدة لمنتجات أخرى، وفي المحصلة فإن ذلك سوف يقف أمام أي فرصة جديدة للعمل، و يمكن التأكيد أنه يحدث تحسن في الإنتاجية في إحدى الحالتين التاليتين: زيادة المخرجات من عوامل الإنتاج المستخدمة نفسها، أو الحصول على المخرجات ذاتها باستخدام كمية أقل من عوامل الإنتاج السابقة.

## ثالثاً: الأجور:

الأجر بالمفهوم الاقتصادي : هو سعر خدمات العاملين، أو هو المبلغ النقدي أو العيني المتدفق من أصحاب العمل إلى العمال لقاء قيامهم ببذل جهد عضلي أو ذهني [1]، وتلعب الأجور دورا أساسي في توازن سوق العمل وهي من المحددات الأساسية للطلب على العمل وعرض العمل وتشترط النظرية الاقتصادية تساوى اجر العامل مع قيمة الناتج الحدي للعامل ليتحقق التوازن في سوق العمل .

**1- المبادئ العامة للأجور :**

- **مبدأ العدالة :** وتعني عدالة الأجور ارتكازها على مستويات أو أسس ثابتة، تسري على جميع العاملين في المؤسسة دون تفرقة أو محاباة أو محسوبية ، وهذا المبدأ يمثل الجانب النفسي لهيكل الأجور، مع الأخذ بالاعتبار

1 - نادر مريان ،ممدوح السلامات ، خميس رداد ، "الموارد البشرية " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن، 2004 ،ص32

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المستوى التأهيلي للموظفين ، فأجر الوحدة الزمنية لأصحاب المس
هو عليه عند ذوي المستوى التأهيلي المنخفض[1].

- **مبدأ المساواة :** ويعني أن يكون هناك مساواة في تحديد الأجور للأعمال التي تتشابه في المسؤوليات والواجبات، وهذا المبدأ يمثل الجانب الاجتماعي أو الموضوعي لهيكل الأجور[2] ، ويتحقق هذا المبدأ باستخدام أساليب موضوعية لتحديد القيمة النسبية لكل وظيفة بالنسبة للوظائف الأخرى في المؤسسة.

- **مبدأ الكفاية :** ويعني أن يكون الأجر كافياً لمواجهة التزامات الموظف الأساسية، ويمثل هذا المبدأ الجانب الاقتصادي لهيكل الأجور، وقد نصت المادة الثالثة والعشرون من إعلان حقوق الإنسان في عام 1948 على ضرورة جعل الأجور تكفي لمعيشة الموظف وعائلته بصورة كريمة لائقة بالإنسان [3].

**2- مستوى الأجور :**

يرتبط المستوى العام للأجور بعوامل متعددة ويتغير هذا المستوى تبعاً لتأثير تلك العوامل ، ولكي تكون حركة الأجور فعالة من جهة، وإيجابية في تأثيرها على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى ، يجب أن تنسجم مع حركة إنتاجية العمل من ناحية، ومع حركة الأسعار من ناحية أخرى[4] ، إذ لابد من التفريق بين الأجر الاسمي salaire nominal والأجر الفعلي salaire réel.

- الأجر الاسمي: هو ما يقبضه العامل من وحدة العمل بالعملة المعنية و بالأسعار الجارية [5].

- الأجر الفعلي (الحقيقي ): وهو الأجور الاسمية مقسومة على احد مقاييس الأسعار [6].

فالأجور الاسمية تقيس كمية النقد، أما الأجور الفعلية فتقيس القوة الشرائية " pouvoir d' achat "، والمهم للعامل وللاقتصاد الوطني حركة الأجر الفعلي، لأنها تحدد الطلب الاستهلاكي الفعال، الذي يتوقف عليه تصريف الإنتاج في الأسواق.

وتجدر الإشارة إلى أن قياس المستوى العام للأجور ، يجري بعدة مقاييس أهمها نسبة كتلة الأجور إلى الدخل القومي، وبالطبع كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على تحسن المستوى العام للأجور، ولكن يجب الأخذ بالحسبان أيضاً تغير نسبة العاملين بأجر إلى مجموع عدد العاملين في الاقتصاد الوطني ، ليكون القياس أكثر دقة ، كما يمكن قياس تطور المستوى العام للأجور بمقارنة متوسط الأجر أو الحد الأدنى للأجور المقرر مع مستوى المعيشة ، وكلما كان متوسط الأجر أو الحد الأدنى مرتفعاً قياساً بمستوى المعيشة ، دل ذلك على تحسن في مستوى الأجور لصالح العمال.

---

1 - عمر محمد " اقتصاد وتخطيط القوى العاملة " ط 5 ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا, 2002 ،ص 88
2- شاويش مصطفى نجيب " إ دارة الموارد البشرية - إدارة الأفراد - " ، ط1 ، دار الشروق ، 1996 ، ص 205
3 - السعيد محمد ، " نظريات تحديد الأجور" ، مجلة العمل الدولية ، العدد 11 ، منظمة العمل الدولية ، 1978 ، ص 34 .
4 - Elizabeth Ruppert ، " The Algerian Retrenchment System : A Financial and Economic Evaluation" , THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW, VOL: 13, NO:1 , 1999 , P 168.
5 - نادر مريان ،ممدوح السلامات "دليل مؤشرات سوق العمل " ، مرجع سابق ، ص39 .
6 - نفس المرجع ، ص39 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**3- سياسة الأجور :** عبارة عن قرار توجيهي يختص بتحديد مست
سوق العمل وهل ستلتزم بالحد الأدنى أم بالحد الأعلى أم بمستوى بين
فإن سياسة الأجور يجب أن تصاغ في إطار رؤية فلسفية مؤداها النظر إلى ما يتفق على الأجور كجزء من الاستثمار في الموارد البشرية وله مردود وليس نفقة ضائعة، وذلك بتعظيم القيمة المضافة من الأداء البشري بالنسبة لتكلفته، فقيمة ما يحصل عليه الموظفون من أجور نقدية وعينية تسهم في خلق شعور بالرضا والرغبة بالاستمرار في العمل ، ولها تأثير مباشر وقوي في تحفيز العاملين على العمل الجدي وارتفاع مستوى إنتاجيتهم وإنتاجية المؤسسة عموماً، ولضمان عدم اتخاذ سياسات عشوائية هناك عدد من المعطيات التي يجب أن تبنى عليها سياسة الأجور، والتي تعد بمثابة سمات للسياسة العادلة للدفع، وهي كما يلي[2] :

- أن يعتمد تحديدها على معايير و أسس واضحة ومتفق عليها " المبادئ".
- أن يراعى في تحديدها الأخذ بعين الاعتبار العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل أو بآخر على مستوى الأجور "المتغيرات المؤثرة في الأجور".
- أن تضمن تحقيق حدٍ مقبولٍ من رضا العمال وأرباب العمل يكفي لإقامة علاقات جيدة تضمن لأرباب العمل استمرار الإنتاج وللعاملين العيش اللائق " الأهداف ".
- أن تكون معدلات الأجور المدفوعة منسجمة مع حجم الأداء المتحقق ونوعه وأن تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والكفاءات الشخصية لشاغلي الوظائف " تقويم الوظائف".

وسياسة الأجور كشأن أية سياسة لها وظيفتان، تتمثل في أنها مرشد لاتخاذ القرارات، وأنها معيار لمتابعة وتقويم التنفيذ [3] ، كما إنها تتأثر بعدة عوامل من بينها:

- القوة الشرائية للأجور.
- المستوى المعيشي للموظفين.
- الأجور في القطاع الخاص.
- الأجور في الدول المجاورة.
- المهن والظروف البيئية.

**4- هيكل الأجور:** ويعني القيام بتثمين الوظائف، بوساطة تحديد فئات الأجر المقابلة للدرجات الوظيفية، بهدف الوصول بكل وظيفة إلى قيمة نقدية، تستطيع أن تعكس القيمة الرقمية التي حصلت عليها الوظيفة [4] ، ويتضمن بناء هيكل الأجور ما يلي :

- تحديد الراتب المناسب لكل مجموعة أجرية

1 - نور الله كمال ، " إدارة الموارد البشرية - سلسلة دليل القائد الإداري - " ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، 1992 ، ص 109.
2 - عامر الكبيسي ، " إدارة شئون الموظفين والعاملين في الخدمة المدنية "، ط1، دار الكتب بجامعة بغداد، العراق, 1980 ص 104 .
3 - علي السلمي ، " إدارة الموارد البشرية" , ط2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة, 1997 ، ص 295 .
4 - الفارس سليمان خليل ،عيسى شحادة ، سرى مبارك ، " إدارة الموارد البشرية " ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ،2000 ، ص204 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- مدى الأجر أي بداية الأجر ونهايته لكل وظيفة أو مجموعة أجر
- مراجعة وتصحيح الأجور الشاذة بالمقارنة بمتوسطات السوق.

**4- 1- خصائص هيكل الأجور :** إن التصميم النهائي لهيكل الأجور الذي يتضمن تحديد المداخيل لشريحة واسعة من الموظفين ينبغي أن يتصف بخصائص تجعله موضع قبول ، وأهم هذه الخصائص هي :

- الشمولية: وتعني أن يكون هيكل الأجور كاملاً بحيث يغطي كل المراتب والدرجات.
- البساطة: بحيث يسهل فهمه على الموظفين ذوي العلاقة وعلى المحاسبين من جهة أخرى.
- التوازن: ويعني تحقيق الانسجام بين أجور العمال من نفس الفئة [1] .

**4- 2- الأهداف الأساسية لهيكل الأجور :** فالأهداف هي الغايات المرغوب تحقيقها، وأهم الأهداف التي تحققها سياسة الأجور من خلال هيكل الأجور هي كما يلي [2] :

- استقطاب العناصر البشرية التي تحتاج إليها المؤسسة وتشويقها للعمل معها.
- الاحتفاظ بالعاملين في المؤسسة و بالأخص ذات الكفاءة العالية، ويقتضي هذا الهدف أن تكون الأجور حافزاً على تنمية قدراتهم ومعارفهم و مهاراتهم، وعدم تطلعهم إلى العمل في منظمات أخرى.
- توجيه جهود العاملين لتصب كلها ، في تحقيق الأهداف التي تقررها المؤسسة .
- الحصول على أقصى إنتاجية ممكنة من الإنفاق على قوة العمل ، والتوفيق قدر الإمكان بين مصالح المؤسسة ومصالح الأفراد و إيجاد العلاقة التي يمكن أن تربط بين الأجر والإنتاجية.

1 - نور الله كمال، مرجع سابق، ص 266.
2 - الفارس سليمان خليل وعيسى شحادة ويسرى مبارك ، المرجع السابق ، ص235.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خلاصة الفصل الأول :

لم تكن الانطلاقة الحقيقية للنشاط الفكري فيما يخص الاهتمام بالقوى العاملة والتطورات الناجمة عن سوق العمل إلا في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، و انتشار ظاهرة البطالة فقد بدأت الحكومة و المنظمات و النقابات تعتني بأمر المتعطلين.

و بالرجوع إلى الوراء والتمعن في النظرية الاقتصادية ، نستطيع القول أن نظرية سوق العمل مرت بثلاث مراحل عبر الزمن :

- تتميز المرحلة الأولى بفكرة عامة وشاملة حول المظاهر الاقتصادية ،وليست مقتصرة على حقيقة بسيطة بالمقارنة مع التعقيد الحالي لأسواق العمل الحديثة .
- المرحلة الثانية وهي مرحلة صياغة النماذج الاقتصادية والتخصص في دراسة وتحليل سوق العمل.
- أما المرحلة الثالثة والتي نعيشها هي مرحلة الاختبار الميداني،فلا تقبل نظرية ما كنظرية إلا إذا خضعت للتجربة الميدانية، أو بعبارة أخرى لاختبار المعطيات الإحصائية [1] .

بعد إلقاء الضوء في هذا الفصل على النظريات الاساسية تقليدية كانت أم حديثة الخاصة بسوق العمالة ، وتقييم هذه الاسهمات النظرية تبين عجز هذه النظريات في التوصل إلى تفسير علمي لما يحدث في سوق العمل ، خاصة في البلدان الرأسمالية ، فهي لا تستطيع تفسير ظاهرة البطالة و آلية سوق العمل بسبب الديناميكية المتسارعة التي يتميز بها سوق العمل ، وكذلك التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار على أثر التحولات الاقتصادية الدولية ، و لكون تحاليلها محدودة تتم في فترة معينة ، وفي ظروف معينة لاتطبعها الاستمرارية أو الشمولية ، ومن جانب أخر يتضح لنا مما تقدم عدم انطباق العديد من الفرضيات المستخدمة في هذه النظريات على أوضاع الدول النامية والتي عانت من اثأر هذه التحولات الاقتصادية على مساره التنموي ، مما يقلل من امكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في هذه الدول .

وبالتالي تظل تلازمنا إشكالية ناجمة عن واقع سوق العمل المعقد ومراحل تطوره في ظل المتغيرات الدولية، والتي مفادها كيف يمكننا التحكم في هذا السوق؟ ، وماهي السياسات المتبعة من اجل ذلك ؟.

1 - Jean Michel Cousineau, Op.cit, P31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## تمهيد:

تواجه البلدان المتقدمة اقتصاديا و تلك التي يمر إقتصادها بمرحلة انتقالية على حد السواء، مشكلة تقلص التشغيل وارتفاع نسبة البطالة والفقر وتنامي القطاع غير المنظم ، و ردا على هذا التحديات الجديدة تقوم الدول بتعديل تشريعات العمل، و تعزيز الأجهزة المعنية بسوق العمل، ورسم سياسات تشغيل تتماشى مع المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية، من اجل النهوض بالتشغيل[1].

ولقد ظهرت سياسات التشغيل منذ أواخر الستينات في البلدان المصنعة، إلا أنها لم تظهر في البلدان النامية إلا على خلفية مجابهة آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات [2] ،وهي السياسة التي تتناول محددات العرض والطلب على القوى العاملة، بهدف تأمين التوازن بينهما من الناحيتين الكمية والنوعية [3] ، وتقوم بدور مهم في تشجيع الاستخدام، وتنظيم معلومات سوق العمل وتنمية القوى العاملة، والعمل على زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في الأنشطة ذات الكثافة في العمل، وذلك بتقديم تسهيلات ائتمانية وضريبية.

كما تعمل على تقليل سلبيات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على التشغيل، والمتغيرات الدولية الأخرى، كالشراكة الأجنبية وتحرير التجارة الدولية ، وذلك بالموازنة بين النمو الاقتصادي والطلب الكلي من ناحية، وخلق مواطن الشغل وعرض العمل من ناحية أخرى ، كما تهدف إلى الحد والتقليل من آفة الفقر وتنظيم سوق العمل ومنحه الطابع الرسمي، وذلك باستعمال مجموعة من البرامج الهادفة والتي تعتبر كحلول لهذه التحديات .

1 - ملخص ندوة ،" سياسات سوق العمل- صياغتها وتنفيذها وتقييمها- " ، مكتب العمل الدولي- مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا- ،القاهرة ، 2004 ،ص9

2 - سامي العوادي ،" التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر" ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ، سبتمبر 2005، ص4

3- محمد عدنان وديع ، " سياسة التشغيل بالوطن العربي " ، سلسلة أوراق عمل ، المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت ،1996،ص3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الدولية وتأثيرها ع

شهد العالم منذ أواخر الثمانينات وبدايات التسعينيات العديد من التحولات، فرضت نفسها باتجاه عالمية العلاقات وتحرير التجارة، وتقسيم العمل الدولي وأساليب تنظيم الإنتاج، وإقامة المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية، كما إن تأثيراتها قد اختلفت من دولة إلى أخرى، وتراوحت بين الإيجابية بالنسبة للبعض والسلبية بالنسبة للبعض الأخر[1] ، ومن أبرز هذه المتغيرات على الصعيد الاقتصادي تحديداً ما يلي :

- الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء دور متزايد للقطاع .
- بروز تكتلات اقتصادية عالمية جديدة ، والشراكة الأجنبية .
- قيام منظمة التجارة العالمية وما سارت إليه من تحرير للتجارة الدولية.

### أولاً:- الإصلاحات الإقتصادية :

إن أهم دواعي الإصلاح الاقتصادي هي تلك الضغوط التي تعاني منها اقتصاديات الدول منذ نهاية السبعينيات، والمتمثلة في العجز المتواصل في موازين المدفوعات وفي موازناتها العامة، والتراجع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عوامل النمو الديمغرافي، ونقص التشغيل، إضافة إلى مشكلة تفاقم التضخم والديون الخارجية مقارنة بالموارد المتاحة، أما على الصعيد الخارجي فهناك تدهور شروط التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المصنعة، بالموازاة مع تدهور أسعار المواد الأولية خلال تلك الفترة، خصوصا وأنها تشكل المورد الأساسي من العملة الصعبة، والتي تستنزف خدمات الديون الجزء الأكبر منها.

و تعتبر الإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من إختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية، في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد السوق ، من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، والعمل على معالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدول عن طريق تقليل النفقات، والسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدات النمو الاقتصادي[2].

**1- مضمون سياسات الإصلاح الاقتصادي:** تتضمن ما يلي:

**1- 1- الاستقرار الاقتصادي** :وذلك باعتماد سياسات مالية انكماشية ،تهدف إلي معالجة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي من خلال[3] :

- التخلص من العجز الداخلي، وذلك بتقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم على الأسعار، مع تخفيض ميزانية التجهيز، والتسيير للقطاع العمومي الاقتصادي والإداري.
- تخفيض النفقات الاستثمارية مع التأكيد على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.

---

1 - سميرة قارة علي ، " العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي"، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 25 ، جوان2006 ،ص123.
2 - محمد ناظم حنفي ،" الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية "، كلية التجارة ، طنطا ، 1992 ، ص 5.
3- مجلة العمل العربية ، "برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، العدد3 ،1997،ص45-60.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تجميد التوظيف مع التسريح الجزئي والجماعي في القطاع العم
- الضغط على الأجور الاسمية وتخفيض الأجور الحقيقية ، وعدم التدخل في سوق العمل وجعلها حرة، تخضع لميكانيزمات العرض والطلب، مع العمل عل التقليص من قوانين العمل التي تعرقل سير العمل.

1- 2- **التحرير الاقتصادي:** ويتمثل في تحرير الأسعار و إطلاق قوى السوق، مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، مع إلغاء مختلف القيود على التصدير والاستيراد دعوى بث روح المنافسة [1].

**1- 3- الخوصصة:** يؤكد برنامج الإصلاح الهيكلي على تصحيح أداء المؤسسات بترشيدها و عقلنتها ، وزيادة حجم المنافسة في السوق. ومضمون هذا البرنامج هو استبدال المالك الذي ثبت أنه غير رشيد الدولة، بمالك رشيد، القطاع الخاص. وفصل ملكية الدولة للمؤسسات التي تبقى في حيازتها عن الإدارة، والمساواة بينها وبين المشروعات الخاصة [2].

**2- برامج سياسات الإصلاح الاقتصادي:** لبلوغ الأهداف المذكورة سابقا فإن برامج الإصلاح الاقتصادي تتكون من ثلاث سياسات هي :

**2- 1- سياسة التثبيت الاقتصادي:** جاءت هذه السياسة نتيجة لأزمة المدفوعات التي عرفتها بعض الدول، حيث اعتبرت المديونية أزمة ناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي، مما تسبب في عجز لميزان المدفوعات [3]، وتتلخص غالبية برامج التثبيت في :

- سياسة نقدية انكماشية : تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه أوقات التضخم ، وترشيد الائتمان اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان، والحد من الإصدار النقدي الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم ، وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة و تخفيض العملة ، والهدف من هذا الإجراء هو جعل السلع المستوردة أكثر تكلفة بالمقابل تكون السلع المنتجة والقابلة للتداول على مستوى السوق الدولي أكثر منافسة عند التصدير [4].

لكن ما يهمنا في هذا السياق هو تأثيرها على التشغيل ، لأن أسعار الفائدة التي تتحدد تبعا لقوى العرض والطلب ترتفع مع بداية الإصلاحات بسبب زيادة الطلب على الائتمان من قبل المستثمرين ومن ثم زيادة التوظيف من أجل استخدام كافة عناصر الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع سعر الفائدة قد يؤثر سلبا على خلق استثمارات جديدة ومنه فرص عمل جديدة ، ومن الممكن أن تعمل مرة أخرى على زيادة معدلات التوظيف، وبالتالي التقليل من البطالة، بالنظر إلى التوقعات المتفائلة لرجال الأعمال في ظل تحرير أسعار السلع والخدمات، كما أن ارتباط سعر

1- محمد مصطفى العبد الله " : التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر – مركز الوحدة العربية، 1999، ص36 .
2 - عاطف محمد عبيد ،" التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية،العدد10،اكتوبر1993،ص10-12.
3 - ميكائيل بيل روبرت ،" مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي "، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1987، ص 6.
4 - مجلة العمل العربية ، " برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل" ، العدد3 ، 1997 ،ص 45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الصرف بأسعار فائدة مرتفعة، من شأنه أن يشجع على تدفق رؤ
بالعملة الصعبة لدى البنوك المحلية ، وكذلك يرتفع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد المحلي لاي دولة ، وقد ينتج عن هذه الحرية في حركة رؤوس الأموال في ظل ثبات نسبي في أسعار الصرف إلى زيادة التوظيف ونقص معدلات البطالة.

- سياسة مالية انكماشية : تهدف إلى السيطرة على عجز ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معا،وتعتبر أداة الإنفاق العام هي إحدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشغيل والدخل الوطني والمستويات العامة للأسعار،وتعتبر السياسة المالية الانكماشية ذات أثر سلبي على الاستثمار، سواء كان ذلك نتيجة لفرض ضرائب جديدة أو تقليص حصة الإنفاق الاستثماري العام ، والشيء الملاحظ أن الدول النامية عملت على تخفيض نفقات الاستثمار بدلا من نفقات التشغيل التي تعتبر أقل مرونة غير أن ذلك أدى إلى انخفاض معدلات النمو، مما نتج عنه آثارا سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي وبالمقابل فقد لجأت هذه الدول إلى تخفيض الأجور الحقيقية بواسطة تثبيت الأجور الاسمية قصد تخفيض الاستهلاك الخاص ، حتى لا يتحمل الاستثمار الإنتاجي كل العبء[1].

وبما أن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو تخفيض حجم الإنفاق العام،مما يعني انخفاضات في حجم الاستثمارات والذي قد يؤدي إلى تراجع معدلات التوظيف في الاقتصاد المعني،فإجراءات إلغاء الدعم وترك حرية تحديد أسعار السلع والخدمات وفقا لقوانين السوق ينتج عنها إرتفاع الأسعار مع بداية الإصلاحات بسبب وجود الفائض الكبير في جانب الطلب الكلي للدول التي شرعت في الإصلاح الاقتصادي، خصوصا في ظل ضعف القدرة الإنتاجية المحلية، والملاحظ أيضا أن هذا الارتفاع يمس أساسا ذوي الدخل المحدود والضعيف، إلا أنه وبالموازاة مع ذلك فإن الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب قد تحفز المستثمرين على رفع حجم استثماراتهم بسبب التوقعات المتفائلة لتحقيق مزيد من الأرباح وهذا من شأنه أن يرفع من معدلات التوظيف وتخفيض البطالة في الأجل القصير.

**2- 2- سياسة التعديل الهيكلي:** تعكس هذه السياسة برامج طويلة ومتوسطة المدى، تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية ، كما تهدف أيضا إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية، تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق ، وقد سعت الدول في هذا الاتجاه من أجل تصحيح الخلل الاقتصادي على المستوى الكلي[2].

**2- 3- السياسات الاجتماعية:** لقد أثبتت التجارب التي قامت بها الدول النامية التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا أقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث

1 - مجلة العمل العربية، " برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، العدد3، 1997، ص60.
2 - مدني بن شهرة،" سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار" ، مجلة علوم إنسانية، www.uluminsania.net ،العدد 18، فبراير 2005

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



لبرامج الإصلاح للتخفيض من الآثار السلبية لها ، خاصة على الجامعات ومراكز التكوين، ونظرا لصعوبة التحول إلى اقتصاد السوق والرجوع إلى عدم قابلية السكان لقبول أوضاع جديدة قائمة على جهاز الأسعار، فنجد تباين السياسات المتبعة من دولة إلى أخرى، طبقا للمتغيرات الاقتصادية الدولية والمناخ الاقتصادي بها، حيث تم إنشاء مؤسسات اجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية في ظل برامج تحضيرية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في مؤسسات القطاع العام، وتشجيع المؤسسات الصغيرة لاستيعاب القوة العاملة الفائضة الحالية والجديدة.

**3 - آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على التشغيل:** لقد عرفت البلدان الإشتراكية سابقا إنخفاضا رهيبا في الإنتاج الصناعي، قدّر في بولونيا ورومانيا سنة 1990 بـ 23 % و20 %، كما عرفت البلدان الإفريقية التي طبّقت برامج التعديل الهيكلي، إنخفاضا في معدلات نمو ناتجها الداخلي الخام، فقد بلغ هذا المعدل 1 % سنة 1993، وكان سلبيا سنة 1992، كما قدّرت اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج الداخلي الخام لهذه الدول من سنة 1980 إلى 1992 بـ 1.8 % [1].

وحسب المؤسسات المالية والنقدية الدولية، من المفروض أن تؤدي هذه الإجراءات في البلدان التي تطبق هذه البرامج، إلى إعادة هيكلة إقتصادها بشكل يجعلها قادرة على توفير أموال إضافية والرفع من مدا خيلها من العملة الصعبة، وهذا ما يمكّن هذه البلدان من تسديد ديونها والعودة إلى النمو. لكن واقع الأمور جري عكس ذلك، حيث تأكد اليوم لدى أغلبية الباحثين والمتتبعين والمنظمات الدولية والجمعوية، أن عملية إعادة الجدولة والبرامج التي تتبعها، ما هي إلا فترة إسترجاع للأنفاس تمنحها هذه الهيئات الدولية للبلدان النامية، فبعد إنتهاء هذه المدة بكل نتائجها الإقتصادية والإجتماعية، لم يتحسن وضع ميزان مدفوعات هذه البلدان، بل نجد أن ديونها قد إرتفعت، فبلدان إفريقيا إرتفعت ديونها سنة 1992 فقط بنسبة 2.4 %، كما وصل مؤشر العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وخدمة الديون سنة 1993 إلى 95.9 % مقابل 89.6 % سنة 1992 [2].

كما أن ديون العالم النامي قد إنتقلت بصفة عامة من 1300مليار دولار سنة 1992 إلى 2100 مليار دولار سنة 2000، وإرتفاع هذه الديون يعود لإعتبارات عدة، من بين أهمها أن القروض الجديدة التي منحت للبلدان التي إعتمدت برامج التعديل الهيكلي خصصت لتسديد الديون القديمة، بالإضافة إلى أن أغلبها كانت قصيرة المدى ووجّهت لإستيراد السلع الإستهلاكية التي لم يعد الجهاز الإنتاجي الوطني قادرا على إنتاجها، كما أنها منحت في كثير من الأحيان لدعم إنجاز هياكل قاعدية، أو لدعم مشاريع إجتماعية جزئية (خلق مناصب شغل في قطاعات محددة وتخص شريحة صغيرة من البطالين، أو بناء مساكن اجتماعية لفئات مستهدفة ).

إن تطبيق ما يقارب 600 برنامج للتعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية في أكثر من 100 بلدا

1- دراسة لليونيسف تحت عنوان: "تعديل بوجه إنساني" (بالفرنسية)، نشر سنة 1987 يقول أنه "منذ سنة 1980، 35 بلدا إفريقيا شرع في تطبيق 162 برنامجا للتعديل الهيكلي، وهذا يعني أن هناك بلدانا طبقت أكثر من برنامج واحد مثل السينيغال وطوغو (4 مرات لكل منهما) والملاوي وكوت ديفوار (3 مرات لكل منهم).

2 - أحمين شفير، " الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل- حالة الجزائر - " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،2001،ص150.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ناميا، إضافة لتطبيق السياسات النيوليبرالية في البلدان الرأسما
وطويل المدى للاقتصاد العالمي، تتخلله بعض فترات الانتعاش القصيرة المدى، بمعنى آخر فإن تطبيق هذه البرامج قد أدى إلى تعديل هيكلي شامل للاقتصاد العالمي لصالح الرأسمال العالمي والشركات المتعددة الجنسيات، حيث تؤدي الإجراءات المطبقة في كل بلد على حدى إلى مجموعة من النتائج التي تمس كل الإقتصاد العالمي، أهم هذه النتائج[1]:

- وجود إحتياطي عالمي لليد العاملة الرخيصة يستخدم كوسيلة فعّالة للضغط على الأجور، وتحطيم المكاسب العمالية وتقليص دور النقابات وتشريعات العمل. كل هذا من أجل تخفيض التكاليف والأعباء الإجتماعية وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، المستفيد الأكبر هنا هي المؤسسات العملاقة التي تضبط إستراتيجيتها وفق تكاليف اليد العاملة والمناطق التي تتمركز فيها.

- توجيه إقتصاديات البلدان النامية إلى التصدير يؤدي من جهة، في ظل تقلص الطلب الداخلي لهذه البلدان إلى وجود فوائض كبيرة في الأسواق العالمية، الأمر الذي يتسبب في أزمات دورية وعالمية لفيض الإنتاج، ومن جهة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض السلع التي تصدرها هذه البلدان، والتي تتشكل أساسا من المواد الأولية، وهو الشيء الذي يؤدي إلى إنخفاض كبير في أسعار هذه السلع، وإلى إنخفاض في مدا خيلها من العملة الصعبة التي من المفروض أن توجّه لتسديد الديون.

هذا الوضع يتجسد جليا في إشتداد الفوارق في الدخل بين البلدان النامية الفقيرة والبلدان الغنية، فبينما تحصل البلدان الغنية (15 % من سكان العالم)على حوالي 80 % من الدخل العالمي، وتحصل باقي بلدان العالم على 20 % فقط، والبلدان ذات الدخول الضعيفة بعدد سكان يقدر بثلاثة مليارات من البشر، تحصل على 4.9 % فقط من الدخل العالمي.

إن تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي في البلدان النامية، وهي مرحلة الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير، التي تهدف للضغط على الطلب، تتبع بصعوبات كبيرة في تطبيق المرحلة الثانية المتضمنة إعادة هيكلة الإقتصاد بإتجاه تشجيع العرض، فالمرحلة الأولى بإجراءاتها المتنوعة، تؤدي إلى تحطيم الجهاز الإنتاجي الوطني والسوق الداخلية، أما المرحلة الثانية، التي من المفروض أن تساعد على إنطلاقة الإنتاج الصناعي الموّجه للتصدير، وتضمن دخول إقتصاديات البلدان النامية في السوق العالمية، فإنه يصعب تحقيقها بالنظر إلى السياسات الإقتصادية التي تتبعها حكومات الدول الرأسمالية المتطورة، وإستراتيجية الشركات العملاقة، التي تعتمد على مختلف الأساليب كالسياسات الحمائية، وسياسات دعم منتجاتها، وإحتكار التكنولوجيا، وحتى سياسات المساومة في منح القروض، لمنع دخول منتجات البلدان النامية إلى السوق العالمي، هذا الوضع تعرفه بلدان إفريقيا منذ بضع سنوات، حيث إنخفضت صادرات الساحل الإفريقي من المواد الأولية غير

1 - نفس المرجع السابق، ص151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



البترولية، حسب إحصائيات البنك العالمي، من 20.8 % سنة 60

إذن فكلتا المرحلتين لا تؤديان فقط إلى إنكماش في إقتصاديات البلدان النامية، بل إلى ركود إقتصادي شامل، مصحوب بإفقار لفئات واسعة من السكان، وثراء فاحش لأقلية من المضاربين الذين يعيشون على موارد التجارة الخارجية ويرتكزون على مواقعهم في السلطة، فعلى سبيل المثال فإن بلدان أمريكا اللاتينية التي شرعت في تطبيق هذه البرامج منذ 1982، لم يتحسن وضعها الإقتصادي، وعرفت معظم هذه البلدان تفاقما في عجز ميزانيتها العامة، كما حققت معدلات نمو محتشمة وسلبية في معظم الأحيان، كما انخفض الإستثمار وإرتفعت معدلات التضخم، هذا بالإضافة إلى إرتفاع أعداد البطالين وتدهور المستوى المعاشي وإتساع الفوارق الإجتماعية.

وفي تقرير عن التشغيل في العالم لسنة 1992، قدم المكتب الدولي للعمل أرقاما عن بلدان أمريكا اللاتينية تبيّن أن ناتجها الإجمالي الخام إنخفض من سنة 1980 إلى 1990 بنسبة 9.6 %، أما معدلات الإستثمار قد إنخفضت في نفس الفترة بنسبة 17.8 %، وفي الكثير من البلدان النامية التي طبّقت هذه البرامج، إنخفضت الأجور الحقيقية في القطاع الحديث بأكثر من 60 %، وعلى سبيل المثال فقد إنخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 85 % في نيجيريا، أما في البيرو فقد أدت الإجراءات التي أتخذت إثر الإتفاق الذي أبرمه هذا البلد مع البنك العالمي سنة 1991، إلى مضاعفة أسعار البنزين بـ31 مرة ، بينما تضاعف سعر الخبز بـ12 مرة، كما إنخفضت الأجور بنسبة 90 % مقارنة بمستواها سنة 1975[2].

ولقد نشرت منظمة العمل العربية مؤشرات ذات أهمية كبيرة للقوى العاملة، فيما يتعلق بتأثير الإصلاحات الاقتصادية المستخدمة من طرف المؤسسات الدولية، ومن أهم الآليات المستخدمة[3] :

- آلية تخفيض الدعم الحكومي على أسعار السلع التموينية الضرورية إلى درجة إلغاء الدعم نهائيا ، تكون تأثيراتها شديدة على الفقر والدور النقابي، ومتوسطة التأثير على ارتفاع الأسعار، وملموسة على الأمن الغذائي.

- آلية زيادة أسعار الخدمات العمومية بما في ذلك النقل والمواصلات والتعليم والصحة، تكون تأثيراتها شديدة على التعليم والصحة ، ومتوسطة على الفقر وأصحاب العمل، وملموسة على فرص العمل والتدريب.

- آلية انحصار دور الدولة الاستثماري والاكتفاء بدورها في بناء البنية الأساسية، تكون تأثيراتها متوسطة على فرص العمل والدور النقابي، وملموسة على البطالة والفقر.

- آلية إلغاء دعم المؤسسات العمومية الخاسرة تكون تأثيرها متوسطة على فرص التشغيل، وملموسة على البطالة والفقر والدور النقابي وأصحاب العمل.

---

[1] - أحمين شفير، المرجع السابق ،ص151.

2 - ILO, " World Employment ", Report 1992, Geneva , 1993.

3 - مجلة العمل العربية،"برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، العدد3،1997،ص50.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- آلية زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة من اجل امتصاص الاد
تأثيراتها شديدة على أصحاب العمل، ومتوسطة على فرص التشغيل، وملموسة على البطالة والفقر.

- آلية فرض ضرائب غير مباشرة تفرض على المستهلك، وتكون تأثيراتها متوسطة على ارتفاع الأسعار ودور أصحاب العمل، وملموسة على الفقر، ووضع حدود عليا لسقف الائتمان المصرفي من اجل عدم التوسع في المشاريع الإنتاجية يكون تأثيرها شديدة على دور أصحاب العمل، وملموسة على فرص التشغيل.

- آلية إلغاء الحد الأدنى للأجور والرواتب، يكون تأثيرها شديدة على الفقر، أما تجميد الأجور والرواتب في القطاع العام تكون تأثيراتها شديدة على الدور النقابي والفقر وملموسة على فرص التشغيل.

- آلية إلغاء القيود النوعية على الواردات والذي يؤدي إلى إضعاف حماية المنتجات المحلية، تكون تأثيراتها شديدة على دور أصحاب العمل، ومتوسطة على الأمن الغذائي، وملموسة على البطالة وفرص التشغيل والفقر.

- آلية الخوصصة تكون تأثيراتها شديدة على البطالة والتأمينات ، ومتوسطة على الفقر وملموسة على فرص التشغيل وارتفاع الأسعار[1].

أن هذه المؤشرات تعتبر مهمة لتبين تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية، واحتساب أضرارها في المدى القصير والمتوسط والطويل على الاستقرار والنمو والتنمية المستدامة ، وفي هذا المجال من المفيد الاسترشاد بشكل كبير من سياسات منظمة العمل الدولية ورؤيتها تجاه التدرج في الإصلاحات، والأخذ بالبعد الاجتماعي لأية سياسة هيكلية في الاقتصاد، مع تبني رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي لديه موقف يعارض برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، لكنه يقدم رؤية بديلة للتنمية، تعتمد على مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، والتي احد أركانها تنمية القوى البشرية الهادفة ليس للإصلاح الاقتصادي البحت بل مراعاة الجوانب الاجتماعي الناتجة عنه، كمحاربة الفقر وتحقيق عدالة في التوزيع. كما انه من المهم تبني رؤية منظمة اليونيسيف التي تابعت آثار برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في بلدان آسيا، وخلصت إلى الدعوة لبرامج ذات وجه أنساني وقد هالها الآثار السلبية لتلك البرامج على المجموعات المحرومة في المجتمع وعلى الصحة والتعليم العام.

## ثانياً :- اتفاقيات الشراكة الأجنبية :

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، ظهر في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين " ، أما في مجال العلاقات الدولية، فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[2].

وتأخذ الشراكة الأجنبية في المجال الاقتصادي مفهوما واسعا، ويتمثل في تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو إستخراجي أو خدمي ، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة

1- مجلة العمل العربية،"برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، العدد3،1997،ص60.
2 -Marie Françoise Labouz ,"Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences", Bruylant , Bruxelles, 2000, P48.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



( رأسمال العمل التنظيم )[1] ، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا ، عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة .

ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الإختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية [2]، وقد لا يقتصر الأمر في الشراكة على الجانب الإقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية والإجتماعية والثقافية).

**1- الدوافع المؤدية للشراكة :** أضحت الشراكة الاقتصادية ضرورة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في:

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والخدمات والعمالة [3].
- تعاظم تكلفة التكنولوجية وتعقدها وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير.
- تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة كما تحقق الشراكة قدراً كبيراً من فرص التحول للعالمية [4].
- مواجهة التحديات والأزمات ،وضمان توفير المهارات والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة [5].

**2- مزايا الشراكة :** من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي :

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز وتلك الناشئة في الفروع بالدول الأجنبية.
- إكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والإستثمار المباشر.
- زيادة فرص التوظيف الإستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، ، بإعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني، عكس الإستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل، وسهولة الحصول على المواد الأولية وبراءات الإختراع والإبتكارات.

---

1- Bruno Ponson ,"Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation", Karthala , Paris, 1999, P14.

2 - زينب حسين عوض الله ،" الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت, 1999، ص426.

3 - أحمد سيد مصطفى ، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي" ، دار الكتب ، القاهرة ، 2000 ، ص58.

4- فريد النجار، " التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون - خيارات القرن الحادي والعشرين-" ، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 24.

5- نفس المرجع ، ص30.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



### 3- آثار الشراكة الأجنبية على التشغيل:

لقد بات الإعتقاد في الفترة الحالية أن الإستثمار الأجنبي المباشر على وجه العموم، والشراكة على وجه الخصوص من الوسائل الأساسية التي تساهم في خلق مناصب عمل وتطوير إقتصاديات البلدان، الشيء الذي أدى بالعديد من الدول إلى التنافس لطرح مزاياها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الإستثمار، إلاّ أن الواقع العملي أثبت أن العلاقة بين عقود الإستثمار الأجنبي والعمل معقدة و تحليلها يعاني من غياب أفق نظري واضح [1].

إن الإقتراب من محاولة ربط العلاقة بين هذه العقود والعمل يمكن ملاحظتها من خلال فرص العمل الممنوحة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي أبرمت عقود شراكة مع البلدان المضيفة، على الرغم من مضاعفة الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، واتجاه العديد من الشركات المتعددة الجنسيات إلى إبرام عقود شراكة، إلا أن فرص العمل الممنوحة من قبل هذه الشركات لم تتعدى 12% في الفترة الممتدة بين 1985- 1992.

إن الشراكة بمختلف أنماطها وأشكالها لها أثار إيجابية على التشغيل وأثار سلبية، إلا أن هذه الأثار تختلف حسب نوع الإستثمار وطبيعته، ففي الأحوال التي يتجه فيها الإستثمار الأجنبي نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة، فإنه يشكل جزءا مهما من رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بإنشاء فرص عمل [2].

إن عقود الإستثمار في إطار الشراكة الأجنبية والمعتمدة على كثافة رأس المال من أجل التقدم الصناعي والتكنولوجي، تؤثر سلبيا على عنصر العمل بإعتبار أن هذا النوع من الإستثمار يعتمد على درجة عالية من المكننة ، وعلى الرغم ما يوحي للكثيرين أن جلب الإستثمارات الأجنبية في أي شكل كانت تجعل من فرص العمل أكيدة، وهو ما تدافع عنه جل النظريات المفسرة الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن طبيعة هذا الأخير، وإن كان يساهم في رفع مستوى الأداء الإقتصادي في البلدان المضيفة إلا أنه يسبب في تضييع مناصب عمل، وذلك بسبب المكننة العالية كما حدث في أمريكا سنة 1978، حيث تم فقدان 220000 منصب عمل بسبب المنافسة العالية.

إن عقود الإستثمار في إطار الشراكة التي تم إبرامها في الدول المضيفة مع الشركات المحلية كانت كلفة العمل فيها متدنية ، وبالتالي فإن أول حافز لعقود الشراكة هو في الواقع تدني الكلفة ، بإعتبار أن الصراع الدائر اليوم هو البحث عن الأسواق التي تكون كلفة العمل فيها رخيصة، كما أن إستخدام تكنولوجيا عالية من التعقيد، يتسبب في تقليص فرص العمل وتسريح الأيدي العاملة حتى في الدول الصناعية المتقدمة، ففي الشطر الغربي من ألمانيا ضاع في القطاع الصناعي في الفترة الممتدة بين 1991- 1994 ما يزيد عن مليون فرصة عمل، علما أن ألمانيا تعتبر من البلدان الرائدة ووضعها الاقتصادي يسمح لها بترقية مستوى العمالة، وفي البلدان التي تنتمي

1 - Annie Fouquet et Fridric le maitre,"demystifier la mondialisation de l'économie", Les éditions d'organisation, 1997.PP.79-82

2- عبد الرحمان صبري، " الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الإستثمار" ورقة مقدمة إلى ندوة تطوير البنية المالية التحتيمية في الوطن العربي ،عمان ، سبتمبر 1997.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، والتي تضم بجوارها، تقلص عدد العمال ذوي الأجور الجيّدة على نحو أسرع، حيث زاد عدد العمال الذين يبحثون على فرص العمل من غير جدوى في هذه البلدان عن 40 مليون مواطن.

إن الآثار السلبية التي يعكسها الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة في أي شكل كان، هو أن العقود المبرمة في ظل الشراكة أصبحت مهددة بسبب التنافس الحاد بين الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، وبين البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، مع اعتماد جل هذه الاستثمارات على السلع كثيفة رأس المال فهي إذن تهدد عالم الشغل، كما إن الدراسات التي قام البنك الدولي، و OECD، والفريق البحثي لدى المؤسسة الاستشارية الرائدة على المستوى العالمي، وغير ذلك من التقارير عن القطاعات والمشاريع المختلفة ، يعتقد أن البطالة ستهدد 15 مليون عامل ومستخدم آخرين في الاتحاد الأوربي في السنوات القادمة [1]، ولهذا الغرض يجرى احتمال تعويض ضياع فرص العمل الحاصلة في العقود النظامية بفرص عمل مؤقتة، من حيث ساعات العمل أو من حيث مدة العقد، وبالتالي تتحول فرص العمل هذه إلى فرص عمل مؤقتة.

## ثالثاً :- قيام المنظمة العالمية للتجارة :

إن الظاهرة الأساسية في الاقتصاد العالمي في الحقبة الحالية، هي ظاهرة العولمة والتي تعني في جانبها الإقتصادي حرية التجارة بين الأدول والاتجاه إلى رفع الحواجز، سواء كانت في مجال السلع أو الخدمات أو انتقال رؤوس الأموال، وما يتطلبه ذلك من إتباع نهج الاقتصاد الرأسمالي، ومع التغيرات في الاقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى والضغوط من اجل تحرير التجارة الدولية بما يعنيه ذلك من تحرير لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال[2]، ولم تعد حرية التجارة الدولية مجرد دعاوى ومحاولة لعقد اتفاقيات متدرجة ، بل أصبح الأمر أكثر شمولا ، حيث هناك منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل اتفاقية الجات والتي تعقد من خلالها الاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة، وأصبح لها سلطة أكثر تأثيرا وإلزاما على الحكومات.

### 1- ماهية ألغات والمنظمة العالمية للتجارة :

**1- 1- ماهية اتفاقية ألغات :** بعد نجاح مؤتمر بروتن وودز "Bretton woods " ، الذي كلل بإنشاء صندوق النقد الأدولي ، والبنك العالمي ، وكمحاولة من المجموعة الدولية لتنظيم الشؤون التجارية الدولية ، وإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية ، غداة نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظهرت مساعي عديدة لوضع قواعد وأسس تحكم العلاقات التجارة الدولية ، وكان ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي اقترحت عقد مؤتمر دولي تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة ، وبالفعل فقد عقد ممثلي 53 دولة مؤتمرا دوليا للتجارة، وكان ذلك في هافانا بكوبا سنة 1947 ، حيث تم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا أنه لم يكتب لها النجاح، وبسبب فشل هذه

1 - هانس بيترمارتين وهارولد شومان، ترجمة عدنان عباس زكي ،" فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية "، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، اكتوبر1998، ص 198.
2 - رعد حسن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة "، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دون دار النشر، 2000، ص289.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المساعي لإنشاء منظمة عالمية للتجارة، والذي كان من المقرر بالتنسيق مع نظام " Bretton woods "، وعمدت مجموعة من الدول إلى إبرام معاهدة فيما بينها ، حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود على التجارة، وكان ذلك في سنة 1947 ، وهو ما أصبح يعرف باسم الاتفاقية العامة للتجارة ، والذي يختصر بكلمة " GATT "[1] .

إن ظهور هذه الاتفاقية إلى حيز الوجود، كان بهدف تنظيم المبادلات التجارية الدولية بين البلدان المتعاقدة، وذلك في انتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة، ولقد عرفت اتفاقية ألغات عدة جولات أهمها [2]:

- جولة جنيف بسويسرا ( أكتوبر 1947 إلى غاية جوان 1948 ) .
- جولة أنسي بفرنسا ( أفريل – أوت 1949) .
- جولة توركاي ببريطانيا ( سبتمبر 1950 – أفريل 1951 ) .
- جولة جنيف بسويسرا ( جانفي – ماي 1965 ) .
- جولة كينيدي بسويسرا ( ماي 1964 – جوان 1967 ) .
- جولة طوكيو بسويسرا ( سبتمبر 1973 – نوفمبر 1979 ) .
- جولة الأروغواي بالأورغواي ( سبتمبر 1986 – 1993 ) .

لقد تميزت الجولات الخمس الأولى ، بأنها دارت كلها في إطار نصوص اتفاقية ألغات ، وتركزت جميعها حول تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية ،بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة في السلع[3]. بينما انطلاقا من جولة كينيدي، ظهرت أسس جديدة وقواعد للتجارة البينية ، في مجال السلع الصناعية و المنتجات الزراعية ، وهذا للمنع من الإحتكارات التي كانت تكرسها بعض البلدان المتقدمة.

وفيما يخص جولة طوكيو فقد عرفت موضوعات جديدة تم معالجتها وخرجت بنتائج منها : اتفاق حول العوائق الفنية للتجارة ، اتفاق حول الدعم والضرائب ، اتفاق بخصوص المشتريات الحكومية[4] .

وأخيرا جاءت الجولة الثامنة والأخيرة ، وهي جولة الأوروغواي ، في خضم ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية الكبرى على الأسواق الخارجية، والتحايل على قواعد اتفاقية ألغات، مما أدى إلى ظهور عدة نزاعات تجارية بين هذه الدول التي كانت متعاقدة، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة إلى تقوية قدرة اتفاقية ألغات على حل هذه النزاعات، ورغم ما شهدته هذه الجولة من صعوبات، إلا أنه تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها[5] :

---

1 - إبراهيم العيسوي،" ألغات و أخواتها " ، مركز الدراسات العربية ، بيروت، 1995 ، ص 16-17.

2 - Roland Seroussi , "GATT , FMI et LA banque mondial , les nouveaux gendarmes du monde",DUNODE , Paris , 1994 ,PP30-31.

3 -Ibid , p.31

4 - نبيل حشاد ،" الجات وأهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، دار إيجي ، ط 2 ، مصر، 1999 ، ص ص91- 93.

5 - عبد الحميد عبد المطلب،" الجات و آليات منظمة التجارة الدولية الدار الجامعية"،جامعة عين الشمس،القاهرة، 2003، ص46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- إنشاء منظمة عالمية للتجارة، كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق

وبين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء.

- تعزيز خطوات تحرير التجارة الدولية، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية، وتوسيع نطاق الاتفاقية، ليشمل تحرير السلع الزراعية، المنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار.

- الزمت نتائج جولة الأوروغواي الدول المتقدمة ، بتقديم العون المالي ، والفني للدول النامية ، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية.

**1- 2- ماهية المنظمة العالمية للتجارة :** لقد ظهرت المنظمة العالمية للتجارة "OMC" إلى حيز الوجود، بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأوروغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، و كان الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية ألغات يقوم على التكتلات الإقليمية ، كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وبسبب توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين تلك التكتلات ، بات من الضروري البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون نزاع ، وهو ما تم الاتفاق عليه خلال جولة الأوروغواي ، وكللت هذه الاتفاقية بظهور المنظمة العالمية للتجارة التي ظهرت إلى الوجود في 01 جانفي 1995 [1] ، وهي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية ، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة ، وتعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء ، وتشكل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف ، ويتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء ، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسئولين ، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن هذه المنظمة لا تفرض السلطة إلى مجلس إدارتها ، وليس للمفوضين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد ، كما تعتبر منظمة حكومية ،فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات البلدان الأعضاء فيها [2] .

**1- 2- 1- أهداف المنظمة :** وتتجلى أهم أهداف المنظمة فيما يلي[3] :

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية ، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة مرة في السنة عن طريق الاجتماع الوزاري لطرح إنشغالاتهم ، والتفاوض حول الأمور التجارية .

- تحقيق التنمية: وتكون لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 % من مجموع الأعضاء، من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ القرارات، وتمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

1- Thiebaut Flory ," L'OMC droit institutionnel et substantiel" , NET BOOK , Bruxelles , 1996 , P9 .

2 - عبد الحميد عبد المطلب ، المرجع سابق ، ص55 .

3 - عبد الحميد عبد المطلب،المرجع السابق،ص182.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: فهي من أهم أهداف المن
التجارة الدولية في عهد اتفاقية ألغات.

- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية.

- تقوية الاقتصاد العالمي : من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ، تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها ، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

- تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية: خاصة في بعض المجالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلا.

**1- 2- 2- مهام المنظمة العالمية للتجارة :** للوصول إلى هذه الأهداف تقوم المنظمة بالمهام التالية [1]:

- تسهل تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة بين الدول الأعضاء، وتنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء، والرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية، مع الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء من خلال جهازها لتسوية النزاعات .

- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقا لفترات زمنية، وهي كل 4 سنوات للدول النامية وسنتين للدول المتقدمة، والهدف من هذا هو الاطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات.

- التعاون مع الهيئات الدولية بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، ليشمل جوانبه المالية والنقدية والتجارية ، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

**2- آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي :** إن النظام التجاري العالمي سوف تكون له تأثيراته الهامة على الاقتصاد العالمي ( الدول المتقدمة والدول النامية)، سلبية كانت أم إيجابية.

**2- 1- مجموعة البلدان المتقدمة:** تتميز البلدان المتقدمة بالتطور الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا وارتفاع مستويات الدخل وتوفر رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة المؤهلة، هذه العوامل جعلت من تحرير التجارة العالمية مغنما مهما لها، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة الاقتصادية على العالم خاصة وأنها البلد الأقوى اقتصاديا سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع الزراعية والمواد المصنعة.

[1] - سمير محمد عبد العزيز، " التجارة العالمية و ألغات "، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 2، 1996، ص.109.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما دول الاتحاد الأوربي فإنها المنافس الأقوى للولايات المتحد
تملكه من قوة شرائية ضخمة ماليا وبشريا ، خاصة وقد توحدت في إطار ما يسمى بالسوق الاوربية المشتركة وذلك بمحاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية ومحاولة دخول السوق الأمريكية نفسها ، غير أنها تخشى في نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها[1].

وعموما فإن الدراسات الاقتصادية الحديثة بشأن النتائج المتوقعة لتحرير التجارة العالمية في إطار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تشير إلى أن الناتج العالمي سوف يزداد بحوالي 216 مليار دولار موزعة على مجموعات أربعة كمايلي[2] :

- 126مليار دولار نصيب الدول المتقدمة.
- 37مليار دولار نصيب الصين.
- 37مليار دولار نصيب دول أوربا الشرقية سابقا.
- 16مليار دولار نصيب 100 دولة نامية.

وطبقا لهذه المعلومات فإن الدول المتقدمة تحصل على 58.3 % من هذه الزيادة ، مقابل 7.4 % تحصل عليها مجموعة البلدان النامية، في حين تحصل المجموعتين الباقيتين الصين ودول أوربا الشرقية سابقا على 34.2% من هذه الزيادة، كما تشير دراسة أخرى إلى أن الأرباح المتوقعة للدول الغنية من وراء تحرير التجارة في حقوق الملكية الفكرية هي كمايلي[3]:

- المجموعة الأوربية 61 مليار دولار سنويا.
- الولايات المتحدة الأمريكية 36 مليار دولار سنويا.
- اليابان 27 مليار دولار سنويا.
- الصين 37 مليار دولار سنويا.

**2- 2- مجموعة البلدان النامية:** إن انضمام البلدان النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من بعض الإيجابيات أهمها التحفيز على العمل والإنتاج والاعتماد على النفس وتحسين جودة المنتوج ودخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة، إلا أن ذلك كله يبدو صعبا في ظل التخلف الاقتصادي وتراكم الديون وانتشار الجهل وانخفاض مستوى الديمقراطية والرقابة، إضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة عدم الاطمئنان إلى الحماية والقوانين المحلية، وعموما فإن مدى الاستفادة من هذه الإيجابيات يعتمد على استعداد كل دولة، أما السلبيات التي قد تنجم عن تحرير التجارة العالمية وانضمام البلدان النامية إلى هذا النظام الجديد فيمكن إجمالها فيما يلي[4]:

1 - سليمان ناصر،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية- حالة الجزائر-"،مجلة الباحث، العدد2، 2002، ص84.
2 - حسين عمر،" الجات والخصخصة" ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1997 ،ص13.
3 - حسين شحاتة،" النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات" ، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم ، مصر ، 1998، ص73.
4 - سليمان ناصر،نفس المرجع، ص85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



-إجهاض الصناعة النشأة لعدم قدرتها على المنافسة بسبب عدم ا

-ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات ، خاصة في ظل التبعية الغذائية الكبيرة للخارج.

-ارتفاع نسب البطالة بسبب الكساد والناتج عن تدفق السلع الخارجية وضعف القدرة الشرائية، ومما يزيد في تعقيد هذه المشكلة أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة لا تشمل حرية انتقال الأشخاص للعمل في البلدان المتقدمة.

-انخفاض الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج.

وبالرغم من أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تمنح بعض الميزات التفضيلية للبلدان النامية في كيفية تطبيق الإجراءات الناجمة عن هذه الاتفاقيات، حيث تدعو إلى خفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 37 % بالنسبة للدول المتقدمة والدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي خلال6 سنوات، و 24 % بالنسبة للدول النامية على مدى10 سنوات ابتداء من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية، أما الدول الأقل نموا والتي يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن 1000 دولار سنويا فهي معفاة من هذا التخفيض، كما وافقت الدول في جولة أورغواي على تخفيض تعريفتها الجمركية على السلع الصناعية بنسبة إجمالية قدرها40 % والدول النامية و التي تمر اقتصادياتها بفترة انتقال فبنسبة 30 % تطبق تدريجيا إلى غاية سنة 2000 ، مع إدماج منتجات النسيج مع السلع الصناعية تدريجيا ابتداء من 1995 [1].

بالرغم من كل هذا فإن الدول النامية مطالبة بالتفكير في كيفية المواجهة والاستعداد، خاصة إذا علمنا أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية يمثل 17% بعدد سكان يمثل 80 % من سكان العالم، في حين أن نصيب الدول المتقدمة يصل إلى 82% من حجم التجارة الدولية مع أن عدد سكانها يمثلون 20% من سكان العالم [2].

**2- 3- مجوعة البلدان العربية :** إن البلدان العربية بكونها جزءا من البلدان النامية لن تكون بمنأى عن تأثيرات النظام التجاري العالمي الجديد ، وقد اختلفت الآراء حول طبيعة هذه التأثيرات، إذا يرى البعض أنها سوف تؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية مما يمكن أن يترتب عليه المزيد من التبادل التجاري العربي[3] بينما يحذر البعض الآخر من الأضرار التي يمكن أن تلحق ببعض الدول العربية وخاصة تلك المستوردة للمواد الغذائية بحجم كبير[4]، وعموما فإن هذه التأثيرات على الدول العربية تتوقف على الوضعية الاقتصادية لكل بلد ومدى استعداداته وبرامجه للمواجهة و يمكن إجمال بعض هذه التأثيرات فيما يلي:

- في مجال صناعة النفط و الغاز: يمثل النفط والغاز أكثر من ثلثي حجم الصادرات العربية ويزيد عن ذلك في دول الخليج، وإذا كانت هذه الاتفاقيات الجديدة قد استبعدت كلا من النفط والغاز من الخضوع لأحكامها ، فإن

1- حسين شحاتة، المرجع السابق، ص85.
2 - سمير صارم،"معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة" ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ،2000، ص29 .
3- حسين عمر،" الجات والخصخصة" ،المرجع السابق،ص23.
4 - سمير صارم،المرجع السابق،ص38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ذلك لن يمنع الدول المتقدمة من فرض ضرائب وقيود على دخول الوقود من طرف هذه الدول في السنوات الأخيرة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية رغم الطلب المتزايد على النفط عالميا.

- في مجال صناعة النسيج : بالرغم من المعاملة التفضيلية التي تلقاها كثير من البلدان العربية في إطار اتفاقات مع الاتحاد الأوربي ، وبالرغم من، تأخير إزالة القيود على تجارة المنسوجات إلى غاية2005 فإنه من المتوقع أن تواجه البلدان العربية منافسة شديدة في الأسواق العالمية من طرف بلدان شرق آسيا المتطورة في هذا المجال[1].

- في مجال تجارة السلع الزراعية: تشير بعض الدراسات إلى أن تطبيق الاتفاقية الجديدة على المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ما بين 24 %إلى 33 %،فإذا كانت الواردات الزراعية تشكل 19 % من إجمالي الواردات العربية ، وإذا كانت الصادرات ، الزراعية تمثل نسبة 3,4 % من إجمالي الصادرات العربية [2] فإنه من المتوقع أن تزيد التبعية الغذائية العربية للخارج خاصة في مجال الحبوب ، وإذا كانت منتجات الأسماك قد ألحقت بالمنتجات الزراعية فسوف تستفيد من تخفيض التعريفة لجمركية ولن تستفيد من رفع القيود الكمية التي قد تفرض عليها مع السلع الزراعية، وذلك حسب المادة 11 من اتفاقية ألغات.

- في مجال تجارة الخدمات: تعاني معظم الدول العربية من ضعف في مجال الخدمات بسبب تخلف المؤسسات العاملة في هذا القطاع، كما أن ميزان الخدمات لمجموع الدول العربية يعاني من عجز مستمر،وبالرغم من أن بعض البلدان تسجل فائضا في ميزان خدماتها كمصر والأردن وتونس ، فإن دول الخليج العربي تبقى المستورد الأكبر للخدمات، وفي ظل تحرير تجارتها في إطار هذه الاتفاقية فمن المتوقع أن يسجل ميزان الخدمات العربي مزيدا من العجز[3].

**3- الأثر على قطاع التشغيل:** لقد أثبتت التجربة والاختبار أن توسيع نطاق التبادل التجاري العالمي ضرورة أساسية للنمو الاقتصادي وجني الثروة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالانفتاح الاقتصادي لأسواق الولايات المتحدة شكل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها، وتملك الولايات المتحدة اليوم أضخم اقتصاد في العالم كما أنها أضخم مصدّر وأضخم مستورد في العالم، وقد ساعدت التجارة الأكثر تحرراً منذ التسعينات على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأميركي بنسبة حوالي47 % ، وإتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة، وتؤمن الصادرات الصناعية اليوم أكثر من سُدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأميركية ، أي ما يقدر بحوالي 5.2 مليون وظيفة، يضاف إليها مليون فرصة عمل أخرى يؤمنها قطاع الصادرات الزراعية، وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين 13% و18% على معدل الأجور القومي.

1 - سليمان ناصر، المرجع السابق، ص86.
2 - سمير صارم ، المرجع السابق، ص42.
3 - سليمان ناصر، المرجع السابق، ص86.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما بالنسبة للدول النامية فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الد
الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تريد ثلاث مرات إذ بلغ معدل نموه السنوي 5% مقارنة بسرعة نموه في الدول النامية الأخرى التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها 1.4 % فقط ، أما بالنسبة للفقر فإن معدلاته حول العالم قد انخفضت، فالصين مثلا فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية، مما أدى إلى انتشال أكثر من 250 مليون صيني من الفقر، أما تشيلي التي فتحت هي أيضاً أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف ، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة 46 % في عام 1987 إلى نسبة تقارب 18% في عام 2004 .

وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ، إلى أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات الملايين الآخرين من براثن الفقر[1]، إلا انه بعد 25 سنة من تطبيق هذه السياسات اتضحت محدودية جدواها واصطدامها بعراقيل عدة، مما ساهم في تنامي ظاهرة الفقر وتعميق الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب دفعت التساؤلات حول جدوى سياسات الانفتاح الاقتصادي في العالم النامي وخصوصاً الدول الإفريقية باعتبار أن البلدان الآسيوية نجحت في نسج منوال تنمية يتماشى وخصوصياتها والبحث عن عناصر أخرى قادرة على دفع النمو والتنمية.

فبعض الدراسات تقدر أن حوالي من1 % إلى 2 % من حجم القوة العاملة في العالم ستحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة حيث لن تستطيع بعض المنتجات منافسة السلع المستوردة مما يتطلب تصفيتها ، وهذا يعنى أن حوالي7 مليون عامل سوف يتأثرون ويمكن أن يرتفع العدد إلى 30 مليون إذا أدخلنا في الاعتبار أسرهم [2]، ويرى أنصار تحرير التجارة انه رغم ذلك فإنه يمكن أن يكون هناك زيادة معدلات التشغيل مع إمكانية تعويض الخاسرين، وحدث ذلك في الدول المتقدمة مثلما أنفقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل من2% من الناتج المحلى الإجمالي على برامج العمالة ، إلا أن ذلك لن يحدث في الدول النامية [3] .

**4- أسباب فشل سياسة تحرير التجارة :** جاء في تقرير البنك الدولي الإعلان عن نموذج تنموي جديد يقوم على الترابط والتكامل بين العدالة والنمو عوضاً عن التجارة الخارجية والنمو، والمقصود بالعدالة في السياق الاقتصادي هي المساواة في الحظوظ لجميع الأفراد ، واعتبار هذه المساواة عنصراً مندمجاً في إستراتيجية القضاء على الفقر والآمال التي علقت على دور تحرير التجارة في دفع النمو الاقتصادي وحل مشكلات البلدان النامية من خلال مزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانتصاب الشركات العالمية وما تؤمنه من نقل للتكنولوجيا والخبرة [4] ، والتي لم تثمر بل زادت تهميش مكانة هذه البلدان في التجارة الدولية. فأسباب هذا الوضع كثيرة منها ما يرتبط بقواعد وأحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة ،والتفاوت في مستوى التنمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لا يزال وراء عدم إفادة هذه الأخيرة من مزايا التجارة الدولية واقتحام أسواق

1 - إحصاءات البنك الدولي لعام 2004.

2- Graham Dunkley , The Free Trade Adventure -The WTO , the Uruguay Round and Globalism - A Critique ,Zed Book ,London , 1997 , P 154 .

3 - Ibid , P 156.

4 - التقرير السنوي للتنمية ، للبنك الدولي ، سنة 2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



البلدان المصنعة. ضعف هذه الدول في الاقتصاد العالمي والخ
فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في تراجع.

الدور الذي لعبته منظمة التجارة العالمية في إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود ، من خلال تحرير وزيادة حجم التجارة الخارجية يبقى لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد العالمي كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وكي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وتقليص الفقر ، يجب أن تكون هذه السياسة مقرونة بتوفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية وان تدعم بإصلاحات داخلية [1].

1 - محمد ناجي حسن خليفة ،" اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية " ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي ، جامعة الجزائر، 31 ماي - 02 جوان 2003 ، ص20.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الثاني: سياسات التشغيل ومعالجة انعكاسات الـ

ينظر إلى مسألة تحديد متطلبات وأساليب النهوض بالتشغيل في إطار جملة من المعطيات الواقعية التي تعنى بعدين رئيسيين يتصل الأول بالإمكانات المتاحة ، بينما يتأثر الثاني بالصعوبات والتحديات [1]. ويعتبر تحديد أهم الصعوبات والتحديات في مجال النهوض بالتشغيل خطوة ضرورية لأنها تشكل أساس توجه سياسات التشغيل وخلق فرص العمل ، وفي هذا السياق يمكن تحديد أهم هذه الصعوبات والتحديات في الآتي :

### أولاً :- إشكالية البطالة :

حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية فان العاطل كل منْ هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ، ويقابله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[2] ، وينطبق هذا على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب، وتقاس البطالة بالمعدل الناتج عن قسمة إجمالي العاطلين عن العمل على عدد قوة العمل ، والذي يعتبر نفسه إجمالي العاملين والعاطلين عن العمل ، وللحصول عليه يتم استخدام المعادلة التالية [3] :

**معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة ) × 100**

حيث يتمثل إجمالي القوة العاملة (السكان النشطون)في الأشخاص من الجنسين ذكر كان أما أنثى ، والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة [4].

**1- أنواع البطالة :** هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، فقد ينظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية ، فتسمى بطالة دورية ( إجبارية ) أو بطالة اختيارية تتمثل في بطالة احتكاكية ناجمة عن التنقل بين المهن المختلفة ، وبطالة هيكلية ناتجة عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وكذلك هناك أنواع أخرى كالبطالة الموسمية أو العرضية ، البطالة المستوردة ،البطالة السلوكية ، البطالة الجامدة ، البطالة المقنعة.

فالبطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل ،فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة ، وهذه الدورات تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في عام 1930 وكذلك عامي 1962 و1983، والبطالة الدورية هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [5].

---

1- عبد السلام بشير الدويبي ، " متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة " ، الندوة الإقليمية لمنظمة العمل العربية ، طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005 ، ص5 .
2- مكتب العمل الدولي ، " توحيد المقاييس الدولية للعمل " ،الاصدار53 ، جنيف ،1953 ، ص 48- 49 .
3 - نبيل حشاد " قضايا اقتصادية معاصرة " ، ج1 ، النسر الذهبي للطباعة ، الدوحة ، 1996م.ص52 .
4- نادر مريان ،ممدوح السلامات "دليل مؤشرات سوق العمل " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ،2006 ، ص 7.
5- مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص239.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أما البطالة الاحتكاكية فهي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني عن العمل ، وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ، ويكون نتيجة لعجز الطلب الكلي للعمال على الاستفادة من العرض المتاح [1] ، وذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة اقتصاديا، ففي الأولى يعجز الطلب الكلي عن مجاراة العرض من العمل ، وينشأ عن عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات، فيكون مداواة ذلك بزيادة الإنتاج ولكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال والأرض ، مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل .

وبالنسبة للبطالة الهيكلية والتي تسمى أيضا بالبطالة الفنية فإن أسبابها كثيرة منها : التغيير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة ، أو إدخال تطور تقني معين في إعداد المكلفين بأداء العمل مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة، أو بسبب انتقال الصناعة من مكان إلى آخر، فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال، فيتعطلون عن العمل[2] .

وهناك البطالة الموسمية أو العرضية وهي البطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن أو التفريغ في الموانئ ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم [3] .

**2- أسباب البطالة:** تختلف من مجتمع لآخر، وفيما يلي سنحاول حصر أهم أسباب البطالة في:

- النمو السكاني بمعدلاتٍ كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلاتٍ أكبر، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية[4].

- الاعتماد على كثافة رأس المال ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة [5].

- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

- سوء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و خوصصة مؤسسات القطاع العام[6].

- الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة[7].

- الكساد الاقتصادي والذي من مظاهره ازدياد البطالة بسبب تراجع الإنتاج.

- سوء سياسات تخطيط القوى العاملة وعدم الاهتمام بالكفاءة والخبرة والمقدرة [8].

1- جي هولتن ولسن ،ترجمة كامل سلمان العاني ،" الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات " ، دار المرح ، السعودية ،2006 ، ص612.
2- نفس المرجع ، ص 614.
3 - محمد علي الليثي ،إسماعيل احمد الشناوي ، فوزي أبو السعود "مقدمة في الاقتصاد الكلي "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1998 ، ص260.
4 - أحمد يسري ، " النظرية الاقتصادية الكلية "، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1997، ص303.
5 - عبد الرحمن يسري أحمد ، " النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997، ص 288.
6 - الطيب الوافي ، " تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية و آليات معالجتها"، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد 38،2008 ،ص15.
7 - نفس المرجع ، ص15.
8 - جمال حسن أحمد عيسى السرحنة ," مشكلة البطالة و علاجها " , اليمامة للنشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، 2000, ص40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**3- آثار البطالة:** يرمي بعض الباحثين إلى أن هناك آثار خطيرة الإحصائيات العلمية تفيد بأن لها أثارها السيئة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

**3- 1- الآثار الاقتصادية للبطالة :**

- للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل و على توزيعه ، و يظهر الأول من التغير في الناتج الفعلي ، أما الثاني فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه ، و هناك آثار غير مباشرة على الاستهلاك و على الصادرات و الواردات[1].

- البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي فقدان حقيقي للسلع، و الخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، و حتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل، و يصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا و إنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة [2].

- فقدان العمال لمهاراتهم أو خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و تنمو بالممارسة.

- تبديد أموال الدولة من خلال تخصيص جانب من مواردها كإعانات للمتعطلين وعائلتهم [3]، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي عن طريق نقص الإنتاج و زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و من ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم و بالتالي معانات الطبقات الفقيرة.

**3- 2- الآثار الاجتماعية للبطالة**: من بينها نذكر:

- إن عدم حصول الفرد على الأجر المناسب للمعيشة يؤدي به إلى الجريمة و الانحراف.

- الشعور بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه ، لأنها لا تستطيع أن تحقق له مصدرا للعمل و بالتالي ينتمي إلى أي مجتمع أخر يستطيع أن يوفر له فرصة للعمل ( الهجرة العمالية ).

- كما أن الأشخاص الذين لا يملكون وظائف، أو الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها، يتعرضون لتدهور أحوالهم المعيشية، و مشاكل المتعطلين من الشباب قد تكون أسوء ، فحينما تطول فترة بطالتهم تبدأ آثار اليأس تنتابهم ويزيد شعورهم بعدم الارتياح [4].

**4 - مؤشرات البطالة :** وتتمثل في مؤشر البطالة و الأهمية ، ومؤشر البطالة ومعدلات نمو السكان ، ومؤشر بطالة المرأة ، ومؤشر بطالة الشباب وهو أهم هذه المؤشرات ، حيث يشير " نايل أوهيجين" في دراسته الهامة عن " بطالة الشباب وسياسة التشغيل من منظور كوني" الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام 2001 ، إلى أن مؤشر معدل البطالة للشباب يعتبر من أفضل المؤشرات المتوفرة حاليا لقياس حجم ظاهرة البطالة في أوساط

1 - مجيد علي حسن و عفاف عبد الجبار، " مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004، ص 332
2 - عبد الرحمن يسري أحمد، المرجع السابق، 1997، ص305.
3 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية, النظرية الاقتصادية الكلية, جامعة الإسكندرية, الدار الجامعة للكتب، 1997، ص317.
4 - عبد الرحمن يسري أحمد ، نفس المرجع ، ص307

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المجتمعات ، على الرغم من أنه لا يحيط بكافة التعقيدات المرتبطة بها، إلا أنه يعطينا أفضل صورة ممكنة عن مدى الاستفادة من الموارد البشرية في هذه الشباب.

**5- برامج سياسات التشغيل لعلاج البطالة :** أن البطالة مشكلة عالمية و لا يمكن التخلص منها كليا، و لكن يمكن الحد منها بأساليب مختلفة و مرتبطة بظروف و أوضاع الدولة المعنية بأمر البطالة، ويمكن تلخيص بعض الأساليب المتبعة للحد أو التقليل من مشكلة البطالة كما يلي وذلك حسب كل نوع:

**5- 1- البطالة الهيكلية:** يمكن معالجة هذا النوع بإنشاء مراكز إعادة التأهيل المهني أي إقامة مراكز التدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة و هو ما يقلل من البطالة الهيكلية [2].

**- البطالة الاحتكاكية:** يمكن إنقاص هذا النوع من البطالة إلى أقل حد ممكن بإنشاء مكاتب التشغيل لتسهيل الاتصال بين أرباب العمل و المتعطلين[3] و كذلك إقامة مراكز المعلومات في المناطق المختلفة تكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن عمل و أماكن تواجدهم و تخصصاتهم بصفة دورية كما تقوم بجميع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال أصحاب الوظائف الشاغرة، بالإضافة إلى ذلك يحاول المركز الرئيسي أن يعمل على التنسيق بين الوظائف الشاغرة في بعض الأقاليم و الباحثين عن عمل في أقاليم أخرى، و كذلك إنشاء مكاتب التدريب على المهن المختلفة التي تطلب في كل منطقة من المناطق الصناعية في الدولة [4].

**5- 2- البطالة الدورية:** يتم الحد منها من خلال التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الاستثمارات[5] وعلاج هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة ( الصناعية) هو غيره في الدول المتخلفة، فالدول المتخلفة تحتاج إلى تغيير نظامها الاقتصادي كاملا، وذلك بتكوين جهاز إنتاجي كاف لتشغيل اليد العاملة الفائضة عن الزراعة، فعلاجها يحتاج إلى إيجاد فرص عمل جديدة فالزراعة وحدها لا تكفي لحل هذه المشكلة، فلابد من فتح آفاق صناعية جديدة، وهذا هو دور التنمية الاقتصادية[6].

**5- 3- البطالة المقنعة:** يتم الحد منها من خلال التوزيع العادل للعمال على قطاعات الإنتاج ، وسحب فائض العمال من بعض القطاعات واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة[7] ،خلق مجالات جديدة وكثيرة للإنتاج يصاحبها فرص إضافية واسعة للعمال حتى يمكن استيعاب فائض العمل المتراكم في الأعمال غير المنتجة مع استخدام إجراءات و سياسات تؤثر على العرض[8].

---

1 - Niall Ohiggins ، "Youth unemployment and employment policy - A global perspective" ، ILO ، Geneva ، 2001
2 - عبد العزيز فهمي هيكل، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية "، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص 766.
3- نفس المرجع ، ص766.
4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 317- 318.
5 - طارق الحاج ، " علم الاقتصاد و نظرياته " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، 1998 ، ص155
6 - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة ، المرجع السابق ، ص 108.
7 - طارق الحاج، نفس المرجع، ص 154-155.
8 - منى الطحاوي ، المرجع السابق، ص 85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**5- 4- البطالة الموسمية:** يمكن الحد منها من خلال التقدم التكنو
القيام بتحسينات فنية تسمح باستخدام الأرض بطريقة منتجة، كما يمكن تشغيل العمال في أعمال غير زراعية خاصة في الصناعة الزراعية في المكان نفسه، حتى نتفادى مشكلة نقلهم إلى المناطق الصناعية، و ما سيترتب عليها من سكن، وغير ذلك ويتطلب أن تكون هذه الصناعة الزراعية ذات تكلفة قليلة كي لا يضع رأس مال الزراعة في هذه الصناعة، فتتضرر الزراعة ونحن بأمس الحاجة إليها[2].

**5- 6- مساهمة المؤسسات الصغيرة في الحد من البطالة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا رياديًا في إيجاد فرص عمل، وإستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، وضمان إستدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية وإستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس، تجلى الإهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها إذ تعتبر:

- مصدر كبير منتج وخالق لفرص العمل :لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة، وأنماط تكنولوجيا كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، ومهارات فنية متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في البلدان النامية؛ إذ تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 60% - 80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل، فعلى سبيل المثال، وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992- 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل جديدة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وفي دراسة عن دول الإتحاد الأوربي في عام 1998 ، تبين أن هذه المؤسسات توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الإتحاد الأوربي، وفي البلدان العربية توفر هذه المؤسسات حوالي 57 % من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي في نهاية التسعينات [3] .

- مصدر لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، إذ تشير الدراسات المتخصصة في هذا الميدان إلى أن عدد الإختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الكبرى[4].

- مصدر لإتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق، ليكون لهم دورًا فاعلا ومؤثرًا على الإقتصاد الوطني، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الإدخاري لدى الأفراد،وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.

---

1 طارق الحاج، مرجع سابق، ص 154.
2 جمال حسن عيسى السراحنة، مرجع سابق، ص 102.
3 - صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي ،"مداخلة بعنوان : الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006 ،ص359
4 - جمال بلخباط،" مداخلة بعنوان : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة " ،الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006 ،ص634

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتدعم منظمة العمل العربية هذا التوجه، في مقابل تركيز البنـ
والنقدية لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية في العديد من البلدان، خاصة وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بإنخفاض حجم رأس المال المستثمر، وإعتمادها على المواد الأولية المحلية، ومرونتها في الإنتشار في مختلف المناطق، والقدرة على التوسع بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيًا، وإمكاناتها في التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، فضلا عن أن إستثمار رؤوس الأموال في مشروع صناعي صغير أو متوسط يخلق فرص عمل أكثر من إستثمارها في مشروع صناعي كبير،ويحقق بالتالي مجالات واسعة في توليد فرص العمل، بحيث أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل مستودعًا لفرص العمل الجديدة، وأداة من أدوات وبرامج مكافحة البطالة [1].

## ثانياً:- ظاهرة الفقر:

**1- مفهوم الفقر:** يوجد عدة تعاريف للفقر يمكن تصنيفها إلى قسمين هما :

**1- 1- التعريف الكمي للفقر** : ويتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية ، وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ، ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة ، وعلى أساس الإنفاق الإستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية ، و لقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير إنتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بأنفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن إستخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط .

**1- 2- التعريف الكيفي للفقر:** و يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية [2] ، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على إنخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش ورعاية صحية متدنية وإنخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية ، و على هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية، ومنذ سنة 1996 حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، فقر المقدرة الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، وتتلخص مؤشرات عدم المقدرة في العناصر التالية [3]:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل الوفيات وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية ومعدل الأمية.
- مؤشرات الإقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.

1 - صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي ،المرجع السابق،ص360.
2 - سوزان حسن أبو العينين ،" الفقر في الدول العربية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد 4 ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2004 ، ص 115 .
3 - ياسر محمد جاد الله محمود ، " العولمة والفقر في مصر " ، ملتقى دولي - قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية - ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 2006 ، ص 7 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

2- **أسباب الفقر:** يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل إقتصادية و إجتماعية وسياسية .

- الأسباب الإقتصادية وتتعلق بانخفاض معدل النمو الإقتصادي وتدني الدخول و إرتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية ، بالإضافة إلى تقليص فرص العمل و تسريح العمال الناتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة [1] .

- الأسباب الإجتماعية وتتعلق بالنمو الديمغرافي بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ، وشدة التفاوت في توزيع الدخل ، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الأرياف .

- الأسباب السياسية والأمنية وتتمثل في مخلفات الإستعمار والصراعات الداخلية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي الذي ينعكس سلبا على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي ، واتساع دائرة الفقر.

- هيمنة الدول المتقدمة على التبادل التجاري الدولي مما ينعكس سلبا على اقتصاد الدول النامية وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية بها.

**3- العاملون الفقراء:** تعرف منظمة العمل الدولية الفقراء بأنهم أولئك الذين يعملون وينتمون إلى أسر معيشة فقيرة [2] ، حيث تظهر التقديرات أن نصف الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر هم في سن العمل أي بين 15 و 64 عاماً [3] وتبين التقديرات من الجدول في الأسفل أن 49.7 % من عمال العالم وأسرهم منهم 58.7 % من العمال في البلدان النامية يعيشون دون عتبة الفقر البالغة دولارين في اليوم ، وأن 19.7 % من عمال العالم منهم 23.3 % من العمال في البلدان النامية يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.

والأمر الذي تكشفه هذه البيانات هو أن معظم الفقراء في البلدان النامية ليسوا عاطلين عن العمل ، فهم يعملون ولكن في وظائف غير منتجة ومنخفضة الأجر إذ لا يمكنهم أن يكسبوا ما يكفي ليرتقوا بأنفسهم وبعائلاتهم فوق عتبة الفقر، وإنما الحاجة الأساسية إلى البقاء تدفع الناس إلى العمل ولو في وظائف غير منتجة بتاتاً ، وتبين أن العاملين من الفقراء يشكلون ربع القوة العاملة من العاملين في البلدان النامية [4]. وتمثل المرأة 60 % من العاملين الفقراء البالغ عددهم 550 مليوناً في العالم [5] ، كما أن عمل المرأة في المنزل هو أيضاً دون أجر، ولا يحظى إلا بتقدير قليل.

كما بين التقرير أن ثلاثة أرباع الفقراء من العاملين في القطاع الزراعي يعيشون في البلدان النامية ، وذلك أساساً بسبب انخفاض الأجور في المزارع الصغيرة والبطالة الموسمية ، وغالباً ما يكون هذا العمل الزراعي غير رسمي.

---

1 - إبراهيم توهامي وآخرون ، " العولمة والإقتصاد غير الرسمي " ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 ، ص 131 .
2 -Noman. M, " the size of the working poor population in Developing countries ", Employment paper , ILO , Geneva , may 2001, p 2.
3 -ILO , " working out of poverty ", Geneva , 2003 , P.20
4 - Noman. M, Op.cit, p 11.
5 -ILO, "Global Employment Trends for women ", Geneva, 2004 , p 3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الجدول (2) : حصة اليد العاملة الفقيرة التي تكسب دولاراً واحداً في اليوم ، واليد العاملة في العالم سنة 1990 و 2003 بالنسبة المئوية.

| المنطقة | حصة اليد العاملة الفقيرة التي تكسب دولاراً واحداً في اليوم | | حصة اليد العاملة الفقيرة التي تكسب دولارين واحداً في اليوم | |
|---|---|---|---|---|
| | 1990 | 2003 | 1990 | 2003 |
| العالم | 27.5 | 19.7 | 57.2 | 49.7 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 16.1 | 13.5 | 39.3 | 33.1 |
| شرق آسيا | 35.9 | 17 | 79.1 | 49.2 |
| جنوب شرق آسيا | 19.9 | 11.3 | 69.1 | 58.8 |
| جنوب آسيا | 53 | 38.1 | 93.1 | 87.5 |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 3.9 | 2.9 | 33.9 | 30.4 |
| إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | 55.8 | 55.8 | 89.1 | 89 |
| الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية | 1.7 | 5.2 | 5 | 23.6 |

**Source :** word employment report 2004 - 2005 , Geneva , 2005 , table 1.2 , p.24

**4- برامج سياسات التشغيل لمعالجة ظاهرة الفقر:** في سياق الحد من الفقر ينبغي معالجته بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار كل الأمور الأخرى المتعلقة به، خاصة استراتيجيات العمالة المنتجة وزيادة الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعانون الفقر، ولكن أولاً يجب تقدير شدة الفقر ومدى انتشاره بين العاملين من الفقراء، من ناحية أخرى تعتبر العمالة هي الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر [1] ، وارتباطهما بالأمن والاستقرار الاجتماعي ، ومن ثمّ فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمالة المنتجة يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر.

ففي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995، أقر إعلان كوبنهاجن على الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة [2] ، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين في سنة 2000، أقرت بضرورة إيجاد استراتيجية دولية متماسكة ومنسقة في مجال العمالة ، وأقرت أيضاً بأن العمالة أداة حيوية لتحقيق هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى نصف مستواها بحلول عام 2015 ، وأكدت لجنة التنمية الاجتماعية من جديد بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 2005 على التشغيل كعنصر أساسي لأي استراتيجية إنمائية [3] ، ومن ناحية أخرى يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث الكفاءة وبين الفقر وإنتاجية العمل ، إن تحسين الإنتاجية

1 -Noureddin Hermez , " Growth Employment and Poverty in Developing Countries " , Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research , Economic and Legal Sciences Series , Vol (29) , No (1) , 2007

2- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع ( E96.IV.8)، الفصل الأول ، القرار 1، المرفق الأول ، الجزء جيم ، كوبنهاغن ، 6- 12مارس 1995.

3 - إعلان الذكرى العاشرة لمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، الملحق رقم 6 (E/2005/26)، الفصل الأول، القرع ألف، الدورة 43، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات الإنتاجية تؤدي إلى زيادة في الأجور[1] ، وإلى تفعيل دورة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الحد من الفقر، وبالتالي ينبغي أن يسير إيجاد فرص عمل ونمو الإنتاجية جنباً إلى جنب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لكي يؤدي إلى الحد من الفقر[2].

لكن يجب أن نلاحظ أن زيادة الإنتاجية يمكن أن يقترن في البداية بفقد الوظائف بسبب اعتماد تكنولوجيا الاقتصاد في اليد العاملة (مثل الآلات)، غير أن هذا يؤدي إلى تحول قطاعي للعمالة مثلاً من الزراعة إلى الصناعة التحويلية أو من الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات، مما يفضي إلى توسع الأسواق وزيادة فرص العمل في المدى الطويل، وتشير الدلائل المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية إلى أن البلدان التي تحقق فيها نمو في الإنتاجية ، وفرص العمل في قطاع الزراعة كان لديها أخفض معدلات الفقر[3] ، لان نمو الإنتاجية في الزراعة ساعد على خفض تكاليف الأغذية ورفع مستوى القدرة الشرائية للفقراء، وساعد أيضاً على إيجاد بيئة تجذب الاستثمارات وتدفع بقطاع الزراعة إلى المساهمة بفعالية في نمو الصادرات الزراعية وزيادة فرص العمل.

كما تساعد سياسات التكوين وإعادة التدريب على رفع كفاءة استجابة العمال لمتطلبات سوق العمل الدائم التغيير، مما يعزز الإنتاجية والدخل والحصول على فرص عمل بفضل قابلية التكييف مع المتغيرات والقدرة على الابتكار، كما أن التدريب وتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق النمو ورفع الإنتاجية والحد من الفقر.

## ثالثاً:- القطاع غير المنظم:

يتمثل مفهومه حسب مكتب العمل الدولي بأنه مجموعة وحدات وأنشطة اقتصادية متجانسة من الحجم الصغير بشكل عام ( المهن الحرة، والملكية العائلية) لا يتوفر لديها سجل تجاري، ولا تضع في اعتبارها الأحكام القانونية المعمول بها في مجال التجارة والمحاسبة (غياب الحسابات بما فيها حساب الحصيلة السنوية وحساب الاستغلال) وتمارس هذه الوحدات نشاطها في أماكن محددة (محلات، وبيوت) وفي الشارع (الباعة المتجولون)، ورغم ما تتسم به من خصائص مماثلة لخصائص المؤسسات الصغيرة في أغلب الأحيان فهذه الوحدات لا يتكون لديها رأسمال (رأس المال ضعيف) ويغلب عليها النشاط الفردي أو الأحادي حيث لا يتم الاعتراف بالحقوق الاجتماعية للعمال والأجور منخفضة جدا على العموم[4] ، ويتسم هذا القطاع بالسمات التالية[5] :

- صغر حجم المنشأة والافتقار إلى التنظيم.
- المرونة وتتمثل في مرونة علاقات العمل، مرونة الأجر، مرونة أوقات العمل، مرونة نظم السوق.
- ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة وتدنى المستوى التكويني للعاملين.

1 -ILO, "Global Agenda for Employment" Discussion, Paper, 2002.
2 - World Employment, report 2004, P30.
3- World Bank, World Development indicators, 2004, p15.
4 - التعريف المعتمد سنة 1993 بجنيف في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيات العمل.
5- حمدي احمد، " واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية "، منظمة العمل العربية، 2004، ص8- 9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1- أسباب نمو القطاع غير المنظم:** تختلف أسباب نمو القطاع غ
بصفة عامة حصر في [1] :

- إرتفاع مستوى الضرائب وضعف تنافسية مؤسسات الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
- النظم والقيود الحكومية من جراء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والعمل على تحرير التجارة.
- عياب المعلومات حول قطاع التشغيل في إطار الدخول في اتفاقيات شراكة وسيطرة الشركة الأجنبية العملاقة والعمالة الوافدة.

**2- الآثار السلبية للقطاع غير المنظم :** إن القطاع غير المنظم ظاهرة ذات أبعاد متعددة ،يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي ومقياس الإنتاجية العامة كما يؤثر على المعلومات حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الأجور في المجتمع ،وفقدان حصيلة الضرائب [2]، كما إن النمو السريع للقطاع غير المنظم قد يؤدى إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي[3] ، لأنه ينتج عنه نوع من المغالاة في مؤشرات التضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج ، كما يؤثر على أداء الاقتصاد بطرق عدة ، كما له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية ، على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ،فان الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا ، وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من القطاع الرسمي فقط ، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في القطاع الرسمي سيزداد ، وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين القطاع غير المنظم و القطاع الرسمي بالشكل الذي يمكن القطاع غير المنظم من اجتذاب قدر أكبر من الموارد [4] ، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من القطاع الرسمي نحو القطاع غير المنظم طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون الضريبة ) أعلى في القطاع غير المنظم عن القطاع الرسمي.

**3- الآثار الإيجابية للقطاع غير المنظم :** تركز معظم الدراسات التي تمت على القطاع غير المنظم أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا القطاع سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلى أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا القطاع، إذ تشير بعض الدراسات إلى وجود فوائد لهذا القطاع تتمثل في قدرته على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب مما يجعله أكثر ديناميكية [5]، ومن ثم القدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالقطاع الرسمي، كذلك فان هذا القطاع سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل ، وبالتالي تخفيض الفروق في توزيع الدخل ، كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو القطاع غير المنظم على إيضاح التغيرات

1 - Mohammed SAID ، Mohammed AREZKI ، " marcher du travail et emploi en algerie - éléments pour une politique nationale de l' emploi profil de pays- " ، Organisation international du travail ، Bureau de l' OIT a Alger ، Alger، October 2003، P43.

2 - محمد الشوابكه ، " القطاع غير الرسمي في الأردن - دراسة ميدانية - " ، مركز الأردن الجديد ، عمان- الأردن ، 2005 ، ص6.

3- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، " دراسة بحثية حول القطاع غير المنظم – المفهوم والمنهجية - "، الأردن، 2004، ص15.

4 - محمد الشوابكه ، المرجع السابق ، ص9.

5 - Mirus, R ، Smith, R ، " Canada's Under Ground Economy " ، Canadian Business Review ، Volume 21، 1994. P25.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، إلا أن هذا القطاع غير المنظم، فهناك بعض السلع والخدمات لها آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي مثل الاعمال غير المشروعة. ويتساءل Duisburg عن وجود قطاع غير منظم كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود في القطاع الرسمي [1]. ففي بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المؤسسات ورفع معدلات البطالة، كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام والانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظف الكامل، وهكذا يؤدى التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية إلى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة، ويصل الحد بـ Duisburg إلى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الإقتصادي ،فان وجود قطاع غير منظم منتج ومرن أصبح مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي" [2].

**4- معالجة ظاهرة القطاع غير المنظم :** قد ابرز الدّراسات والتوّقعات تطوّر القطاع غير المنظّم في بعض الدول حيث بلغ عدد المشتغلين بهذا القطاع في الوسط الحضري خلال سنوات التسعينات67% في تنزانيا (سنة 1995) و51 % في البيرو (سنة 1996) [3]. وقد ساهم هذا القطاع بإفريقيا بما يعادل 93 % من مناصب الشغل في فترة التسعينات ، وساهم بـ 80 % من مواطن الشغل في بلدان أمريكا اللاتينية تمّ إحداثها خلال الفترة (1990 – 1994) ، وقد تطوّر التشغيل بمعدّل سنوي يساوي 4،7 % بهذه البلدان مقابل 1.1 % في القطاع المنظم ، وفي البلدان الآسيوية فإن القطاع غير المنظّم كان يستوعب قبل الأزمة المالية لسنة 1997 ما بين 40 % و50 % من اليد العاملة بالوسط الحضري.

وعلى هذا الأساس فإن مسألة معالجة القطاع غير الرسمي أوجدت جدلاً بين المفكرين الاقتصاديين حيث يرى البعض أن القطاع غير الرسمي يعتبر قطاعا منتجا ، و محاربته تعني القضاء على جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة ما بين 25 % إلى 40 % من الناتج المحلي الإجمالي كما تعتمد الدول النامية على نسب عالية على الاستهلاك الذاتي للأعمال المنزلية المجانية و أنشطة القطاع غير المنظم، ويرى البعض الأخر ضرورة محاربته بمنهجية حكيمة ، لأن تدخل الدولة بأسلوب عشوائي رافقه ضغط جبائي كبير دفع بالمستثمرين إلى تحويل نشاطهم إلى القطاع غير المنظم .

ونخلص من هذا الجدل إلى ضرورة تصنيف هذا القطاع حسب درجة ضرره أو نفعه بالنسبة للاقتصاد الوطني و ذلك بالتمييز بين كل من الأنشطة الإجرامية كتهريب السلع والأنشطة الاقتصادية النافعة، كما إن إتباع

1 - Duisburg, D.C، " The Growing Shadow Economy: Implications for Stabilisation Policy " ، Intereconomics,1984 ،PP219.
2 -Ibid ، P225
3 - عماد التركي، " تشغيل في القطاع غير المنظم بتونس "، منظمة العمل العربية، مارس2005، ص16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



سياسات تشغيل تركز فقط على إيجاد فرص العمل في القطاع ا
تناول المشكلة من المنظورين القصير الأجل والطويل الأجل معاً. فتركز الأولوية في الأجل القصير على زيادة الإنتاجية وتحسين أجور العاملين في القطاع غير المنظم وظروف عملهم، وذلك أساساً بإتاحة تنظيمات العمال وتمثيلهم النقابي [1]، أما الإستراتيجية الطويلة الآجل فتتمثل في إضفاء الطابع الرسمي بصورة تدريجية على الوظائف في القطاع غير المنظم ، بحيث تكون مشمولة بقوانين ومعايير العمل مما سيزيد من إمكانية دفع أجور ملائمة وتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل ، ومن العناصر المهمة لتحسين إنتاجية هذه المؤسسات غير الرسمية تخفيض تكاليف إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها ، وتحسين سبل الحصول على القروض والمعلومات عن السوق وحماية حقوق الملكية وتعزيز الاندماج الاقتصادي في السوق [2] .

1- محمد كلكول، " نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم " ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2004 ، ص 17.
2 - Duisburg, D.C، Op.cit، p108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خلاصة الفصل الثاني :

إن المسائل المرتبطة بتوليد فرص التشغيل والحد من البطالة هي بطبيعتها مسائل مركبة ومتعددة المستويات ، وتتأثر بجملة من العوامل التي ترتبط بشدة بتوجهات الاقتصاد الكلي من جهة ، والاقتصادين العالمي والإقليمي من جهة ثانية إلى جانب أبعادها الأخرى، وبشكل عام يفترض أن لا يغيب عن بال المشتغلين بهذا الأمر إن تحقيق العمالة الكاملة لم يعد هدفا اقتصاديا مطروحا حسب منطلق المذاهب الاقتصادية السائدة حاليا ، ولا استقرار التشغيل وديمومته لفترات طويلة ، وكذلك فان سوق العمل ليس سوقا وطنيا مغلقا ، كما إن منظمة العمل الدولية غالبا ما تلفت النظر إلى عدم الاقتصار في هذا الصدد على فكرة توليد مناصب شغل والحد من البطالة فحسب ، بل أن يشمل التفكير مسألة شروط التشغيل وعائده الأجر وكل ما يدخل عادة ضمن مفهومه ، لكي يؤدي التشغيل إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية ، وذلك لأن دراسات عدة أظهرت إن مشكلة البطالة ونقص التشغيل وتنامي ظاهرة الفقر قد تكون ناجمة من جراء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي غير الناجحة مع تدني الأجور وتدهور شروط التشغيل ، والانعكاسات السلبية للشراكة الأجنبية واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، ولمعالجة هذه الظواهر والتصدي لهذه المسألة لا بد من مراعاة المبدئين التاليين:

- الأولوية يجب أن تعطى للجهد المبذول من اجل تصميم سياسات تؤدي توليد فرص شغل جديدة ، وبعد ذلك تأتي مسألة إيجاد آليات المتابعة والتقييم ، لأن عدم وجود سياسات هادفة إلى توليد مناصب شغل ، يجعل عملية المتابعة والتقييم تقتصر على مراقبة التطور العفوي لمؤشرات سوق العمل ، ولا يحتاج ذلك إلى تصميم آليات خاصة بذلك ، إن وجود سياسات وبرامج يجب أن يسبق آليات المتابعة.

- الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال لأنه أمر ضروري جدا، وهو يساعد في اختصار الوقت وتجنب الأخطاء ، ولكن التجارب الأخرى لا يمكن أن تحل محل التحليل الأصيل لخصائص سوق العمل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلد المعني ، والتي تشكل القاعد الأساسية لأي آليات مراقبة.

كما أن اختيار التجارب الناجحة واقتباسها ليس عملية عشوائية ،بل أن معيار الاختيار محكوم بمدى الائتلائم مع الخصائص والأولويات الوطنية التي يستخلصها التحليل الدقيق ، وبالتالي فإنه من الضروري القيام بهذه التحليل الوطني أو الإطلاع عليه في حال كان موجودا ، وفي ضوء ذلك يمكن البحث عن تجارب ناجحة تتناسب مع خصائص البلد من أجل القياس عليها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**تمهيد:**

إن إستراتيجية التشغيل بالجزائر عبارة عن تركيبة لمجموعة من الإجراءات تشمل :

- سياسات وإجراءات جانب العرض : تهدف سياسات وإجراءات جانب العرض إلى تطوير ورفع المستوى التعليمي والتدريبي للمشتغلين والعاطلين من خلال التركيز على تفعيل إستراتيجية وسياسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، تشجيع القطاع الخاص .

- سياسات وإجراءات جانب الطلب : وتعمل على خلق وتوفير فرص عمل لاستيعاب المتعطلين من خلال تحقيق أهداف النمو مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الكثافة العمالية. وأهم هذه الإجراءات توفير مناخ استثماري ونمو اقتصادي يشجع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهارات والمهن من بدء مشاريع لهم وخلق فرص عمل من خلال تشجيع سياسات الإقراض للأفراد ودمج القطاع غير المنظم في الاقتصاد من خلال تقديم تسهيلات وخدمات لتطوير أنشطة هذا القطاع.

- سياسات وإجراءات الأطر والأنظم المؤسسية : وتشمل إنشاء مكاتب التشغيل وتفعيل دورها في الجمع بين الباحث عن عمل والباحث عن عامل ، إنشاء مركز وطني لمعلومات سوق العمل على مستوى البلاد .

ولتحقيق هذه الإستراتجية اعتمدت الجزائر على هياكل لدعم التشغيل ، وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987 خصيصاً للسكان المتضررين من البطالة والفقر، وللعمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية وخاصة بسبب الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة ، أو على إثري حوادث العمل ، والذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 70 سنة ، من اجل توفير مناصب شغل وبالتالي معالجة البطالة والظواهر الاجتماعية المتردية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الأول:- واقع التشغيل بالجزائر:

منذ نالت الجزائر استقلالها حاولت وضع سياسات ملائمة بغية تحقيق التنمية، لكن كانت كل مرة تجد نفسها أمام تحديا كبيرا كنقص التشغيل وتنامي ظاهرة البطالة والفقر، فقد تميزت السياسات المتبعة من طرف الجزائر في ثلاث مراحل أساسية:

### أولاً:مرحلة ما قبل سنة 1985:

تمثلت هذه المرحلة في ثلاثة فترات متميزة ، تندرج الفترة الأولى ضمن ما يسمى بالتسيير الذاتي و هي تمتد من 1963 إلى 1966 ، أما الفترة الثانية من 1967 إلى 1979 تدخل ضمن التخطيط المركزي ثم تلتها فترة إعادة الهيكلة العضوية من 1980 إلى 1985 منتهية بأزمة المحروقات 1986 وبدء مرحلة الإصلاحات.

**1- الظروف الاقتصادية خلال هذه المرحلة:** اتبعت الجزائر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية التي تركها المستعمر، لكن بعد ما تبلورت معالم الدولة تبين أن التسيير الذاتي لا يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المعالم ، لذلك عوض بمبدأ يكرس مهمة التسيير لشخص واحد يعين بمرسوم ، ومن المقتضيات الأساسية لهذا المبدأ تحقيق التشغيل و دفع عجلة الاستثمارات ، فنتج عن هذا الأخير ظهور مؤسسة وطنية عملاقة متكونة من مجموعة من الوحدات و مختلفة فيما بينها من حيث مستوى النشاط و طبيعة التكنولوجيا المستعملة.

وابتداء من سنة 1970 بعد المشاورة مع قياديي الاتحاد العام للعمال الجزائريين تم تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية، تتميز بالمشاركة الكبيرة للعمال في عملية التسيير( التسيير الاشتراكي للمؤسسات ) [1] هدفت الدولة من ورائه لإنجاز قطاع صناعي قوي يتكون من مجموعة من الفروع كل فرع يتكون من مجموعة من المؤسسات الاشتراكية الوطنية تسير في إطار خطة مركزية شعارها التصنيع و لا شيء غير التصنيع ولو على حساب السوق.

وقد انتقل بفعل ضخامة الاستثمارات المحققة عدد وحدات المؤسسة الوطنية في ظرف عشر سنوات من 2 إلى 40 وحدة ، مما أدى إلى ظهور اختلال فادح في التنسيق بين الوحدات ، وأسباب الاختلال يرجعها البعض إلى أن التطور السريع في الوسائل لم يصاحبه في الواقع تطور في القدرات الإنتاجية و لا تحكم في الطلب ، ناهيك عن التحكم في تسيير الموارد البشرية و التجهيزات [2].

وفي السنوات 1982 إلى غاية 1986 بلغت أسعار البترول ذروتها ( 35 - 40 دولار للبرميل ) مما أتاح للدولة أن تحقق إعادة الهيكلة الصناعية و العضوية للجهاز الإنتاجي حتى تزيد فعاليته أسست لهذا الغرض لجنة تحت رئاسة وزارة التخطيط لدراسة السبل الناجعة لتحقيق التوازنات الكبرى. والتي أقرت بدورها أن المؤسسة

1- Boussoumah. M, "L'entreprise socialiste en Algérie", O.P.U, 1982, p.434
2 - Melbouci. L ,.Belmihoub. M.C,"L'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie : panorama théorique et analyse d'une expérience (1962-1995)", Cahiers du CREAD n°55, 1er trimestre 2001, p.672

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الوطنية أصبحت كبيرة بشكل يعيق التحكم في تسييرها و منه ضرورة تقسيمها و تطهيرها تطهيرا ماليا.

وعلى هذا الأساس قسمت المؤسسة الوطنية حسب طبيعة وظيفتها، لكن لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة نموذج تنظيمي يقلص من عبء التكاليف و يخلق قنوات تنموية جديدة [1] ، بل نتج عن التقسيم الوظيفي عواقب مالية تمثلت في عجز مالي( بعد إعادة الهيكلة المالية) يقدر بسنتين من رقم الأعمال [2] ، و أصبح على عاتق المؤسسة بعد انقضاء سنتين من النشاط، تسديد العجز المورث المقدر بـ 80 % من رقم الأعمال و استعمال 20% المتبقية بين شراء المواد الأولية و دفع الأجور و الضرائب.

**2- تطور التشغيل خلال هذه المرحلة :** كان الهدف من السياسة التنموية في بداية السبعينات هو العمل على تلبية احتياجات السكان فيما يخص التشغيل والأجور والاستهلاك مع تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع ، ومنح المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

**جدول (03) : تطوير معدلات التشغيل خلال الفترة 1967- 1985**

| السنوات | 1967 | 1977 | 1979 | 1980 | 1984 | 1985 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدلات التشغيل | 75.5 | 79.7 | 80.8 | 81.1 | 82.6 | 84.5 |

**المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات عام 2004.**

نلاحظ من الجدول انتقال معدل التشغيل من 75.5 % عام 1967 إلى 79.7 % عام 1979، حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000 منصب شغل [3]، نتيجة للنشاطات على مستوى الاستثمار من خلال زيادة عدد المشاريع، توزيع الإيرادات بوتيرة ثابتة مما ساعد على تحسين استهلاك الأسر،كما أن هناك تحسن لكن بوتيرة متباطئة من81.1 % عام 1981 إلى 82.6% عام 1984 وهذا نتيجة لتباطؤ وتيرة الاستثمارات التي ميزت هذه الفترة. كما شهد عقد الثمانينات توجهاً جديداً اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة، فترتب عنه إنشاء 720000 منصب شغل إضافي خلال مرحلة 1980- 1985 وتزامن هذا مع المخطط الخماسي الأول الذي كان من بين أهدافه العمل على استقرار اليد العاملة المستخدمة [4] .

وفيما يخص الأجور فقد أقر القانون الأساسي العام للعمل الذي وضع في 1978 ضمنيا مبدأ التحديد المركزي للأجور في إطار معايير موحدة غير مرنة، والنتائج السلبية التي أفرزها هذا القانون كثيرة و متعددة من أهمها تطور الأجور الموزعة في المؤسسات العمومية بشكل لا يتوافق و تطور مستوى الإنتاج [5]

1 -.Melbouci. L ,.Belmihoub. M.C, Op. cit p 68.
2 -Benbitour Ahmed,"l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir", Editions Techniques de l'entreprise, Alger (sans année). p26.
3 - CNES, " Evolution général des dispositifs d'emploi ", rapport commission relation de travail , Alger, 2002 , P33.
4- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 1980- 1984 ، الجزائر ، ص80 .
5 - Ferfera, Yassine et Arabi Mohamed," Réformes économiques et gestion de la rémunération au sein de l'entreprise publique algérienne", Cahiers du CREAD n°49, 3ème trimestre 1999, P21

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## ثانياً :- مرحلة الإصلاحات خلال ( 1986- 1999 ) :

عرفت هذه المرحلة ثلاثة فترات متميزة من حيث النشاط ، تتدرج الأولى ضمن ما يسمى بنظام التعديل الإرادي و هي تمتد من 1986 إلى 1993 ، أما الثانية 1994 إلى غاية 1997 تدخل ضمن إجراءات التعديل الهيكلي ثم تلتها مرحلة التثبيت 1998 – 1999 منتهية ببدء مرحلة الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 [1].

**1- الأوضاع الاقتصادية خلال هذه المرحلة :** شهدت هذه المرحلة تراجع في مستوى التشغيل بسبب الضغط الديموغرافي للسنوات السابقة الذي لم يسمح لمناصب الشغل الجديدة أن تواكب عدد طالبي الشغل الجدد ، كذلك الظروف المجحفة للاقتصاد العالمي و التي فرضت بدورها على أصحاب القرار في الجزائر سلوكا سياسيا و اقتصاديا جديدا مبنيا على العقلانية و الحساب الاقتصادي عوض الارتجال ، تبين حينها للمسئولين أن أول عنصر يجب تسييره تسييرا رشيدا هو عنصر العمل ، حتى لا يشكل مصدر عبء على المؤسسة الجزائرية فنتج عن هذا التوجه و الذي أسرعته الأزمة البترولية لسنة 1986 والمتمثلة في انخفاض مداخيل المحروقات حيث بلغ هذا الانخفاض مستوى قياسي 39 % في 1986 ثم 42 % في 1988 مقارنة بسنة 1985 ، و ارتفاع في نسبة خدمة المديونية الخارجية التي بلغت 75 % في 1988 [2] ، اضطرت الجزائر للشروع في إصلاحات شاملة تمثلت في :

- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و خوصصة القطاع الزراعي.
- إعادة النظر في التشريع الخاص بالاستثمار و الخاص بعلاقات العمل .
- الإصلاح المالي و البنكي و إعادة النظر في معدل الصرف .
- الوضع التدريجي لقواعد اقتصاد السوق.

وفي المقابل لتخفيف الضغط الاجتماعي، قامت الجزائر في 1987 بإعداد برنامج لتشغيل الشباب، لكن الظروف السياسية و الاقتصادية ( أزمة خانقة و معدل نمو سالب -2.7 % في 1988 ) ، بالإضافة إلى الضغط الاجتماعي (أحداث أكتوبر 1988 ) ، و التحولات السياسية لسنة 1990 ، لم تسمح بتنفيذ هذه الإصلاحات و بقيت منحصرة في مجموعة من القواعد التشريعية و التنظيمية [3] ، بحيث لم يتعد في 1988 الطلب على العمل 60 ألف منصب شغل و بلغ عرض العمل من المبتدئين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و 24 سنة المكونين في التعليم و التكوين المهني، 115 ألف منصب شغل [4] .

1 - Musette Saib et Hammouda Nacer Eddine., « Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, pp 161-176.
2 - Institut de la Méditerranée, "Profil pays du FEMISE -Algérie-", Chapitre1: Le marché du travail, France, Janvier 2006, P 9.
3- Benbitour Ahmed, Op.cit , P27
4 - Ibid.p27

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مما حتم على الجزائر ابتداءاً من 1994 إلى إسناد تسيير الظر
صندوق النقد الدولي[1]. فأقرا بالتصفية النهائية للمؤسسات
وأصبح الهدف في ظل برنامج التعديل الهيكلي ليس البحث عن التشغيل الكامل الاجتماعي و إنما البحث عن التشغيل الكامل الاقتصادي و الذي يعني أيضا قبول مستوى من البطالة و نقص في التشغيل[2]، نتج عن التطور الجديد التسريح المكثف لليد العاملة سواء كان ذلك في شكل ذهاب مبكر للتقاعد أو في مقابل تعويض عن الخدمة للذين لم يحن موعد تقاعدهم بعد.

كما عرفت هذه المرحلة أيضا مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع الاقتصاد العمومي ليصبح يتماشى مع قواعد اقتصاد السوق، و بما أن أول قاعدة يسير عليها السوق هو أن يكون التشغيل يتوافق مع المردودية[3] و خاصة إذا كانت الإنتاجية المسجلة في القطاع الإنتاجي سالبة كما تبين في الفترة 1985- 1989 بـ ( -0.1 %) وفي الفترة 1990- 1994 بـ ( -0.9 %)، وحتى يتم تعديل منصب الشغل مع مردود المنصب، كان لزاما على القطاع الإنتاجي أن يتخلى على الكثير من مناصب الشغل [4].

## 2- تطور التشغيل خلال مرحلة ( 1986- 1999 ) :

**الجدول (04) : العرض والطلب خلال المرحلة ( 1990 – 1999 )**

| السنوات | عرض العمل معلن فعليا | طلب العمل معلن فعليا | تشغيل فعلي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | دائم | مؤقت | المجموع |
| 1990 | 229 845 | 78 783 | 33 055 | 27 443 | 60 498 |
| 1991 | 158 875 | 53 922 | 19 382 | 22 837 | 42 219 |
| 1992 | 170 709 | 44 815 | 14 752 | 21 916 | 36 668 |
| 1993 | 153 898 | 43 031 | 15 173 | 20 258 | 35 431 |
| 1994 | 142 808 | 44 205 | 12 806 | 24 179 | 36 985 |
| 1995 | 168 387 | 48 695 | 11 578 | 29 885 | 41 463 |
| 1996 | 134 858 | 36 768 | 6 134 | 25 976 | 32 110 |
| 1997 | 163 800 | 27 934 | 5 090 | 19 740 | 24 830 |
| 1998 | 166 299 | 28 192 | 3 926 | 22 638 | 26 564 |
| 1999 | 121309 | 24 726 | 3727 | 18650 | 22377 |

**المصدر: وزارة العمل و الحماية الاجتماعية 2000**

1- Elizabeth Ruppert,"The Algerian Retrenchment System: A Financial and Economic Evaluation", The world bank economic review, VOL13, N:1, 1999 , P155
2 - Medjkoune Mohamed,"Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie", Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, pages 156.
3 - Elizabeth Ruppert, Op.cit, p156.
4 - "Evolution de l'emploi et situation du marché du travail en Algérie (1985 -1990)", MDCP, Colloque sur l'emploi , Alger in cahiers du CREAD n° 46-47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



يظهر من الجدول، أن طلب التشغيل في سنة 1990 كان يساو
فلم يتعدى 78783 منصب شغل أي عجز يقدر ب 151062 منص
شغل منها 33055 منصب دائم و 27443 منصب مؤقت.

في عام 1997 زادت طلبات التشغيل لتصبح تساوي 163800 طلب جديد، في حين أن المناصب المتاحة لم تتعد 27934 منصبا أما التشغيل الفعلي فلم يتجاوز 24830 منصب عمل أغلبها مناصب عمل مؤقتة ، مع تزايد نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من نهاية 1992 إلى غاية 2000 نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وتحرير التجارة و الزيادة في عدد القادرين على العمل ، وعدم وجود استثمارات جديدة قادرة على امتصاص الزيادة الكبيرة في اليد العاملة النشيطة والتي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998[1].

كما يتضح من الجدول انخفاض حاد في مناصب الشغل الدائمة 22.86 % ما بين سنة 1990- 1993 و 26.47 % ما بين سنة 1994- 1997، لتحل محلها المناصب المؤقتة. نستخلص مما سبق إن قطاع التشغيل خلال الفترة 1986- 1999، عرف أربعة مراحل متميزة من حيث النشاط ، تدرج المرحلة الأولى ضمن ما يسمى بنظام التعديل الإرادي[2] لسوق العمل و هي تمتد من 1986 إلى 1993 ، أما المرحلة الثانية 1994 إلى غاية 1997 تدخل ضمن إجراءات التعديل الهيكلي[3] ثم تلتها مرحلة التثبيت 1998-2000.

**3- الأجور :** إن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شرع فيها ابتداءاً من 1988، كانت تهدف إلى تغيير آليات عمل الاقتصاد الجزائري، تغييرا جذريا، و من ثم أصبح على عاتق المؤسسة تحديد السياسة الأجرية التي تراها مناسبة من خلال ما يسمى بالاتفاقيات الجماعية التي نص عليها قانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمنظم لعلاقات العمل والذي أعطى للعامل الحق في تعويض مقابل العمل المبذول، يأخذ هذا الحق شكل أجر أو دخل يتناسب مع النتائج المحققة، وتحرير نظام تحديد الأجور باعتماد البرلمان الجزائري سنة 1990 مادة تسمح بتحديد الأجور على أساس التفاوض ضمن معطيات اقتصادية وحسب مردود العمل،عكس ما كان معروف وفق القانون العام للعمل (SGT) منذ 1978 الذي كان ينص على المساواة في الأجور لصالح فئات عمل متساوية ، إلا أن التكوين المؤسساتي لقطاع العمل قد ساهم في إحداث ضغوط على الأجور باتجاه الارتفاع ، فقد ارتفع الحد الأدنى من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17 % خلال 1989- 1993 ، بينما إنخفضت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% ، وقد انخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة 1997/1994، وكل ذلك يرجع أساسا إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عام 1995/1994 ، والتي

1 - Maatouk Bellataf," Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne", CREAD, Alger, 1998, P 20.
2 -Musette Saib et Hammouda Nacer Eddine, Op.cit, P161.
3-Ibid, P176.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



زادت بنسبة 60 % عام 1996/1995[1] ، كما ألغي دعم جزئي [illegible] انخفاض الأجور الحقيقية ، وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية [illegible]

## ثالثا: مرحلة ما بعد الإصلاحات (2000- 2009) :

وتعرف بمرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات وتنقسم إلى[3] فترة برنامج الإنعاش الاقتصاد( 2000- 2004 ) وفترة برنامج الاستثمار العام الجديد ( 2005 - 2009).

**1- الأوضاع الاقتصادية لهده المرحلة :** استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999 ، مما أدى إلى حصولها على إيرادات غير مسبوقة وإلى تراكم هائل في صافي الأصول بالعملات الأجنبية وشهدت السنوات 2000- 2004 تحقيق معدل نمو قوي عندما نما إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 4.5 % سنويًا ،و تصدّره قطاع النفط ومشتقاته مع بروز أداء قوي شهدته القطاعات غير الزراعية وغير النفطية ، خاصة قطاعي الخدمات والبناء والتشييد. ولمواجهة الضغط الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية ، طبقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000 وبرنامج دعم النمو 2005.

**1- 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي( 2000- 2004 ) :** يهدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة ،وتوفير مناصب شغل جديدة و تحسين ظروفه المعيشية[4]. من أجل ذلك قامت الدولة بضخ ما يقارب 525 مليار دينار جزائري من إيراداتها الناتجة من التقشف المفروض على الأسر الجزائرية خلال سنوات الإصلاحات و من ارتفاع أسعار البترول.

يمكن أن نلخص المحاور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي في العناصر التالية [5]:

- التأطير الفعال على المدى المتوسط لعملية التمويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدراتها المالية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي
- التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية و الإمكانيات المتاحة و التي تستطيع توفير مناصب العمل
- تطوير و تنمية القطاع الفلاحي و العمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه و ذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة و لخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.
- الدعم الشفاف لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة بما في ذلك التخفيف من الأعباء الجبائية و شبه الجبائية و كذلك تسهيل عملية الحصول على القروض.

1 - عزيزة بن سمينة ، عنوان المداخلة"الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006،ص13.
2 - كريم النشاشيبي وآخرون ، " الجزائر تحقق الاستقرار والانتقال إلى اقتصاد السوق " ،صندوق النقد الدولي ،1998، ص 81.
3 - عمر عبو ، " مداخلة بعنوان : جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 ، ص2.
4 - Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, P4.
5 - Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P6-7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنية التح
يحث البرنامج على التحديد الدقيق في الأفق الممتد إلى غاية 2004 و
الوطنية ( أدوات التجهيز، المدخلات المختلفة، الدراسات و الأعمال الهندسية ) و التي تتيح فرص عمل جديدة.

تعترف الحكومة أن المبالغ المضخة لدعم التنمية تبقى غير كافية مقارنة بالعرض في سوق العمل و المخزون من البطالة ،لذلك وجهت عنايتها الأولى للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل لحماية فئات المجتمع ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل[1] و رأت أنه لا يتأتى لها ذلك إلا إذا :

- تمت تعبئة فعالة لموارد الدولة و خاصة فيما يتعلق بالتحويلات .
- تم الحصر الدقيق لفئات السكان التي تحتاج المساعدة.
- تم تحقيق التوازن في النظام الوطني للضمان الاجتماعي.
- تم تنويع مصادر التمويل.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه و بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق آلية السوق بصفة فعالة. و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية، ومن اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي [2].

**1- 2- برنامج دعم النمو الاقتصادي ( 2005- 2009 ) :** انطلاقا من المبادرة الأولى التي تتمثل في إعداد برنامج وطني لدعم الإنعاش الاقتصادي، جاء البرنامج الخماسي التكميلي ليكون في مستوى التحديات التي كان لا بد للجزائر من رفعها ، في حدود الإمكانيات المتوفرة .إن هذا البرنامج كلف مبلغا إجماليا بحوالي 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 إلى غاية سنة 2009. وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة،ثم السكن وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، ومحو الفوارق الجهوية الحاصلة في البلاد ، فقد تم اعتماد كل من برنامجي تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا[3].

1 - الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005 ،ص4.
2- سمير حبارك ، " تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2001-2002،ص78.
3 - عمر عبو ،المرجع السابق، ص13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1- 2- 1- برنامج تنمية جنوب الجزائر :** لقد قرر مجلس الوز[illegible] كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 [illegible] إلى 377 مليار دينار ، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر وهي كل من : أدرار، الأغوط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي، تندوف، الوادي، غرداية، ويتضمن البرنامج عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية.

**1- 2- 2- برنامج تنمية الهضاب العليا:** هو كذلك تضمن العديد من المشاريع ،التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة منها كل من : سطيف ، برج بوعريريج ، باتنة ، تبسة ، الجلفة ، خنشلة . والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى ، وتنمية منطقة الهضاب العليا ، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق وهذا :

- بتوسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى النائية.
- توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي.
- محاولة إستصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها ، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء .

**1- 2- 3- أهمية وأهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي :** تم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة، وهذا الخيار من شأنه أن يجنّب الدولة الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد ،وسيرافق المجهود التنموي العمومي هذا، إسهام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الأمر الذي سيمكن من ريح رهانين ويتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل ، و 100000 مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009،إن البرنامج يوفر حجما هائلا من الفرص للمؤسسات الوطنية التي عليها أن تسعى إلى الإستفادة منه ، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها لكي تستعد إلى المنافسة الخارجية، ويأتي هذا البرنامج لمرافقة عروض الدولة المتعلقة بالخوصصة والشراكة ، لما يزيد عن 1000 مؤسسة بأحجام مختلفة، وفي كافة القطاعات ما عدا بعض المؤسسات الإستراتيجية[1].

وعلى العموم يهدف هذا البرنامج لتحسين ظروف المعيشة ، تطوير المنشآت القاعدية ، دعم النمو الاقتصادي و تحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الاتصال على المستوى الوطني،ولتأهيل المناخ الملائم لخوض زمام الشراكة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي ، ولمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة ، وإرساء سبل التعاون الداخلي والخارجي من جهة ثانية[2].

1 - مجلس الأمة،"البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009"، أفريل 2005،ص6
2 - نفس المرجع، ص7

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**2- تطور قطاع التشغيل خلال هذه المرحلة :** في مجال النهوض

نتائج هامة يمكن أن نذكر منها : انتقال معدل التشغيل من 72.7 % [illegible] 2004 % 82.5 إلى

كما سجل تراجعا كبيرًا لنسبة البطالة حيث انتقلت من 29,3 % إلى 12,3 % في الفترة 1999- 2006 ، إن الزيادة في مناصب العمل بعد 2001 تخص أساسا مناصب الأجراء غير الدائمين بمن فيهم المتمرنون التابعون للشبكات الاجتماعية ، بينما الأجراء الدائمين فعددهم يبقى مستقرا وذلك حسب دراسة أعدها منتدى رؤساء المؤسسات حول تطور الشغل في الجزائر، وقد أضافت الدراسة أن أرباب العمل خلقوا في نفس الفترة 574 ألف منصب شغل، ولقد سجل انخفاض في عدد المناصب الدائمة بـ 11% من سنة2000 إلى غاية 2005 ،كما انتقل عدد العمال غير الدائمين من 1.2 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون عامل سنة 2005 بارتفاع قدر بحوالي 85 %، ويعود هذا الانخفاض في البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصاد ، وبرنامج الاستثمار العام الجديد[2]، وقد تم كذلك توفير مخصصات إضافية في الميزانية بغرض إدراج برامج جديدة لصالح المناطق المحرومة في المناطق الجنوبية ومناطق الهضبة العليا ومشروع إنشاء مليوني منصب شغل ما بين 2005 - 2009 منها مليون منصب شغل دائم ، تجدر الإشارة إلى أنه تم وإلى غاية 2007 إنشاء 1.220.000 منصب شغل منها 756.000 منصب شغل دائم أي 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل حوالي 400.000 منصب عمل سنويا، وإن الإستراتيجية الجديدة في مجال ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تهدف إلى :

- مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية .
- تكوين يد عاملة مؤهلة على المدى القريب والمتوسط و تنمية ثقافة المقاولة
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل .
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل و إنشاء هيئات للتنسيق فيما بين القطاعات.

ومن أهم مكتسبات قطاع التشغيل أيضا وفي إطار وفاء السلطات العمومية بالتزاماتها المترتبة عن العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي المبرم في نهاية سنة 2006، يمكن أن نذكر: تكييف تشريع العمل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال استكمال مشروع قانون العمل الجديد ، إصدار القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، والقوانين الفرعية.

**3- الأجور :** نتج عن التعامل مع الأجر الأدنى فارق كبير في الأجور بين القطاعات، حيث هناك قطاعات عرفت تزايدا و تطورا سريعا في الأجور و قطاعات أخرى تشهد شبه جمود في الأجور الموزعة فيها، فعلى سبيل المثال الأجر المتوسط في قطاع المحروقات كان يساوي في 1994 حوالي 19800 دج في 2003 أصبح يساوي 29000 دج أي زيادة قدرها 46 % ، في حين في قطاع البناء و الأشغال العمومية غير البترولية، متوسط الأجر كان يساوي في 1994 ، حوالي 10000 دج ، أصبح في 2003 يساوي 12000 دج أي زاد

[1] -Eco -technics, " Activité et emploi en Algérie en 2004 ", Ben Aknoun, Alger, Avril 2005, P9.

[2] - عمر عبو، المرجع السابق، ص14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بمعدل 20 % [1]. لكن يظهر من التطور الذي عرفه كل من الأ
أن تحقيق الظروف المواتية للاستثمار و التخفيف من عبء التكاليف على المؤسسة الاقتصادية من شأنه
القدرة الشرائية [2].

كما تم استكمال إعداد الشبكة الجديدة لأجور الموظفين وشورع في تطبيقها ، وشهدت مرتبات كل الموظفين في الوظيف العمومي زيادة معتبرة بموجب الشبكة الجديدة للأجور ابتداء من أول جانفي 2008 ، فقد وصلت الزيادة الصافية لرئيس مكتب مثلا إلى 14.712,98 دج ، أما في القطاع الاقتصادي العمومي فقد تم إبرام 111 اتفاقا واتفاقية جماعية قطاعية خلال الفترة 2000-2007 تم بموجبها رفع الأجور بمعدل يصل إلى 22,11 % إلى جانب الاتفاق الذي وقع بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل الخواص حيث تم بموجبه زيادة في الأجر القاعدي تتراوح بين 10 و 20 % كما سجل أثناء هذه الفترة تراجع فقدان مناصب العمل لأسباب اقتصادية حيث لم تسجل سوى 29.447 منصب مفقود خلال الفترة 2000- 2006 مقابل أكثر من 400.000 منصب في الفترة 1985- 1998، كما تم التكفل بملف الأجور غير المدفوعة بالتشاور مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين وذلك منذ سنة 1998 وقد أسفرت العملية عن تسوية 243.380 حالة ، بغلاف مالي قدر بأكثر من 29 مليار د.ج.

[1] - Algérie annuaire économique et sociale, « Etat des lieux » édition Kalma communication, Alger,2004,p.25
2 - Ibid , p.25

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الثاني: هياكل التشغيل بالجزائر:

إن إهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لتوفير مناصب شغل ومواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها ، تتمثل على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية ، وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الإجتماعي ، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهـــــي [1] :

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وكالة التنمية الإجتماعية.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وكالة ترقية ودعم الاستثمار " APSI "
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " CNAC "

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل، بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل، من خلال تطبيق برامج ترقية الشغل المشار إليها التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

### أولاً- الوكالة الوطنية للتشغيل :

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 ، وبذلك نلاحظ أن الوكالة تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر [2].

**1- مهامها:** مهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسييـــر العـــرض و الطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

- طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.

---

[1] - تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية ، " التشغيل والبطالة في البلدان العربية .. التحدي والمواجهة" ، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ ، 23 فبراير 2008 ، ص 70.

2- محمد قرقب،"عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، ندوة إقليمية لمنظمة العمل العربية، طرابلس، 11- 13/ 7/ 2005، ص7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الإقتصادية التابعة للقطاعين

بإستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإ

للوظيف العمومي . وقد جاء القانون رقم 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنظيم العمل ومراقبة الشغل ليعزز مكانة و دور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنظيم العمال وتشغيلهم ، بإستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

وحتى تواكب التطورات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى تقوم بدورها في توفير فرص العمل حسب معايير العمل الدولية، استفادت الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق مايلي:

- تدعيمها بالإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل.
- إتخاذ إجراءات عصرنة طرق تسييرها وتدخلها تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة.
- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل.

ونشير أن مخطط التأهيل و إعادة الإعتبار تمت المصادقة عليه بموافقة الشركاء الإجتماعيين من نقابة العمال ومنظمات أصحاب العمل، كما أبدى مكتب الجزائر للمنظمة الدولية للعمل موافقته على تقديم المساعدة ومرافقة تجسيد هذا المخطط الإصلاحي.

**2- تنظيمها:** أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من: المديرية العامة و10 وكالات جهوية وأكثر من 157 وكالة محلية. وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كمايلي :

- إستقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى .
- تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.
- إستقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.
- تسجيل العمال المسرحين لأسباب إقتصادية من أجل تمكينهم من الإستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

ومن خلال المهام المذكورة أعلاه تقوم الوكالة بدورها في التوجيه وتسعى بإستمرار إلى تحسينه خاصة ضمن مخطط إصلاح الوكالة في جانبه المتعلق بعلاقتها مع المتعاملين ، وفي هذا الإطار فإن إستقبال طالب

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العمل في كل وكالة محلية يكون عن طريق مستشار للتشغيل يقد
الشغل المتوفرة إبتداء من كيفية ملء بطاقة السيرة الذاتية وصولا
وإما لأحد أجهزة التشغيل الأخرى إن أبدى إستعدادا لذلك وحتى إلى التكوين المهني إن كان بدون مؤهلات ، زيادة على التوجيه فإن مستشار التشغيل بالوكالة يمكن أن يقترح على طالب العمل مرافقته لدى أصحاب العمل إلى غاية تحقيق رغبته .

## ثانياً- مديرية التشغيل ووكالة التنمية الإجتماعية:

**1- مديرية التشغيل بالولاية :** أنشئت بموجب المرسوم رقم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها ، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر[1].

**1- 1- تنظيمها :** جاء في المرسوم التنفيذي رقم 02- 05 المؤرخ في 7 ذي القعدة 1422 الموافق ل 21 يناير 2005 والدي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها وخاصة في المادة 02 منه، انه تتجمع مصالح التشغيل في الولاية ضمن مديرية التشغيل، وتتشكل من مصالح تتفرع عنها مكاتب وتضم من ثلاثة إلى خمسة مصالح، وذالك حسب خصوصيات كل ولاية وأهمية المهام المنوطة بها ، وتضم كل مصلحة ثلاثة مكاتب على الأكثر وذالك حسب المهام الموكلة لها .

فتضم مديرية التشغيل بالولاية المصالح التالية :

- مصلحة ترقية التشغيل والإدماج المهني.
- مصلحة تنظيم التشغيل وتسيير سوق العمل .
- مصلحة الإحصائيات و التقييم والتخليص.
- مصلحة المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة.
- مصلحة الإدارة العامة والميزانية .

**1- 2- مهامها الأساسية:** كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها فهي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ وبهذه الصفة هي مكلفة بمايلي:

**1- 2- 1- في مجال ترقية التشغيل:**

- تنظيم تنفيذ برامج التشغيل وتنشيطها ومراقبتها.
- تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي.
- دراسة جميع كيفيات تطوير سياسات ترقية التشغيل.
- التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل الخاصة بالولاية.

[1] - محمد قرقب،المرجع السابق، ص8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1- 2- 2- في مجال تنظيم التشغيل:**

- اقتراح تدابير تسمح بتقارب العرض والطلب في مجال التشغيل [illegible].

- وضع آليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية .

- جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها.

**1- 2- 3- في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة:**

- الحث عن جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل وتشجيعها.

- تأطير الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة ومتابعتها وتشجيع التعويض بين الولاية وما بين القطاعات قصد رفع مستوى تحقيق التشغيل إلى أقصى حد.

-السهر على احترام تطبيق التشريع والتنظيم في مجال توظيف الأجانب .

بالإضافة إلى هذه المهام تقوم المديرية بمتابعة نشاط العمل والضمان الاجتماعي على المستوى المحلي، جمع المعلومات المتعلقة بالقطاع ومركزتها والسهر على تطبيق التوجيهات الواردة من الإدارة المركزية.

**1- 3- برامجها :** وتقوم بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الإجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي :

**1- 3- 1- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية :** وهو بمثابة دعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة ، موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات ، تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية ، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الإجتماعية ، الذي تشرف عليه مديرية النشاط الإجتماعي لحساب وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

**1- 3- 2- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف اليد العاملة :** وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

**1- 3- 3- برنامج عقود ما قبل التشغيل :** ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ، و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل ، من خلال الفرصة التي يمنحها أياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة ، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين ، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



ويعتبر عقد ما قبل التشغيل إلتزام ثلاثي الأطراف بين : ط
تمثل وكالة التنمية الإجتماعية ، وحتى يكون المترشح مؤهلا
للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الإختصاص إلى مديريات التشغيل، وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

- أصحاب العمل بالإتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

* الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

* الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

- أو عند المترشحين الجامعيين بإستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب إختصاصاتهم وإستعداداتهم.

**2- وكالة التنمية الإجتماعية:**

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة ، وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش[1].

**2- 1- مهامها:** إن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في:

- ترقية وإختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة.

- تمويل مشاريع لها منفعة إقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

**2- 2- تنظيمها :** تنظيم الوكالة يشمل مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية، وكذا مجلس للتوجيه ولجنة للمراقبة، وحتى تقوم بمهامها فإنها تعتمد على شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية إضافة إلى إعتمادها على مديريات التشغيل و مديريات النشاط الإجتماعي بالولايات وكذلك البلديات ، وقد سبق أن تحدثنا عن برامج مديرية التشغيل التي تشرف عليها الوكالة ، يضاف إليها برامج الحماية الإجتماعية خاصة نظام الشبكة الإجتماعية المسير من طرف مديرية النشاط الإجتماعي بالولاية لحساب الوكالة أيضا.

أهداف الوكالة كبيرة وهامة بالنظر للفئات الإجتماعية التي تقصدها و لبلوغ هذه الأهداف والوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي وتوجيهي كبير عبر كل الهياكل التي تعتمد عليها من :

- فروعها الجهوية.

- مديريات التشغيل للولاية.

[1] - محمد قرقب، المرجع السابق، ص9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- مديريات النشاط الإجتماعي للولاية.
- الخلايا الجوارية في الأحياء.
- البلديات.
- الجمعيات المدنية التي لها علاقة بالمسائل الإجتماعية بصفة عامة.

ويرتكز هذا الدور على تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية عامة و إتصالات مباشرة بالمواطن سواء فرديا أو عبر الجمعيات للوصول إلى توجيه كل مواطن إلى البرنامج الذي يتلاءم مع حالته الإجتماعية.

## ثالثاً : الهيئات العمومية للتشغيل:

**1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تعمل على تمويل و متابعة مشاريع الشباب ظهرت بموجب المرسوم 96-234 إضافة إلى مجموعة من المراسيم المتمثلة في[1]:

المرسوم الرئاسي رقم 96-234 الصادر في جويلية 1996 والمتعلق بتشغيل الشباب.

المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر في سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء و تثبيت مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

المرسوم رقم 96-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996 والمثبت لشروط المساعدة الجديدة الموضوعة للشباب.

ظهرت الوكالة لخلق مشاريع جديدة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني و تقليص حجم البطالة [2] ، و هي هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة،و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة عملياتها ومختلف نشاطاتها و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

**1- 1- مهام الوكالة :** تقوم أساسا بالاتصال مع المؤسسات ومختلف الهيئات المعنية، تتمثل مهامها في[3]:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تسيير تخفيضات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات، و تخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع الأشخاص للقيام بالأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية و إحداث الأنشطة و توسيعها .

1- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي،"الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - بعض الانجازات إلى غاية أكتوبر2007-"،الجزائر،2007، ص4.
2 - Institut de la Méditerranée, Op.cit, P20
3 - مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، ص 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



بالإضافة إلى ذلك تقدم خدمات أخرى تتمثل في:

- تطلع تلك تطرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات [illegible] والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا .

- تلتزم بالاتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

**1- 2- تنظيمها:** للقيام بهذه المهام تعتمد الوكالة الوطنية للتشغيل على التنظيم التالي[1]:

- إدارة مركزية يرأسها مديرا عاما.

- أمانة عامة.

- خمس مديريات مركزية هي: مديرية تنظيم سوق الشغل، مديرية الدعم التقني للوكالة ، مديرية الدراسات والإعلام والتوثيق ، مديرية حركات الهجرة ، مديرية إدارة الوسائل.

- 11 وكالة جهوية تشرف كل واحدة منها على عدد من الولايات : الجزائر، قسنطينة ،البليدة ، عنابة، تيزي وزو،خنشلة ،الشلف ، ورقلة ،وهران ،بشار، سعيدة

- شبكة تحتوي على 165 وكالة محلية موزعة عبر التراب الوطني.

**2- وكالة ترقية ودعم الاستثمار** -APSI- **:** أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، بغية دعم الاستثمار و من ثم خلق مناصب عمل ، و تعتبر من بين الوكالات التي أنشأت بهدف ترقية المشاريع الاستثمارية و زيادة العمالة، و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، توضع تحت سلطة وصية للحكومة وتقوم على حرية الاستثمار و عدم التمييز بين المستثمرين[2].

**2- 1- مهام الوكالة و خدماتها :**

* مساعدة المستثمر لإنجاز المشاريع المختلفة و تقديم المعلومات اللازمة.

* تقرر الوكالة المزايا المرتبطة بالاستثمارات بعد استيفائها للشروط المحددة و نتائج اختيار المستثمرين للالتزامات المتعهد بها.

* تسلم الوكالة تصريحات الاستثمار و تنشر قراراتها المتخذة بشأن منح المزايا.

* تقدم اقتراحات لسير الاستثمار و تطويره للسلطة الوصية .

* تنظيم ندوات و ملتقيات دراسية و إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة.

1 - وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - بعض الانجازات إلى غاية أكتوبر2007-"،الجزائر، 2007، ص6.

2 - المرسوم التنفيذي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمارات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



* المساعدة والمتابعة من خلال تقديم خدمات الشباك الوحيد التوجيه لإعداد ملفات المشاريع .

وبهذا يتضح لنا أن المهام الأساسية باختصار تتمثل في تسهيل و تشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين. كما نشير إلى انه تم تغير اسم الوكالة لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) [1].

**3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- ANDI- :** أنشئت بمقتضى المرسوم 01-03 والوكالة تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري [2]، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، ولها إمكانيات وأهداف تسعى لتحقيقها من خلال الخدمات التي تقدمها للمستثمرين.

**3- 1- المجلس الوطني للاستثمار**: حسب المادة 19 من قانون الاستثمار 01-03 يقوم بالمهام التالية[3]: يفصل في الاتفاقيات التي تبرم بين الوكالة لحساب الدولة و المستثمر، كما يفصل في المزايا التي تمنحها الوكالة للاستثمارات و يحدد المناطق التي تستفيد من النظام الاستثنائي، يبحث و يشجع على استحداث المؤسسات و الأدوات المالية لتمويل الاستثمارات و تطويرها.

**3- 2- الشباك الوحيد :** أنشئ لتسهيل عمليات الاستثمار وتقريب إدارات الاستثمار من المستثمرين حيث يقوم بالمهام التالية :

- يشمل على ممثلي لكل الهيئات الإدارية و المتعلقة بالاستثمار.
- مساعدة المستثمرين في استيفاء الإجراءات الإدارية اللازمة للاستثمار، و تسليم المستندات المطلوبة .
- تقديم التوجيهات و نصائح للمستثمرين و نشر التصريحات حول الاستثمار.
- تقييم طلبات الحصول على الامتيازات المتعلقة بمختلف الأنظمة التحفيزية و تقديم المساعدة للمشروع.

ونشير إلى أن التغير لم يمس فقط التسمية بل تعداها إلى تغير مستوى اللامركزية للوكالة، إلغاء الدراسة التقنو- اقتصادية في الملف، إلغاء الحد الأدنى لرأس المال الخاص للاستفادة من ANDI ، بالإضافة إلى أن ANDI تعتمد في تحفيزها على النظام العام و النظام الاستثنائي للمناطق و كذلك النظام الاستثنائي للاتفاقية.

**3- 3- مهامها:** تقوم الوكالة في مجال الاستثمار بالاتصال مع الإدارات و الهيئات إضافة إلى المهام التالية[4]:

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها .
- تستقبل المستثمرين المقيمين و غير المقيمين وتعلمهم و تساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد .

---

1 - جمال عمورة ، " مداخلة بعنوان : دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة - دراسة حالة الجزائر- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) " ، الملتقى الدولي حول البطالة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005 ، ص3 .

2 - CNUCED, " Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement ( Algérie ) " , NATIONS UNIES , Genève, 2005,P5

3 - le rapport de la CNUCED , " portant sur l'examen de la politique de l'investissement de l'Algérie " , www.unctad.org/ipr , 2004,P7

4 - منشورات من الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات، أوت 2002، ص 04

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الالتز[illegible]

**4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة:** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص لدعم الإستثمار، موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 50/35 سنة وتحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم إستثماري يصل 5 مليون دينار جزائري أما الهيئة المكلفة بهذا الجهاز فهي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الإجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الإجتماعي.

**4- 1- مهام الوكالة :** مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والإستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين، وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات إجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الإستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الإجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة ، أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

**4- 2- تنظيمها :** تنظيم الوكالة يرتكز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المراقق، والوكالة الآن بصدد إستكمال تنصيب كل هذه الهياكل عبر الولايات والدوائر. وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيآت ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات ، وذلك بتنظيم حملات إعلامية و تحسيسية و بالإحتكاك المباشر بالفئات التي يقصدها الجهاز.

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر قد بدأت عام 1999 إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، و ما يميز الصيغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة بتسيير البرنامج وهذا ما سيسمح لا محالة من بلوغ أهداف وتحقيق نتائج أحسن في المستقبل، لأنه كما ذكرنا فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات إجتماعية واسعة.

**5- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " CNAC ":** استحدثت هذه الهيئة عام 2004 ويعتمد الصندوق على أدوات إعادة الإدماج لتحقيق مهامه والمتمثلة في مهمتين أساسيتين:

- نظام التأمين عن البطالة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- جهاز دعم استحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشار

**5- 1- التنظيم الإداري للصندوق:** يتكون مجلس الإدارة من تسعة عشر (19) عضوا منهم ستة (06) يمثلون الأجراء، تعينهم المنظمات النقابية للعمال التي يكون تمثيلها أكثر على الصعيد الوطني وفق نسبة تمثيلها وحسب مقدار يضمن التمثيل القطاعي للمنخرطين في الصندوق من:

- خمسة (05) ممثلين للمستخدمين، تعينهم المنظمات المهنية للمستخدمين التي يكون تمثيلها أكثر على الصعيد الوطني وفق نسبة تمثيلها.
- ممثلان (02) للسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.
- ممثل واحد (01) للإدارة المركزية للميزانية.
- ممثل واحد (01) للإدارة المركزية للتشغيل.
- ممثل واحد (01) لمستخدمي الصندوق[1]

**5- 2- صلاحيات الصندوق :** تتمثل صلاحيات الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي : -

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- يساعد ويدعم بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل إدارتي البلدية والولاية.
- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.
- يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير أحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم لا سيما من خلال ما يأتي:
  - التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل.
  - التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
  - تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الشكل والصيغ المقررة بموجب إتفاقية.

## خلاصة الفصل الثالث:

1 - المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم عام 1415، الموافق لـ 06 يوليو سنة 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



إن التطرق لمجمل تطورات التشغيل في الجزائر،سمح لنا التع
مرحلة الإقتصاد المخطط خاصة في السبعينات و الثمانينات،
مقدمتها إستحواز القطاع العام الخدمي على اليد العاملة و بالتالي إنخفاض في الإنتاجية . ومع مطلع التسعينيات كانت المشكلة الإقتصادية قد تفاقمت إلى الحد الذي لابد فيه من التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة ، واللجوء إلى إعتماد برامج التصحيح الإقتصادي وإدخال إصلاحات سريعة على السياسة العامة للنمو الإقتصادي، وإتباع سياسة فاعلة للتشغيل لمواجهة الزيادة في العرض من قوة العمل ، وذالك من خلال الخوصصة التي تستهدف خلق فرص عمل مناسبة وإمتصاص ولو جزء من فائض قوة العمل مادام القطاع العام غير مهيأ لمثل هذه الوظيفة .

ومع مطلع الألفية الثالثة، إرتفاعت أسعار البترول الخام، الشيء الذي ساهم في تدعيم التوازنات الإقتصادية الكلية، وحمايتها على الأقل في المدى المتوسط من أي تقلب محتمل، بالإضافة إلى إرتفاع إحتياطات الصرف وتخفيف عبء المديونية ونمو إيجابي لميزان المدفوعات، ونتيجة التمويل المكثف للإستثمارات في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2000- 2004 ، وإعتماد سياسة أجهزة التشغيل التي ساهمت بشكل كبير في إنشاء مناصب شغل، حوالي 1641216 منصب شغل بنسبة 45.7 % خلال الفترة 1999- 2004 ، فتحسنت ظروف الشغل ومعها البطالة والتي تراجعت بالفعل في حدود 17.7 % عام 2004 كما اعتمد برنامج الاستثمار العام الجديد 2005- 2009، مع وضع شبكة من البرامج والإجراءات العامة والخاصة ترمي إلى تقريب المعادلة بين عرض وطلب الشغل وتحسين المداخيل ومكافحة البطالة والفقر.

لكن مع الأسف رغم كل هذه الإجراءات المتبعة والبرامج المسطرة، يبقى نقص التشغيل وتدهور الأوضاع الاجتماعية يشكل تحد كبير لسياسات التشغيل بالجزائر، والتي يظل الحكم عليها بالايجابية أو السلبية أمرا صعب نظرا للنتائج المحققة تارة وللنقائص المسجلة تارة أخرى.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## تمهيد:

إن خلق فرص عمل بالجزائر كغيرها من الدول النامية قد تأثر بالنموذج التاريخي للتنمية الذي اعتمد بعيه إصلاح الإرث الاستعماري خلال النصف الأول من القرن العشرين ، فاعتمدت الجزائر عدة الاستقلال نماذج تنموية ارتكزت على التخطيط المركزي للأولويات الاقتصادية والاجتماعية وسياسة إعادة توزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وقد تضمنت هذه الإستراتجية تأميم العديد من الثروات والتخطيط من قبل الدولة والتنمية الصناعية من خلال نموذج الصناعة المصنعة وتحويل الكثير من الموارد نحو خدمة التنمية الاجتماعية والعمالة في القطاع العام ، وتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية استثمارات وأموال ضخمة حيث تخطت 50% من الناتج المحلي الإجمالي .

وحققت هذه النماذج نتائج ايجابية خلال المرحلة الأولى كارتفاع مستوى متوسط التعليم والتحكم في معدلات البطالة وتحسين المؤشرات في مجال الصحة ، ومن ثم تقلص معدلات الفقر بشكل جذري وفي المقابل أدت الحماية المكثفة للصناعة والتنظيم المفرط لها إلى ترد في الإنتاجية وإضعاف الحوافز لنمو هذا القطاع ، ضعف في الاستثمار ، سوء إدارة الدولة لكثير من النشاطات الاقتصادية ، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة والعزلة عن الخارج ، وقد ظل هذا الفكر قائما خلال العقود الماضية مع استمرار فترة الرخاء النفطية التي غطت الفترة مابين 1974- 1985 ، إلا إنه بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف الثمانينات تكشفت الكثير من العيوب الاقتصادية نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير ،فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد ، وعرفت بذالك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت اغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب شغل جديدة ، وبتالي كان إلزاما على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة في السابق ، فسارعت بالقيام بإصلاحات اقتصادية معتمدة في ذالك على اقتصاد السوق ،وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هذه المتغيرات كانت لها انعكاسات سلبية على مستوى التشغيل والأوضاع الاجتماعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الأول :برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر :

### أولاً : الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها على الاقتصاد الجزائري :

**1- مراحل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر:** لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى في 1988، والثانية في 1991 والثالثة في 1994، تتلخص كل منها في ما يلي :

**1- 1- الدفعة الأولى سنة في 30 ماي 1988:** وتمثلت في استقلالية المؤسسات وتحقيق اللامركزية مما يشكل تراجعا عن الاختيار الاشتراكي، وبدء الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية [1].

**1-1- 1-إستقلالية المؤسسات العمومية :** بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها المؤسسات العمومية، وعدم تحقيقها للأهداف المخططة من تحسين المردودية وترشيد التسيير، وكذا المشاكل التي عرفتها المؤسسات من حيث استقطاب الموارد البشرية على أساس العلاقات الشخصية والسياسية لا على أساس الكفاءة والمؤهلات، والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 التي أدت إلى خطر مالي كبير في تمويل المؤسسات[2].

هذه الظروف أدت بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها، وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي سنة 1988، حيث أصبحت التنمية المعمول بها لهذه المؤسسات هي المؤسسة العمومية الاقتصادية، وأصبحت تتميز بصيغة مزدوجة باعتبارها وحدة إنتاجية وتنظيمية في نفس الوقت، حيث تتميز هذه المؤسسات بمعيارين هما:

**- المعيار العضوي :** ويمثل الجانب الشكلي للمؤسسة، حيث ينص القانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 والمتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي يعبر عن مفهوم الاستقلالية كنمط وأسلوب للتسيير، يتجلى من خلال تخلي الدولة عن دورها كمسير مباشر للمؤسسة ، مما أعطى لهذه المؤسسات الشخصية المعنوية، بالإضافة إلى خضوعها إلى القانون التجاري[3].

**- المعيار الوظيفي :** وفق هذا المعيار تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية منظمة متكاملة تنقسم إلى ثلاث أطراف المساهمون والمسيرون والعمال، حيث يتم تحديد الأدوار فيها و توزيعها بطريقة منتظمة تسمح للمؤسسة بالمحافظة على غرض وجودها، وتفرض مكانتها في الاقتصاد الوطني،وظيفتها الأساسية اقتصادية، تكمن في إنتاج السلع من أجل الحصول على تراكم في الأموال من أجل تغطية حاجياتها [4].

1 - الهادي خالدي ،"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي " ، دار هومة ، الجزائر ، 1996، ص 201.
2 - عزيزة بن سمينة ، المرجع السابق، ص6.
3 -Benbitour Ahmed,"l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir", Op.cit, P27
4 - Nacereddine Sadi," LA privatisation des entreprise publique en Algérie", OPU , Alger,2005.P123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر على إصدار القانون 89-12 الم
كما تم إصدار القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض كما ع
للمؤسسات العمومية، وأصدرت بهذا الخصوص المرسوم التنفيذي 27-91 المؤرخ في 16 مارس1991، والمحدد لشروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية، ثم قامت بتوقيع عقود نجاعة مع المؤسسات المطهرة ماليا، والتي كان الهدف منها إلتزام المؤسسات العمومية بتحسين الأداء وتحقيق مردودية في الجوانب المالية والإنتاجية [1].

**1- 1- 2 - التطهير المالي للمؤسسات المستقلة :** مع تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، إستلزم القيام بعملية التطهير المالي، وذلك للقضاء على حالة العجز المالي الذي كانت تعاني منه مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية خلال المراحل السابقة، وذلك للقضاء على المديونية أو التخفيف منها أو للقضاء على العجز المالي، وذلك لتصبح المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن، بحيث يهدف هذا التطهير المالي إلى[2]:

- توفير الشروط لتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية وخاصة بالتحكم في الجانب المالي وتحقيق التوازن.

- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خانقة.

- العمل على تحسين الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك من خلال التقليل من اعتمادها على القروض المصرفية، والاعتماد على التمويل الداخلي لضمان الاستقلالية الحقيقية لهذه المؤسسات.

- تحسين الإجراءات التنظيمية فيما يخص إستغلال الطاقات البشرية والمالية بشكل ملائم، وذلك للرفع من مستوى الإنتاج في إطار المنافسة [3].

**1- 2- الدفعة الثانية من الإصلاحات في 03 جوان 1991 :** نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الإتفاق السابق (إتفاق برنامج التثبيت )، وازدياد وضعية المؤسسات الإقتصادية سوءاً، حيث بلغت خدمة المديونية سنة 1991 مستوى خطير جدا 73.9 % من مجموع المداخيل ، كما عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا مقداره 0.1%، مما حتم على الحكومة الجزائرية الرجوع إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الإتفاق الثاني بتاريخ 03 جوان 1991، ويمتد مداه الزمني حتى مارس 1992، حيث يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا قيمته 300 وحدة سحب خاصة ، وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي تقريبا ، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100مليون دولار أمريكي.

كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت إتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350مليون دولار ، ويخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية،والذي اشترط إجراءات

1 - عزيزة بن سمينة ، المرجع السابق، ص7

2 -Benbitour Ahmed,"l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir", Op.cit, P28.

3 -Chakir Cherif," LA privatisation des entreprise publique économique Algérienne ", inconnue ,N:33,mai 1996,P-P.17.34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، وبالفعل قد شهدت تلك الفترة إ
القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة مثل المرسوم التشريعي 93 - 12 المتعلق بترقية
والمرسوم التشريعي 93 - 08 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجارة[1].

**1- 2- 1- أهدافه**: تضمنت رسالة صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف تتمحور في [2]:

- تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، وإلغاء الإختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

**1- 2- 2- شروطه**: تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط [3]:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4 % خلال شهر أكتوبر 1991).

كما نشير بهذا الصدد إلى أن قسط الدين المستحق تحريره خلال شهر مارس 1992 تم تجميده لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك بمحتويات الاتفاقية.

**1- 2- 3- محاوره:** ووفق هذا الاتفاق اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية.

* ففي المجال النقدي تمت الإجراءات التالية :

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%.
- ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 7 % سنة 1989 إلى10.5 % سنة 1991، ثم 11.5 % سنة1992 .

* وفي الجانب المالي فقد انتهجت سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة، كما تم مواصلة عملية انزلاق الدينار حتى سبتمبر 1991 ، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50 % حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5دينار لكل دولار سنة 1991.

* الأسعار تم تحريرها أكثر حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، وتم ذلك مع نهاية جوان1992 حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا

1 - Hocine Benissad ," La réforme économique en Algérie ", OPU , Algérie , 1991, P74.
2 - حميد بوزيدة ، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992- 2004 "، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006، ص130.
3 - عزيزة بن سمينة ،المرجع السابق،ص7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



أساسيا، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية، [illegible] الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمو[illegible] الدولة نهاية 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولذوي الدخل المحدود[1].

ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم 86/ 14 المؤرخ في1986/08/19 عن طريق القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51 % وذلك في سبيل رفع الإنتاج خاصة بعد إقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدراتها المالية على الاستثمار، وذلك نظرا لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

* المؤسسات الاقتصادية العمومية : التزاما بشروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخوصصة، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على المرسوم التشريعي 25 /04/ 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة،فالمؤسسات العمومية التي يثبت توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حالة مطالبة دائنيها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخوصصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما نشير أنه تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم 10/93 بتاريخ 05/23 /1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث مكانزمات جديدة لتمويل وتقييم الاستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخوصصة، وتكون بذلك هذه السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الاستثمارات، ومن جهة أخرى ولتسريع الإصلاحات الاقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم12/93 المؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بالاستثمار، والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

**1- 3- الدفعة الثالثة من الإصلاحات 1994- 1999 :** جاءت بعد الإختلالات التي عرفتها الجزائر كتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، ومنه شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعهما حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي[2] :

[1] - كريم النشاشيبي وآخرون ، المرجع السابق، ص87.
[2] - حميد بوزيدة ، مرجع سابق، ص134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1- 3 -1- الأول برنامج قصير المدى من 94/05/22 إلى ...5/21**

على مدار سنه كاملة وقد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية واجتماعية ... الإجراءات التي أملاها الصندوق وتمثلت النتائج في إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي إلى حدود (-0.2%) في فترة البرنامج بعد أن كان (- 2%) خلال العام 1993 ، وتقلص معدل التضخم قليلا إلى 29 % بالرغم من تخفيض قيمة العملة بـ40.17 % في 1994 كما انخفض عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة1994.[1]

**1- 3 -1 -1- الأهداف العامة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي:** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

- تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدل التضخم.
- تحسين شبكة الحماية الاجتماعية.
- خفض سعر صرف الدينار الجزائري للوصول به إلى قيمته الحقيقية.
- تحرير التجارة الداخلية و الخارجية أي الاستمرار في عملية التحرير الاقتصادي بصفة عامة .
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها، والتقليص من نمو الكتلة النقدية.

1- 3 -1- 2 - **سياسات برنامج الاستقرار الاقتصادي:** لتحقيق تلك الأهداف المحددة فقد تضمن البرنامج سياسات انكماشية تعمل على خفض الطلب الكلي ليتعادل مع العرض الكلي ، ويمكن تصنيف تلك السياسات إلى أربع مجموعات هي:

**ـ المجموعة الأولى :** و تسمى سياسات الموازنة العامة وتتمثل في :

ـ تخفيض الدعم الموجه للمستهلكين و للوحدات الإنتاجية العامة الخاسرة، حيث أن هذا الدعم شكل أحد العوامل البارزة في إحداث عجز كبير في الميزانية العمومية وزيادة التضخم، فالإعانات المتعلقة بأسعار المواد الاستهلاكية، قد عملت على زيادة الطلب المحلي وزيادة الاستهلاك المبالغ فيه، و عملت في نفس الوقت على عدم تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج، كما عملت الإعانات المقدمة للوحدات الإنتاجية على تدمير روح المنافسة.[3]

---

[1] - عبد الله بن بدعيدة ، " الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية - التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية – " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2005 ، ص 362.

2- بعلي عرباجي،" اقتصاد المؤسسة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص52.

[3] - مراد ناصر ،"الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة(1992- 2003 ) " ، منشورات بغدادي ،ص98.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، كالإنفاق على الصحة

العمل على رفع أسعارها تدريجيا و تجميد الأجور و الحد من التو

نمو الكتلة النقدية و من تم الحد من الزيادة في الطلب الكلي[1].

- تحديد الأسعار و إلغاء الرقابة عليها، فعملية تحرير الأسعار ثم الشروع فيها منذ 1989[2].

- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى، و محاربة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة.

**المجموعة الثانية**: و تسمى بالسياسات النقدية و تتمثل فيمايلي[3]:

- التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده.

- رفع معدل الفائدة على الدفاتر الادخارية لأجل السكن، و جعل معدلات الفائدة المدينة لا تزيد أكثر من نسبة 5% على المدخرات من أجل السكن.

- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.

**المجموعة الثالثة:** و تسمى بالسياسات التجارية و إدارية المديونية،و هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شأنها أن تشجع الصادرات و تقلص من الواردات، و من تم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، لذلك فأهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في:

- ✓ إلغاء القيود على التجارة الخارجية و تحريرها من احتكار الدولة لها، وترشيد قطاع التعرفة الجمركية.
- ✓ تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق.
- ✓ تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد المالية إلى الداخل.

**المجموعة الرابعة:** سياسات الحماية الاجتماعية والتي عمل صندوق النقد الدولي منذ منتصف الثمانينات على إدراجها إلى جانب السياسات الأخرى التي تضمنتها برامج التصحيح التي يرعاها، و ذلك لأجل حماية الفقراء و المعرضين لمخاط الآثار المعاكسة للتصحيح، و في هذا الإطار فقد تضمن برنامج الاستقرار الذي تبنته الجزائر، إدخال تعديلات على نظام شبكة الدعم الاجتماعية، الذي تم العمل به في فيفري 1992، و ذلك لأجل زيادة فعاليته ، وتتمثل تلك التعديلات فيمايلي:

- إنشاء صندوق تأمين البطالة و ذلك لصالح الأشخاص الذين يفقدون عملهم بصورة غير إرادية وبسبب اقتصادي (إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة)[4].

- تكفل الدولة بالمنح العائلية، وتحويل تعويضات الأجر إلى المؤسسة المستخدمة، وتحويل معاش التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد، بالإضافة إلى إحداث نظام التقاعد المسبق(المرسوم التشريعي 10/94).

---

1 - نفس المرجع،ص79.

2 - Rapport de Sid Ahmed Dib," Le système Fiscal Algérien", ministère des finances,1995,P09

3- Benbitour Ahmed," L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités", éditions MARINOOR. Algérie, 1998, P76.

4 - El hadi makboul, " le P.A.S en Algérie problématique et application ", un revue du CENEPAP, N° 15, 2000, P 09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- استبدال التعويضات الممنوحة للفئات الاجتماعية بدون دخل بنش

إن تطبيق البرنامج المتعلق بالفترة أفريل 94- مارس95 قد [illegible] صعبة، وهو ما أدى الجزائر للتفاوض حول برنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى(03 سنوات)، في إطار اتفاقية تسهيل التمويل، وإعادة جدولة للديون الخارجية للمرة الثانية .

**1- 3- 2- البرنامج الثاني من 95/05/22 إلى 98/05/21 :** والذي عرف بالتعديل الهيكلي ، وهو يعبر عن رغبة الجزائر في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني في كل المجالات ، فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية .

**1- 3- 2- 1- الأهداف العامة لبرنامج التصحيح الهيكلي:** تضمن برنامج التصحيح الهيكلي مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- خلق محيط مناسب للتنمية الاقتصادية، والقادرة على توفير مناصب شغل جديدة.
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وخوصصة جانب من المؤسسات العمومية.
- مواصلة تحرير التجارة الخارجية، بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
- خفض الدين الخارجي وخدماته إلى مستوى يمكن تحمله، من خلال عملية إعادة الجدولة.
- تخفيض عجز الميزانية العمومية ومعدل التضخم، والوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى 6 % .
- مواصلة تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة، لرفع قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.
- مساعدة ودعم الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال تحسين الحماية الاجتماعية[2].

**1- 3- 2- 2- سياسات برنامج التصحيح الهيكلي(ماي 1995- أفريل1998):** هناك مجموعة من السياسات تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي، عملت الجزائر على تنفيذها خلال فترة البرنامج ، وذلك ضمانا لتحقيق الأهداف المحددة، من أهمها ما يلي:

- **سياسة الصرف:** تواصلت عملية تصحيح أسعار الصرف خلال فترة البرنامج ، وتم استحداث نظام جديد للصرف، فبعد إن كان سعر الصرف يتحدد وفق نظام جلسات يومية تحت إدارة بنك الجزائر(البنك المركزي الجزائري سابقا)، تم استبدال هذا النظام في جانفي 1996 ، وقد عرف سعر الصرف للدينار تخفيضات مستمرة خلال فترة البرنامج ، حيث انخفض من 47.7 دينار جزائري مقابل واحد دولار عام 1995 ، إلى 57.8 دج عام 1997، ثم إلى 60 دينار عام 1998[3].

- **تحرير التجارة الخارجية:** شكلت سنة 1991 الخطوات الأولى ، ضمن المسار الكلي للإصلاحات ، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية ، حيث تم إصدار تشريع خفف من احتكار الدولة للتجارة الخارجية يفتح مجال التدخل

1 - Hocine Benissad," La réforme économique en Algérie ", Op.cit, P74.
2- El hadi makboul , Op-cit , P 09
3 - Hocine Benissad ," L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb", OPU, Algérie,1999, P.67

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



في عمليات الإستيراد و التصدير لتجار الجملة و الوكلاء المعتمد
بمحدوديته كونه يستند على صفة الإعتماد التي كانت تحدد نوعية
المالي كان مقيدا بعدم قابلية التحويل التجاري للعملة الوطنية إذ اقتصرت المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخصين في هذا المجال ، كما سجل خلال هذه الفترة زيادة في الواردات بداية من سنة1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول و رفع القيود عن الإستراد[1].

والخطوة الثانية سنة 1995 حيث إدخال حيز التنفيذ قابلية التحويل التجاري للعملة الجزائرية لكافة المتعاملين الإقتصاديين المقيدين بالسجل التجاري أي المتمتعين بصفة التاجر دون الخضوع لأي نوع من الإعتماد ،وتعتبر خطوة هامة في تحرير التجارة الخارجية رغم أنها لم تكن كافية، لاسيما من حيث الإطار التشريعي و التنظيمي المسير للتجارة الخارجية ومن ضمنه التعريفة الجمركية ولم يكون بالمواصفات المعتمدة عالميا [2] ،لذا تم الشروع في إصلاح التعريفة الجمركية وتأهيلها مع المواصفات المعتمدة عالميا ، لكن هذه الإصلاحات التعريفية لم تكن بالشكل المرجو لإعطاء الشفافية و المقروئية المتطلبة للمتعاملين و المستثمرين ، و ذلك لوجود رسوم أخرى ذات مفعول مكافئ للحقوق الجمركية،هذه القيم الإدارية التي كانت مطبقة لدى الجمارك و التي كانت إستثناءا على مبدأ القيمة التعاملية كان من شأنها العمل على تقييد إستيراد بعض المنتوجات لدوافع حمائية و ذلك بالرفع من الوعاء الضريبي الخاضع للحقوق الجمركية مؤديا بذلك إلى مضاعفة الحقوق الجمركية المترتبة على المنتوجات المعنية بهذه التدابير، كما تم إلغاء الحد الأدنى لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية، لتمويل الواردات من السلع الرأسمالية، كما تم تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60 % عام 1994 إلى 45% اعتبارا من الأول جانفي 1997،كما تم إلغاء شرط المعايير الفنية المفروضة على مجموعة من السلع المستوردة كالأدوية [3].

- **تحرير الأسعار:** لقد تم خلال فترة البرنامج مواصلة تحرير الأسعار، حيث تم إلغاء الدعم الاستهلاكي العام على المنتجات البترولية والغذائية، كما تم تحرير أسعار السكر والحبوب، بخلاف القمح وزيت الطعام واللوازم المدرسية ، كما تم في عام 1997 إلغاء الدعم المتبقي على أسعار الغاز والكهرباء بعدما كانت مدعمة بنسبة 1% في العام 1996م ، كما تم زيادة إيجارات السكن الإجتماعية بنسبة 30% [4].

- **إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص:** في هذا الإطار تم منح الاستقلالية المالية لـ 5 مؤسسات من ضمن 23 مؤسسة عمومية في ديسمبر 1994 كما تم حل 88 مؤسسة عمومية محلية في أفريل 1994، و في إطار التسهيل التمويلي الموسع تم تعزيز هذه الخطوات حيث تم في سنة 1995 تصفية بعض المؤسسات

---

1 - El hadi makboul,Op-cit,P10.
2 - صالح تومي .عيسى شقبقب ،" النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002)"، مجلة الباحث ،العدد4 ، الجزائر، 2006،ص32.
3 - نفس المرجع،ص33.
4 - عبد الوهاب كرمان ، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، الجزائر، 2000، ص3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



العمومية و ذلك بمنحها الاستقلالية أو فتح رأسمالها للخواص، غير مستقلة [1].

فيما يخص البنوك فقد تم اعتبارها في ظل التسهيل التمويلي مؤسسات عمومية يتطلب الأمر إعادة تأهيلها و في ذات الوقت اعتبارها وسيلة لتمرير السياسة الجديدة للقرض. أما عن تنظيم القطاع العام فقد استحدث نظام جديد يسمى بالشركات القابضة Holding (وظيفتها السهر على تسيير و مراقبة الرأسمال العمومي) و هو نظام حل محل صناديق المشاركة [2].

وطبق أول برنامج للخصخصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996، و ركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، و من بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية سنة 1996. و بعد بداية بطيئة لعملية الخوصصة كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمس بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص و بحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة، و قد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام[3].

- **السياسة النقدية والقطاع المالي:** لتوسيع نطاق الأدوات المالية فقد تم إقامة سوق للأوراق المالية (البورصة) التي باشرت عملها عام 1998م ، وتم طرح أسهم للتداول لكل من مؤسسات الرياض، الأوراسي، صيدال، سونطراك وغيرها، كما تم اتخاذ قرار بشأن تحويل الصندوق الوطني للادخار إلى بنك الإسكان، يعمل على أساس تجاري ، وأنشأت شركتان واحدة لإعادة التمويل العقاري ، وأخرى لضمان القروض العقارية في1997[4].

- **المالية العامة:** تم إلغاء معدل ضريبة القيمة المضافة القصوى بـ 40% ، وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21% ، وتوسيع نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة ليشمل قطاعي المصارف والتأمين، الأنشطة المهنية والمنتوجات البترولية ، وتم إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد في عامي 1996 و1997 حيث تم خفض عدد المعدلات ، إلى خمس معدلات فقط تتراوح من 0 إلى 45%[5].

## 2- نتائج الإصلاحات على الاقتصاد الجزائري :

### 2- 1- نتائج الإصلاحات المحققة على المستوى المالي والنقدي:

1 - فاتح ساحل ،مداخلة بعنوان "آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006،ص7.
2 - نعيمة برودي ،"مداخلة بعنوان:الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006،ص15.
3 - نفس المرجع ،ص16.
4 - عبد الله بلوناس،"برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية ،29- 30اكتوبر2001، ص4.
5 - الهادي خالدي، المرجع السابق، ص228.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- **على مستوى الميزانية العمومية:** كان لتطبيق السياسات التي ت
العمومية للدولة ، فبعد أن عرفت في السنوات السابقة عجزا كبير
تحقيق فائض وضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة أثناء فترة التصحيح ، حيث تمكنت الجزائر من تحويل العجز إلى فائض وذلك خلال الفترة 1996-1997 ، وتمكنت من تجاوز نسبة العجز المحددة كهدف ضمن برنامج التصحيح الهيكلي وهي 1.3 % من الناتج الداخلي الخام[1].

- **على مستوى التضخم:** حيث أفرزت نتائج البرنامجين عن كبح التضخم وخفضه إلى مستوى معقول، فنمو الكتلة النقدية تراجع من 21.5 % عام 1993، إلى 10.5% عام 1995، ليعود للارتفاع - 17.8% عام 1998[2].

- **على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** إن سياسات التصحيح ، وبطورة خاطة سياسة سعر الصرف، التي طبقتها الجزائر لم تؤدي إلى إحداث تحسن حقيقي في وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، على الرغم من التخفيضات المتتالية التي عرفها سعر صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية الأخرى[3] .

- **على مستوى احتياطات الصرف الأجنبية:** عرفت احتياطات الصرف الأجنبية تزايدا كبيرا أثناء التصحيح ، حيث ازدادت من 1.5 مليار دولار عام 1993 إلى 8.5 مليار دولار عام 1998[4].

- **على مستوى المديونية الخارجية وأعبائها:** عرف حجم الدين الخارجي للجزائر ارتفاعا نسبيا خلال التصحيح، حيث انتقل من 26.4 مليار دولار عام 1993 إلى 30.86 مليار دولار عام 1998 ، بعدما سجل أعلى مستوى له عام 1996 بـ 33.2 مليار دولار، ويعود سبب تلك الزيادة في حجم الدين إلى إعادة الجدولة التي أجرتها الجزائر بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1994، واتفاقية التسهيل الموسعة 1995، والتي مكنتها من الحصول على قروض جديدة، كما أن خدمات الدين قد عرفت انخفاضا محسوسا خلال فترة التصحيح، حيث انخفضت إلى 5.18 مليار دولار عام 1998[5].

فإلتزام الجزائر بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، قد سهل لها الحصول على قروض واستعادت قدرتها على السداد وتخطت مرحلة أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها قرابة 9 سنوات أي الفترة 1986-1994، وانتقل معدل خدمة الدين الخارجي من 82.3% عام 1993 إلى 30.3% عام 1997 .

1 - عبد الوهاب كرمان ،" الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي" ،الملحق الأول ،المحاور الأساسية للبرنامجين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي ، بنك الجزائر، ص8.
2 - إسماعيل بوخاوة ، دومي سمراء، " الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي " ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 11- 12 ماي 2003، ص 189.
3- عبد الوهاب كرمان،" الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي" ، المرجع السابق ،ص10.
4 - عبد الوهاب كرمان ،" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، المرجع السابق، 2000،ص4.
5 - كريم النشاشيبي وآخرون ، المرجع السابق،ص114.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**- على مستوى القدرة الذاتية للاستيراد:** إن القدرة الذاتية للاس [illegible] فترة التصحيح، حيث ارتفعت من 12%عام 1993 إلى 101% عام 1997، [illegible] في عام 1998 إلى 45% ويعود سبب هذا التحسن في القدرة الذاتية للاستيراد إلى تراجع خدمة الدين الخارجي[1].

**2- 2- النتائج المحققة على مستوى النمو الاقتصادي:** إن فترة التصحيح الهيكلي قد شهدت تحسن في نمو الناتج الحقيقي، مقارنة بالفترة السابقة للتصحيح، حيث أن الاقتصاد الجزائري سجل معدلات نمو ايجابية خلال الفترة 1994-1998 باستثناء عام 1994، الذي سجل فيه معدل نمو سالب بلغ(-0.9 %) ، لكن بالرغم من ذلك تبقى معدلات النمو المسجلة ضعيفة ودون المستوى[2].

**2- 3- النتائج المحققة على القطاع الصناعي :** انخفض إنتاج قطاع الصناعة بنسبة 50 %بين سنة 1989 و1997 ونتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات عن طريق الدعم أو الاقتراض، أصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها ، أما عن معدل نمو الإنتاج الصناعي فقد كان سلبيا بنسبة 1.4% سنة 1995، وقد واصل التدهور في السنة الموالية حتى بلغ 8.7 %، وهذا راجع لعدم تأقلم المؤسسات مع البرنامج المطبق، ونجد أن صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية تتحمل القسط الأكبر من هذا التقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة، كما نشير أنه ورغم هذا التدهور ، فإن القطاع الصناعي حقق 80% من الأهداف التي سطرها سنة 1997،أما السداسي الأول لسنة 1998وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي ، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2%[3].

**2- 4- النتائج المحققة على القطاع الفلاحي :** نتيجة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي سنة 1987 ، نجد أن الإنتاج الفلاحي الصناعي قد تضاعف ثلاث مرات بين 1988 و1994، إلا إن القطاع عرف تراجعا سنة 1997 بمقدار 10.4% مقارنة مع سنة 1996، وهذا نتيجة عوامل خارجية مثل الجفاف إضافة إلى قلة المساحات المستغلة في هذه السنة ، إلا انه في بداية سنة 1998 بدأ هذا القطاع في الإنتعاش حيث بلغت نسبة النمو 10.5% ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب[4]، أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فلم يتم تقليصها، بل تفاقمت التبعية الغذائية تجاه الخارج، ومازال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف رغم أن الواردات تميل نحو الانخفاض منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

## ثانيا : تأثير الإصلاحات على التشغيل بالجزائر :

أن التحدي الكبير للجزائر هو مشكلة البطالة، و كان هذا المشكل موجودا حتى قبل الإصلاحات الهيكلية ولكنه تفاقم مع تطبيقها و هذا يعود إلى حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة.

1 - المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر،1999، ص76.
2 - عبد الوهاب كرمان،" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"،المرجع السابق،ص8.
3 - مدني بن شهرة ، "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، فبراير 2005 ،ص7.
4 - عزيزة بن سمينة ،المرجع السابق ،ص10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



**1- إشكالية البطالة :** إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في [illegible] الصعيد الاجتماعي فان الحالة العامة تفهقرت نتيجة غياب الاستثمارات [illegible] في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو لعدم إيجاد مصادر التمويل، مما أدى إلى تفاقم البطالة و انتقلت من نسبة 24 % سنة 1994لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52 % مصدرها القطاع العمومي و 48% من القطاع الخاص [1] ، و إن البطالة المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص ، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 و أصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات و المعاهد ، كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين1994 - 1998 [2] ، كما أن أغلبية هؤلاء البطالين هم غير مؤهلين، حيث أن ما يقارب 45 % منهم لا يتعدى مستواهم الدراسي مستوى المتوسط، كما أن 73 % منهم ليس لهم أي تأهيل، وهذا يبيّن عدم الإنسجام الموجود بين منظومة التعليم والتكوين والتشغيل، كما يعود إرتفاع نسبة البطالة إلى عاملين أساسيين هما [3] :

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8٪ سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998 [4].

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بسبب إنعدام مردوديتها المالية، أو بسبب المنافسة الخارجية، بحثاً عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994- 1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة [5]، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59 % تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07% ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81 % و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89 % التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع

---

1 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول 1998 " ، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 92.
2 - عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، " مداخلة بعنوان : البطالة في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية - " ،المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ، 17- 18 مارس 2008 ،ص17.
3 - عبد الباقي روابح و علي همال ،" التقييم الأولي لمضمون و نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر "، الملتقى الدولي حول العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي و التنمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 16/15 ماي 1999 ، ص 6-7.
4 - عبد الباقي روابح و علي همال ، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية ، جامعة قسنطينة 30/29 ماي 2000 ، ص8.
5 - رضية بوشعور ، شكرية ديدوح ،"مداخلة بعنوان:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: عرض و تقييم"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006،ص7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55% أما القطاع الزراعي ف
1.42% الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر،
تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2000 إلى 2.4 مليون بطال[1].

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال و التي كانت كالتالي: زيادة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب، كما إن 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث10% طردوا من العمل ،11 % للتقليل من العمالة،11.4% نتيجة غلق المؤسسات 10.1 % نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي[2] ، صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة وزيادة مناصب العمل التعاقدية و الفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائم.

**2- القطاع غير المنظم:** إن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل بالقطاع غير المنظم و خاصة في مجال النشاط التجاري و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، غياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة، رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام التضامن الوطني، كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد في سنة 1992 هناك 125000 امرأة عاطلة عن العمل وفي سنة 1996 كانت 487000 امرأة عاطلة كما أن المرأة الماكثة بالبيت يصعب عليها الحصول على منصب عمل،بل أغلبهن يشتغلن في القطاع غير المنظم[3].

**3- ظاهرة الفقر :** لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل و غياب تحسين ظروف المعيشة نتيجة تحرير الأسعار حيث ارتفعت الأسعار بين سنة 1990 و 1996 بنسبة 130 % في حين أن الأجور في نفس المرحلة لم ترتفع إلا بنسبة 70% [4]، و انخفض مستوى دخل الفرد من 2880 دولارا سنة 1987 إلى 1550 دولارا سنة 1997، أي بنسبة 45 % في ظل 10 سنوات ، ليبلغ 1540 دولارا سنة 1999 [5] ، و إنعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية أدى إلى ظهور و توسع ظاهرة الفقر حيث خلال العشرية 1988-1999 هناك 14%من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر و منها نسبة 70% تعيش في الأرياف [6] ، وارتباط الفقر بضعف مستوى التعليم و التمدرس أي 60 % من الفقراء ليس لأرباب عائلتهم أي مستوى تعليمي كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء حيث قارب 44% في المناطق الحضرية و 35 % في المناطق الريفية ، كما أشار تقرير للبنك العالمي بأنه مع نهاية التسعينات و بداية الألفية ، أكثر من 7 مليون جزائري يعيشون بأقل من1 دولار يوميا، و أكثر من 14 مليون جزائري يعيشون بأقل من 2 دولار يوميا ،و لتقليص حدة الفقر أعتمدت الجزائر على نظام

1 - رضية بوشعور ، شكرية ديدوح ، نفس المرجع ،ص8.
2 - عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، المرجع السابق، ص17.
3 - نفس المرجع ،ص18.
4 - فضيلة عكاش ، لمياء زكري ، " مداخلة بعنوان : آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر" ، ملتقى وطني جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف أيام 16-17 ديسمبر 2008 ، ص3.
5- أنظر التقارير السداسية الظرفية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات 1994، 1997، 1999.
6 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، المرجع السابق، ص 86 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الشبكة الاجتماعية و كانت تهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرا
الفقر، وأصبح من أهم أهداف البرامج التنموية إيجاد الوسائل النا

## ثالثا : سياسات التشغيل وعلاج الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية بالجزائر:

اصطحبت الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها في الجزائر منذ سنة 1988 بإصلاحات في القوانين والتشريعات التنظيمية للعمل تهدف لإدخال مرونة أكبر على قطاع التشغيل، بالإضافة لمجموعة من الإجراءات تهدف للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الإصلاحات على الدخل وتسيير البطالة، صدر القانون 90-11 بشأن علاقات العمل الذي يلغي القانون العام للعامل ( SGT) ويعطي أكثر حرية لأرباب العمل في مجال التوظيف والعقود، وتأسيس المفاوضات الجماعية وتنظيمها (الأجور وظروف العمل أساسا )، والسماح بالتعددية النقابية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت لحماية العمال المأجورين ابتداء من 1991 تم وضع جهاز لإدمج البطالين الجدد و دمج العمال المسرحون من العمل، وبدأت الإجراءات الأولى مع بداية 1992 ، ولم تكن تهدف لدمج الطبقة النشيطة من السكان الذين هم بدون عمل إلى الحياة العملية أكثر مما كانت تهدف إلى توفير لهم دخلا سمي بالتعويض للطبقة الاجتماعية التي هي بدون دخل (ICSR ) قدر ب120 دج في الشهر، ليساعدهم على الحصول على أساسيات العيش ، لكن تبين محدودية هذا الإجراء من حيث المبلغ و طبيعة المستفيدين 6.4 مليون شخص لذلك استبدلت هذه الصيغة ، بتعويض تضامني (AFS) قدر ب 600 دج في الشهر و تعويض آخر لأولئك الذين تم تشغيلهم للقيام بنشاط للصالح العام IAIG لا تزيد قيمته إلا بـ 50 % عن قيمة الأجر الوطني الأدنى ، وعرفت هاتان الصيغتان تقريبا نفس المصير الذي عرفته الصيغة الأولى، من حيث التحديد الدقيق للمستفدين و من حيث قلة المشروعات على مستوى البلديات[1].

فاعتمد إجراء آخر يتمثل في إنشاء صندوق التأمين على البطالة سنة 1994 أوكلت له مهمة التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب إقتصادية وتعويضهم عن ضياع مداخيلهم ، ويمول هذا الصندوق بمساهمات العمال أنفسهم والمؤسسات التي تشغلهم، ولقد أدى تطبيق هذه الإجراءات من سنة 1995 إلى 1999 في 1500 مؤسسة إقتصادية خضعت للتطهير الداخلي وإلغاء 300.000 منصب شغل، من بينها 217.000 عامل تكفل بهم صندوق التأمين على البطالة،و43.000 عامل أحيلوا على التقاعد المسبق،و40.000 منهم استفاد من الذهاب الطوعي[2] والقطاعات التي مستها هذه الإجراءات هي قطاع البناء والأشغال العمومية (63%) وقطاع الخدمات (21%) والقطاع الصناعي (14%). لكن، ولغاية شهر جوان 2000 تحصل 260.000 عامل فقط على تعويض.

كم تم تطبيق إجراء آخر يشمل البرامج الخاصة بترقية الشغل وإحداث مناصب جديدة، خاصة بالنسبة للشباب طالبي العمل لأول مرة ، تضمنت هذه البرامج إنشاء أجهزة خاصة لأنشاء مناصب شغل مؤقتة منها الوظائف

1 - Arhab Baya," Les effets sociaux du P.A.S. dans le cas de l'Algérie" , Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, PP 43-44.
2- CENEAP/ FNUAP,"Transition démographique et structure familiale", mai 2001, p41.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



المأجورة بمبادرة محلية (ESIL ) ، وبرامج الأشغال ذات المنفعة
TUP/HUMO )، وعقود ما قبل التشغيل (CPE)، والنشاطات ذا
شبه جبائية لتنمية الشغل عن طريق إنشاء المؤسسات المصغرة [1].

أول برنامج شرع في تطبيقه هو برنامج تشغيل الشباب سنة 1989 موّجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين تكوينا خاصا يندمجون بعده لإنجاز أعمال ذات منفعة عامة في قطاعات الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية، وفي إطار هذا البرنامج تمّ التكفل بـ 100.000 شاب خلال سنتين، والنقائص التي ظهرت في هذا البرنامج لأسباب إدارية ومالية ، جعلت السلطات تقترح برنامج جهاز الإدماج المهني للشباب "DIPJ" سنة 1990 يتضمن[2] :

ـ المساعدة على خلق نشاطات تسمح بإستغلال الخصوصيات المحلية والرفع من طاقات التشغيل، وهي مبادرات تأتي من الشباب أنفسهم لتشكيل تعاونيات فردية أو جماعية، 30 % من قيمة المشروع تقدم من طرف صندوق ترقية التشغيل، والباقي تقدمه البنوك على شكل قروض مصرفية ، على أن لا تتعدى قيمة المشروع 3.000.000 دينار جزائري.

ـ تكوين المتعاونين لمدة 6 أشهر من طرف مؤسسات تنشط في نفس التخصص، وذلك للسماح لهم بإكتساب تجربة والتحكم في أجهزة المشروع وتسييره.

وللتمكن من متابعة وتأطير هذه المشاريع، وضعت هيئات مركزية وجهوية ومحلية، كوضع شبكة من مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الولايات، أو إنشاء الصندوق الوطني لترقية التشغيل، ساعدت الدولة في هذا الإطار الشباب على خلق حوالي 25.246 تعاونية بين 1990- 1994 ( دعم الدولة يعادل 30 % من كلفة المشروع ) ، أكثر الشباب المستفيدين، الذين خرجوا من النظام التعليمي مبكرا ( التعليم الأساسي)، كما تتميز هذه التعاونية بقدرتها المحدودة في خلق مناصب الشغل [3]، ولم تعرف سياسة الدعم هذه النجاح، بحيث 25 % من التعاونيات المستحدثة في الفترة 1990-1995 توقفت عن العمل [4]، واتبعت ببرامج جديدة سنة 1997 ، جاءت لتصحيح نقائص البرامج السابقة والإستفادة منها، ولكنها وضعت كذلك لتتماشى وفلسفة الإصلاحات ، فالبرنامج الأول هو الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL )، سجلت مناصب الشغل المحدثة سنة 1997 إلى سنة 1999 إنخفاض مستمر، حيث انتقلت من 181.225 منصب شغل إلى 157.567 على التوالي، و سنة 2000 إلى 145.500 ، وكذالك مناصب الشغل الدائمة والتي إنتقلت من 86.157 سنة 1997 إلى 68.323 سنة 1999 لتصل سنة 2000 إلى 51.100 منصب يعادل الدائم، وهذا يعني عدم إستقرار مناصب الشغل المحدثة إذ تمثل عقود الأدماج ذات المدى القصير(أقل من 06 أشهر) أكثر من 66% من عمليات الإدماج ، هذا الإنخفاض في

1 - Arhab Baya , Ibid ,P56.
2 - CENEAP,"éléments de réflexion sur la politique de la politique de population en Algérie" , n°14 , 1999 , p69.
3 - Ibid, p70.
4 - Algérie annuaire économique et sociale,"Etat des lieux", édition Kalma communication, Alger, 2004,p21

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مناصب الشغل التي أنشأت في إطار هذا البرنامج يفسر بمستوى
الممنوحة له من 2.3 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلي 1.9 مي

برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP/HUMO ) التي وضعت سنة 1997، لأنشاء مناصب شغل مؤقتة تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، موجهة أساسا إلى الشباب البطال الذين لهم مستوى تعليمي متوسط ، وعرفت تطورا مستمرا في مناصب الشغل المحدثة، حيث إنتقلت من 86.093 منصب سنة 1997 إلى 128.641 منصب سنة 1999، إلا أن أغلبية هذه المناصب تبقى مؤقتة[1]،ومن بين هذه البرامج كذالك برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG) الذي أنشأ سنة 1994 وتكفلت بتطبيقه منذ 1996 وكالة التنمية الإجتماعية ، ويدخل هذا البرنامج ضمن الشبكة الإجتماعية إذ يقوم على أساس نظام المساعدة للشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة مقابل الإستفادة ب 2800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الإجتماعي ،و سمح هذا البرنامج الذي نظم على شكل ورشات عمل تحت إشراف البلديات، للقيام بأشغال الصيانة والخدمات الصحية والتعليمية وتجديد الأجهزة والتراث العقاري ، بإنشاء ما لا يقل عن 403.658 منصب شغل مؤقت من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 1999، بقيمة إجمالية تقدر ب 14.695 مليار دج[2].

وكذالك عقود ما قبل التشغيل (CPE) التي أنشأت سنة 1998، هي موجهة لفائدة الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل. من خلال هذا الجهاز يتم توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات، وتتكفل الخزينة العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب بـ 6000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية، و4500 دج للتقنيين الساميين) إلى غاية تمكينهم من إكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم في الحياة العملية[3]، وحصيلة ثلاث سنوات من تطبيق هذا الجهاز تبين أن عدد المستفيدين ضئيل جدا مقارنة بالطلب على الشغل، خاصة إذا علمنا أن هذه الفئة من البطالين في تزايد مستمر، وبالفعل فهذا الجهاز لم يوظف إلى غاية نهاية سنة 2000 سوى 13.274 شاب نسبة التوظيف النهائي لا تتجاوز 20% ، والتقييم الكلي لهذه البرامج خلال سنوات 1997 و1998 و1999 بين أن أكثر من 400.000 شاب قد إستفاد من مناصب شغل مؤقتة لفترة تتراوح بين 3 و 12 شهرا، كلفت الدولة 8 مليار دج سنة 1997 و9 مليار دج سنة 1998 و11.7 مليار دج سنة 1999، وهو ما يعادل 0.28% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997، و0.32% سنة 1998، و0.37% سنة 1999[4].

والإنتقادات التي وجّهت لهذه البرامج ترى أن هذه الأخيرة ترتكز على المساعدة وتنمية روح الإتكال، لهذا أنشأ سنة 1997 بالموازاة مع هذه البرامج، جهاز جديد تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ( ANSEJ)

1 - Arhab Baya, " les effets sociologie p.a.s ", CREAD, n°46, pp.48-49
2 - CNES, " Evolution général des dispositifs d'emploi ", rapport commission relation de travail, Alger, 2002, P21.
3 - عزيزة بن سمينة ، المرجع السابق، ص18.
4 - Les cahiers du CREAD, N° 46/47,4eme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, P44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب وحملهم على إنشاء مؤسسا
السوق، وكذا مواجهة مشكل التمويل الذي إعترض برنامج إ
التسعينيات ، لهذا أوكلا للبنوك دور الوساطة المصرفية والتعامل مع هذه المؤسسات التي تخضع لتقييم الأخطار وإتخاذ القرارات التمويلية المناسبة، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء مؤسسات مصغّرة بمبادرة متعاملين شباب تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، يساهمون في تمويل مشروعهم بمعدل حسب طبيعة هذا المشروع، أما الجزء الباقي فتتكفل به الدولة وذلك بمنح قرض من الخزينة العمومية بدون فائدة، وكذا البنوك بمنح قروض بنسبة فائدة مخفضة[1] ، وأظهرت حصيلة أربع سنوات من تطبيق هذا البرنامج، أي من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 2000، أن 126.151 مشروعا قد حظي بموافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أصل 353.486 ملف، لم يستفد منها سوى 36.034 مشروعا من تمويل من طرف البنوك (حوالي 25%) ،أغلبية المشاريع هذه (67%) تمركزت في قطاع الخدمات والصناعة التقليدية، في حين أن القطاع الفلاحي الذي استفاد من تحفيزات خاصة ، فإنه لم يستفد سوى بـ 4074 مشروعا (11.3%)[2].

برنامج القروض المصغرة دخل حيز التنفيذ في نوفمبر1999 ، وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 و350.000 دينار، وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يكون ماله الخاص لا يقل عن 5 % من مبلغ القرض المطلوب، وتقدم هذا القرض البنوك لمدة من سنة إلى 5 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، فحسب إحصائيات سنة 1999 ، فإن عدد الملفات المستلمة تقدر بـ 4500 ملف منها 500 تمت دراستها منها 260 أي 52 % تم اعتمادها للاستفادة من القروض المصغرة، وعند مقارنة البرامج فيما بينها، تبدوا الترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة واعدة أكثر من غيرها حيث إنها تنتهي بإنشاء مناصب شغل أكثر استقرارا نسبيا،كما أن مشروع إقامة المساعدة على منح القروض المصغرة يمكن أن تتولد عنه ديناميكية تنشأ منها أنشطة فعلية ومستديمة[3].

إن كل الدراسات التي أنجزت من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية تجمع على ضئالة أعداد المستفدين من هذه الإجراءات مقارنة بإحتياجات التشغيل، وعلى الطابع المؤقت لأغلبية مناصب الشغل التي أنشأت ضمن هذه البرامج، وكذلك على ضعف الميزانية المخصصة لها، ضعف الأجهزة القائمة على متابعة ومساعدة تطبيق هذه البرامج ، ضعف دور المؤسسات المصرفية وبيروقراطيتها ونقص التمويل عامة،لذا فضل خيار إنشاء المؤسسات وترقية نشاط الشباب في القطاع الخاص، على حساب الهدف الرامي إلى إدماج الشباب البطالين[4].

1- Algérie annuaire économique et sociale, Op.cit, p21

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقرير ديسمبر 2000.

3 - المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، رأي حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة، ص 18.

4- المخطط الوطني لمكافحة البطالة، مصالح رئاسة الجمهورية ، جويلية 1998.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المبحث الثاني: الشراكة الاوروجزائرية:

### أولا : الشركة الاوروجزائرية ونتائجها على الاقتصاد الجزائري:

#### 1- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي:

**1- 1- نوايا الاستثمار في الجزائر قبل الاتفاقية :** أن الفترة الممتدة من 93 إلى 2000 سجلت نتائج ابتدائية في مجال الاستثمار، حيث بلغت المشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية و تدعيم الاستثمار سابقا (APSI) ما يساوي 397 مشروعا و وفرات ما يعادل 47300 منصب شغل[1] و كان ذلك التحسن راجع لتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في مجال التحكم في المديونية و التضخم و تطور التشريعات و تحسين مناخ الاستثمار. و تجدر الملاحظة إلى أن بين عامي 1999 و 2000 قفز عدد المشاريع الخاصة بنوايا الشراكة من 60 مشروعا إلى 100 مشروع عام 2000 و بلغت قيمة الاستثمارات فيه 25127 مليون دج.

و تذكر الإحصاءات أن مشاريع الشراكة في هذه الفترة أثبتت أن قطاع الصناعة كان الأكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث بلغت نسبته إلى مجموع المشاريع 52% بكلفة إجمالية تعادل 53% من إجمالي كلفة المشاريع، حيث كان باستطاعة المؤسسات توفير ما يعادل 28550 منصب شغل. ثم يليه قطاع الخدمات، و الذي بلغت نسبته 19% من مجموع المشاريع المعتمدة، و بكلفة تعادل 29% من الكلفة الإجمالية و الذي كان باستطاعته توفير 5324 منصب شغل؛ يليه مباشرة قطاع البناء بنسبة 10% من إجمالي المشاريع المعتمدة بعدد مناصب شغل تعادل 6787 ،ولقد ذكرت الإحصاءات أن فترة 94-95 والتي وافقت انطلاق العمل بقانون الاستثمار تميزت بتدفق لرؤوس الأموال الأجنبية في شكل تصريحات لنوايا الاستثمار في الجزائر، ولقد هيمن على أغلب المشاريع فرنسا بـ 18 مشروعا بنسبة 23.07% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة تليها إيطاليا بنسبة 16.66% ثم إسبانيا 12.82% و بلجيكا 9 %، و مجموع المشاريع المسندة لهذه الدول كان 48 مشروعا من أصل 78 بنسبة 61.55% .

وأفرزت المعطيات أن تسابقا دوليا على الاستثمار والشراكة في الجزائر ما بين 93-2000 مكن العديد من الدول من الهيمنة على مشاريع الشراكة، وعلى رأسهم الجانب الأوروبي الذي بلغت نسبة مشاريع الشراكة معه 58.43% أي ما يعادل 232 مشروعا من مجموع المشاريع المصرح بها بكلفة قدرها 37.7% من الكلفة الكلية لمجموع المشاريع و بمساهمة تقدر بـ65.6% من مناصب العمل[2]. ولقد أوضحت التقارير الخاصة بوكالة ترقية و تدعيم الاستثمار أن المشاريع الاستثمارية في إطار الشراكة الأجنبية بينت مايلي :

---

[1] - Service du Chef du Gouvernement, Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des investissements, Division du Guichet unique, notes sur les intentions d'investissement, bilan cumulè du 13/11/1993 au 31/12/2001.

2 - منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات, 2003.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- اتساع نوايا الشراكة من خلال العقود المبرمة بين الجزائر و ا
الاقتصادية من جراء التحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية ك
اللذين ساهما في تحسين الوضع المالي للجزائر.

- معدلات إيجابية حققها القطاع الخاص في المجال الصناعي.

- الاستقرار السياسي في مؤسسات الدولة، و تحسين صورة الجزائر من خلال طرح المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال اللقاءات الدولية.

لكن لابد من أن نشير إلى أنه على الرغم من التعدد و التنوع في المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة فإن الطابع المميز لها لا يتعدى حدود السلع الاستهلاكية و في مقدمتها المنتجات الصيدلانية و بعض الخدمات الموجهة للمؤسسات و التي تعتبر في غالبيتها عمومية.

**1- 2- تاريخ توقيع الإتفاقية:** لقد وقعت الجزائر سنة 1976 إتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات, كان الهدف من وراء هذا الإتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية [1]، واستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو( الأورو حالياً ) و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة. غير أن هذا الإتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة[2].

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر لبدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي[3] :

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية،حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

---

1 - سعدية قصاب ، " الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي " ، في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص155.

2-Baba Abdelkader,"Les effets de L'Accord de l'association algéro-union européenne sur les entreprises économiques", Colloque international :La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspective de l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre-échange avec l'union européenne et a l'OMC ,ORAN : Les 26 et 27 mai 2OO7,P4.

3 - Arhab. B, Belattaf .M," le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE", colloque international, université de Telmcen , 21-22/oct/2003, P14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- توسيع إطار التعاون الإقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتص
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدرو
القطاعات الصناعية،وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على إتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، والوصول إلى إتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005[1].

**1- 3- محتوى اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي :** أحتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية ، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و رؤوس الأموال بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي في شتى المجالات[2]، ورفع الحماية الجمركية من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقية، لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هناك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني، و رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق، أي في حدود سنة 2010[3]، كما نص الاتفاق على جوانب دعم و تعاون مالية تضمن مايلي :

إعادة تأهيل الوحدات الصناعية وتطبيق إجراء الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ، وسيتم على مدى 6 أعوام ما بين عامي 2008 و 2013 على التجهيزات الزراعية والصناعية والمنتوجات الطاقوية، والتي تطبق عليها حقوق جمركية تتراوح بين 05 و 15 %، وعلى عكس المنتجات الصناعية التي ستخضع لإلغاء الحقوق الجمركية على مدى 12 سنة [4]. ولقد لوحظ أن هذا الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس مع غياب للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر، باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر[5].

**1- 4- أهداف ومجالات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :** إن الجزائر تسعى من وراء هذا الاتفاق إلى تحقيق عدة أهداف أهمها[6] :

- دعم السياسة المتبعة في الجزائر والرامية إلى تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي.
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي قبل سنة2012 .
- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق مع الجانب الأوروبي.

---

1 - عبد الله قلش ، " أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري " . مجلة علوم إنسانية ، العدد 29 ، 2006 ، ص12.
2 - عبد القادر دربال ، بلقاسم زايري ،" تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل الفضاء الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف ، دار الهدى، عين مليلة، 2001، ص.13.
3 - عبد الله قلش ،نفس المرجع ،ص13.
4 - بغداد كربالي ، " نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر " . مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 08 ، 2005، ص 88.
5 - عبد الله قلش ،المرجع السابق،ص13.
6 - مصطفى بشير ،"مداخلة بعنوان : الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني"، الملتقى الاقتصادي الثامن،الجزائر والشراكة الأجنبية ،معهد الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر ،9- 10 ماي 1999 ،ص17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على

- بالإضافة إلى الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، و

**2- تحرير التجارة الخارجية** :قد كان للإصلاح سنة 2001 الفضل الأكبر في إعطاء التعريفة الجمركية الوضوح و الشفافية كما عرفتها المادة 7 من الجات، كقاعدة وحيدة يتم بموجبها حساب الحقوق الجمركية ، وتم تفكيك آخر رسم ذو مفعول مكافئ للحقوق الجمركية و هو الحق الإضافي المؤقت ، هذا الرسم الذي حدد بنسبة 60% و الذي كان قد طبق سنة 2001 على إستيراد بعض المنتوجات لمدة خمسة سنوات ، لحماية بعض القطاعات وألغيا نهائيا سنة 2005. وانخفض معدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 إلى 10% سنة 2001 ثم 9.1 % سنة 2004 ليصل إلى 8.9% سنة 2005 ، وفي نفس السياق شهد التشريع و التنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد و مبادئ OMC، هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها، كما نص على إستثناءات لمبدأ حرية التصدير والإستيراد، لا تعدوا عن كونها إستثناءات مطابقة لقواعد GATT لاسيما المواد 6 ، 19 و 20 منها لحماية الإنتاج الوطني من ممارسات الغش كالإغراق و بعد أن كانت التجارة الخارجية حكرا على الدولة ، أصبح القطاع الخاص يتدخل في حوالي ثلثي حجم الإستيراد الكلي للبلد.

**3- انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية:**

**3- 1- على الاقتصاد الجزائري :** استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999 ، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية. وشهدت فترة السنوات 2000- 2005 تحقيق معدل نمو قوي بمتوسط يبلغ 4.5 % سنويًا[1] ،وفي سنة 2006 شهدت الجزائر تباطؤًا في نمو إجمالي الناتج المحلي الذي انخفض إلى 1.8 % ، ثم عاود انتعاشه لاحقًا بصورة طفيفة ليصل في عام 2007 إلى 3%[2]، يعود هذا إلى ارتفع قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل في عام 2007 مقابل 65.7 دولار في عام 2006 ، مما ساهم في ارتفاع قيمة صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 9 % بالقيمة الاسمية للدولار، لتصل إلى 60 مليار دولار سنويا ، وتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 4.9 % في عام 2008 ، مع نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير الهيدروكربونية بحوالي 6.4 % وتهدف الحكومة لزيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.9 % عام 2009 ، مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بـ 6.4 % ،وعلى الرغم من ازدياد الواردات خاصة الاستهلاكية والرأسمالية ، فإن الزيادة في قيمة الإيرادات من الصادرات فاقت الزيادة في قيمة الواردات،وظل فائض ميزان المعاملات الجارية في مستوى مرتفع، حيث سجل 30.8 مليار دولار عام2007 وقفز إجمالي الاحتياطيات الخارجية ليصل إلى

1 - أرقام ومحطات عن قانون المالية 2006، مجلة مال وأعمال، العدد الأول، دار الحقائق، الجزائر، مارس2006،ص6.
2 - فاتح ساحل ،المرجع السابق ، ص15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



110مليار دولار،ووصل إلى 133 مليار دولار في 2008 ،وانخ
المحلي إلى مستوى 3.3 % عام 2007 وواصلت الديون الخارجي
مسجلة تراجعا حادا من مستواها عام 2004 حين بلغت 21 مليار دولار.

وسجلت صادرات الاتحاد الأوربي إلى الجزائر ارتفاعا من 11.2 مليار دولار أميركي عام 2005 إلى 20.8 مليار دولار عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بـ86 %، منها 2.2 مليار دولار من المنتجات الزراعية بعدما كانت في حدود 1.2 مليار دولار عام 2005، فيما بلغت صادرات الجزائر نحو الإتحاد 1.2 مليار دولار عام 2008، مقابل 552 مليون دولار عام 2005، غالبيتها من المحروقات.

**3- 2- على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر :** يمكن تحديد أهم الانعكاسات المتوقعة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية ، ومنطقة التبادل التجاري الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، كما يلي:

**الآثار الإيجابية**: وتتمثل في[1] :

- زيادة رأس المال الأجنبي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير.
- التأثير الإيجابي لإصدار عملة **الأورو** على زيادة حصيلة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.
- ترقية الصادرات يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري ، ومنه في ميزان المدفوعات.
- الاستفادة من البرامج والمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه، والتي من أهمها برامج ميدا 1و2.
- إتاحة فرص لإمكانية دخول المنتوج الجزائري للسوق الأوروبية، في حال توفر شروط النوعية والجودة.
- انخفاض أسعار الواردات، الشيء الذي من شأنه تقليص تكاليف الاستهلاك للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للسلع الوسيطة وسلع التجهيز، مما يجعلها تطرح أسعار منافسة وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية، وإتاحة فرص الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة والتجارة الإلكترونية.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من البطالة، عن طريق الدعم المالي من خلال برامج ميدا.

**الآثار السلبية:** إن لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية عدة انعكاسات سلبية مرتقبة، ومن بينها[2] **:**

- يؤدي التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى انخفاض في الموارد الجبائية للموازنة العامة للدولة ،مع العلم " أن الرسوم الجمركية تمثل10% من إيرادات الخزينة العمومية، أي حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- إزالة الحماية الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى خسائر مالية في إيرادات الميزانية، والمقدرة بحوالي1.4 إلى 1.7 مليار دولار سنويا، مما يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية، كما أن انخفاض الإيرادات الجمركية من شأنه تخفيض النفقات العمومية.

---

1 - بلال أحمية ،"مداخلة بعنوان : دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية"، الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006 ، ص449.

2 - Baba Abdelkader, Op.cit, P7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- زوال المؤسسات الناشئة التي تتميز بعدم قدرتها على المنافسة ب
المؤسسات الأوروبية ،وكذلك نقص جودة منتجاتها وعدم تطابقها
البطالة بسبب تسريح العمال.

- عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الأوروبي والجزائري مما يعود سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بسبب ضخامة تكاليفها وتقص إيراداتها في الأسواق الأوروبية، وكذلك التأثير السلبي على مسار الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، الشيء الذي يقلل من فرص توسيع الشراكة خارج المحروقات.

- كما أن إزالة القيود الجمركية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر، يؤدي إلى ظهور خطر جديد، وهو إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية.

- تخفيض الحقوق الجمركية سيؤدي إلى تخفيض في أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع في الطلب على هذه المنتجات، الشيء الذي يسبب خسائر في الميزان التجاري.

## ثانيا- أثار الشراكة الاوروجزائرية على التشغيل بالجزائر :

**1- البطالة :** يؤكد الخبراء أن نسبة النمو التي تتراوح بين 2% إلى 3 % غير كافية لاستيعاب الفئات العاطلة وأن إستعابها يتطلب نسبة نمو لا تقل عن 7 إلى 8 % لمدة 10 سنوات على الأقل،وعليه فقد قدرت نسبة البطالة بـ 28% سنة 2001 ثم الى25.9 % سنة 2003 حسب تقرير صندوق النقد الدولي[1] لتبلغ نسبة 17.7% عام 2004 ،وحسب ما تفيد بيانات مكتب الإحصاء الوطني ففي سنة 2003 بدأت تعرف معدلات البطالة انخفاضات بشكل ملحوظ و هذا راجع للسياسة المتبعة في برنامج خلق مليون منصب عمل خلال 05 سنوات ، بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظرا للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص.

لكنها عاودت الارتفاع لتصل إلى 13.8 % في عام 2007 مقابل 12.3 % في عام 2006 وبالرغم من ذلك ، فإن معدلات البطالة في عام 2007 مازالت أقل بكثير من نقطة الذروة التي بلغتها في عام 2001 والتي كانت في حدود 28.00 % ، غير أن معدلات البطالة بين الشباب مازالت مرتفعة، حيث تبلغ بين شريحة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا حوالي 72 % علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق كون نسبة الوظائف المؤقتة 37 % مقارنة بالوظائف الدائمة 34% ، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية.

**2- الفقر :** حسب الاستقصاء لموازنات الأسر المعيشية سجل انخفاض نسبة الفقر من 14.4 % عام 1995 إلى 12.1 % عام2000، وذلك نتيجة لازدياد الإنفاق العام وتأثيره على التحويلات الاجتماعية ، مع بعض الانتعاش في قطاع الصناعات غير النفطية ما أدى إلى ازدياد مستويات الدخل، وصنفت الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999[2]، كما كشف تقرير مجموعة الأبحاث و الدراسات الخاصة بالتنمية الزراعية في الجزائر سنة2003 أن عدد الفقراء قدر بـ 16

1- F.M.I, " Public information notice " , N°04 /3 , January 29. 2004 .
2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لعام 2005، ص 30

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



مليون فقير، منهم مليون فقير في الأرياف و القرى النائية، و
المعتمد دوليا منهم حوالي 2.7 مليون في المناطق الريفية و النائ
العالمي و منظمة الأمم المتحدة و التنمية في تقرير سنة 2004 تشير إلى نسبة 22.6 % من الجزائريين الذين لا يصل دخلهم إلى دولارين[2]، و عموما فإن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي يرى أن الفقر لم يهدد البطالين فقط، بل و أنه مس الأجراء أنفسهم ، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع تدهور القدرة الشرائية ، وتراجعت مستويات المعيشة بـ 25 % و 75 % على التوالي مابين 1988 و2000، وتراجع الأجر الحقيقي بـ 35 % ،وفي سنة 2005 سجل 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، وبقي الفقر المدقع على الرغم من تحسن التوازنات الكلية للإقتصاد.

**3- القطاع غير المنظم :** من أجل قياس وتقييم أفضل للقطاع غير المنظم ،قام الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة تخص هذا القطاع، وبينت نتائج الدراسة إن الشغل غير المنظم في عام 2000 يقارب مليون شخص وارتفع في عام 2003 إلى 1249000 فرد، إن نسبة الشغل غير المنظم من الشغل الكلي تطورت بين 1999و2003 من15 % إلى 17.2 % بمعدل تزايد سنوي 8.2 %، والجدول الموالي يوضح تطورات الشغل المهيكل والشغل غير المنظم خلال الفترة 1999- 2003.

**الجدول (05) : الشغل المنظم و غير المنظم حسب القطاعات خلال الفترة 1999- 2003**

| الشغل المهيكل حسب القطاعات الإقتصادية | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1185 | 1184 | 1328 | 1438 | 1566 |
| الصناعة | 493 | 497 | 503 | 504 | 510 |
| البناء والأشغال العمومية | 743 | 781 | 803 | 860 | 907 |
| خدمات وتجارة | 2741 | 2744 | 2807 | 2934 | 3044 |
| مجموعة الشغل المهيكل | 5162 | 5206 | 5451 | 5736 | 6027 |
| الشغل غير المنظم | 911 | 1034 | 1146 | 1181 | 1249 |
| % | 15 | 16.5 | 17.3 | 17.1 | 17.2 |
| المجموع | 6073 | 6240 | 6579 | 6917 | 7276 |

**المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي2004.**

وتشير التقديرات في الجزائر لسنة 2003 إلى أن 600.000 امرأة تعمل في القطاع غير المهيكل وأن ارتفاع نسبة النساء في هذا القطاع يدل عليه كذلك أنهن يطلبن قروضاً مصغرة بشكل متزايد، فقد وصلت نسبة النساء 20% من الزبائن سنة 1999 مقابل 34% سنة 2002 [3].

## ثالثا:- سياسات التشغيل وعلاج الآثار السلبية للشراكة الاوروجزائرية:

إن الأوضاع التي سادت الجزائر في مطلع القرن الواحد والعشرين ، كان ينظر إليها من زاوية الجانب الإجتماعي الخطير، الذي مس مختلف شرائح المجتمع الجزائري، من جراء تطبيق محاولة التفتح على العالم

1 - رضية بوشعور، شكرية ديدوح ، مرجع السابق،ص9.
2 - نفس المرجع،ص10.
3 - الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية ، " الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا : المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال أفريقيا " ، مكتب شمال أفريقيا للأمم المتحدة ، المغرب ، 13- 15 أبريل 2005 ، ص21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الخارجي ،هذا التفتح الذي يتطلب عدة تحديات من قبل الدولة، لذ
لعلها توفق في بلوغ أهدافها التنموية المنشودة تمثلت في:

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي: اتسمت السياسة الإجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو إقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لإرتفاع عدد المحتاجين،في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الإجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد،في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي قصد إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي،وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة بحيث منذ إنطلاقه سمح بإنشاء 751.812 منصب شغل وقد إستفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22.400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96 % مؤسسات خاصة، بالإضافة إلى ذلك نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي سمح بإنشاء 822.187 منصب شغل، ويسعى إلى تحسين شروط العيش لسكان الأرياف.

2- برنامج دعم النمو: أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، وتطوير الزراعة ودعمها ،والقيام بعدة مشاريع مدعومة بمخصصات مالية من قبل الدولة ، كبناء مليون مسكن بقدر 555 مليار دينار،تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، بقدر حوالي 400 مليار دينار،تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر 85 مليار دينار،توصيل الغاز والكهرباء إلى أكثر من مليون بيت بقدر 65 مليار دينار،ترقية التشغيل والتضامن الوطني بقدر 95 مليار دينار، والتي تغطي بناء 15000 محل لفائدة البطالين عبر سائر بلديات الوطن، تمويل برامج البلدية للتنمية بمبلغ قدره 200 مليار دينار، تحسين التوازن الجهوي وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بمبلغ 250 مليار دينار[1].

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية للبلاد برصد قرابة 350 مليار دينار تستفيد الفلاحة والتنمية الريفية من 300 مليار دينار على قدر العناية الخاصة التي أولاها البرنامج لإسهام النشاط الفلاحي في خلق الثروة الوطنية. رصد أكثر من 200 مليار دينار لتحديث الخدمة العمومية، موزعة على الخصوص بين العدالة بقدر 34 مليار دينار، ومصالح المالية بقدر 64 مليار دينار، والمجموعات المحلية والأمن الوطني بقدر 65 مليار دينار.

4- المبادرة الحديثة للتشغيل بالجزائر: وترتكز على سبعة (07) محاور رئيسية هي[2]:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) ، بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل.

1 - أعلان رئيس الجمهورية في 17 أفريل 2005.
2 - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، الجزائر، مارس 2008، ص ص2- 5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه الم
- تحسين و عصرنة تسيير سوق العمل، عن طريق برنامج
- وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات.
- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها.
- ترقية تشغيل الشباب.

و تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على شقين:

الشق الأول يتعلق باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب و تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل وتتمثل الأهداف التي ارتسمتاها بالنسبة للجهازين ANSEJ و CNAC في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009- 2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنويا خلال الفترة[1].

أما الشق الثاني فيتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني، وهو الجهاز الذي أنشئ طبق المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، وبالنسبة للحصيلة وبعد ما يزيد عن شهر من انطلاقه فقد تم تسجيل النتائج التالية: تم التركيز على القطاع الاقتصادي في المرحلة الأولى، وتم إلى غاية جويلية 2008 استحداث 21.653 منصب شغل منها 9393 عقود CID و 7036 عقود CIP و 5224 عقود CFI[2].

5- تأهيل الشباب وتمكينهم من الدخول لعالم الشغل بمهارة: عمدت وزارتي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين إلى إبرام اتفاقية تأهيل وتكوين الشباب طالبي الشغل في مهن تستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني، وتقضي هذه الاتفاقية المنعقدة في 27 فيفري 2009 بتكوين الشباب البطالين والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل، والذين يشترط أن تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة، بغية منحهم تأهيلا يمكنهم من خوض عالم الشغل بمهارة وبموجب هذه الاتفاقية تسهر وزارة التكوين المهني على تقديم خدمات التكوين لهذه الشريحة من المجتمع وذلك بطلب من وزارة العمل، مع تخصيص منحة شهرية بـ 3000 دينار لهذه الفئة من الشباب طيلة فترة تكوينهم، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتندرج أيضا في إطار تنفيذ أحد بنود جهاز الإدماج المهني المتعلق بمجال تكوين الشباب طالبي العمل[3].

1- نفس المرجع، ص7.
2- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "تقييم مدى تنفيذ جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)"، الجزائر، الخميس 10 جويلية 2008، ص6.
3 - نفس المرجع، ص8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## خلاصة الفصل الرابع :

لتحسين ظروف الشغل والحد من حجم البطالة وضعت الجزائر مجموعة من البرامج والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة والخاصة من اجل تقريب المعادلة بين عروض وطلبات الشغل وإلى النهوض بالتشغيل والمداخيل ومكافحة البطالة والفقر، كما ترمي إلى إيجاد معادلة بين السياسة الاجتماعية وسياسة الأجور وتحسين الدخل ، وسياسة الاستثمار من خلال الحث على الاستثمار وعلى خلق المزيد من مواطن الشغل ، وتحسين مردود مصالح التشغيل لأن سياسات التشغيل لا ترمي فقط لتزايد فرص الشغل عن طريق الضغط على الطلبات والمزيد من العروض بل أيضا إلى التسيير المحكم لسوق الشغل .

لكن مع الأسف إن جل هذه المبادرات التي وقع اتخاذها تحت ضغط الأحداث بدون تنسيق فيما بينها وفي غياب سياسات محكمة شاملة متكاملة الأجزاء واتسامها في معظم الأحيان بالارتجال، بالإضافة إلى التأخر الكبير الذي شهدت هذه البرامج في حين أن الجزائر دخلت في سباق مع الزمن، لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الداخلي والمحيط الدولي، كما إن تراجع نسبة البطالة لا ينسينا أن في بلادنا يوجد اليوم أكثر من مليون ونصف مليون بطال، أكثر من73 % منهم شباب تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، كما إن هذه البرامج تنطلق من موقف يعتبر مشكلة البطالة هي ظاهرة حتمية لذا يجب العيش معها ومحاولة تسييرها فقط والعمل على جعلها لا ترتفع أكثر، كما تبدو الحلول المقترحة محتشمة ويظهر من محتواها وكأنها تريد تسيير الظاهرة فقط للحد من نتائجها الخطيرة على الإستقرار السياسي والإجتماعي، الشيء الذي تسبب في تقليص مردوديتها والحد من نجاعتها ، بالرغم من الجهود والتضحيات التي بذلت والأموال الطائلة التي صرفت، بقيت الأمور على حالها لأسباب متعددة ومتشابكة البعض منها موروث ومتأصل والبعض الآخر ظرفي ومؤقت ، بالإضافة إلى نسب النمو المرتفعة للقوى العاملة.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي انتهجتها البلاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في التسعينيات قد ولدت المزيد من التخلخل في سوق العمل و المزيد من أسباب البطالة وضعف الدخل وتفاقم ظاهرة الفقر رغم النتائج الايجابية التي سجلت في الجانب الاقتصادي ، كما إن اتفاقية الشراكة وسياسة تحرير التجارة أثرت على مردودية المؤسسات الاقتصادية الوطنية وبالتالي على مناصب العمل بهذه المؤسسات وهذا راجع إلى المنافسة الشرسة من طرف المنتجات الأجنبية وتطور أداء المؤسسات الأجنبية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة تبين أن الاهتمام بموضوع سياسات التشغيل وسوق العمل من قبل الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية جاء ليعكس حقيقة جوهرية، مفادها أن هذا الأخير له مكانة بالغة الأهمية، لهذا تعددت التصورات واختلفت وجهات النظر في تفسيرها، وكذلك ضبط مجموعة المحددات الخاصة بنشاطه وتوازنه، فقد رأينا أن رفع حجم العمالة يتوقف عند الكلاسيكيين على درجة مرونة السياسة الأجرية، حيث كلما كانت هذه الأخيرة مرنة أدت إلى تخفيض البطالة الاحتكاكية و عدم الرغبة في العمل و كذلك تؤدي إلى رفع الإنتاجية الحدية للعمل.

ويرى الكينزيون أن هناك أسبابا تحول دون أن تكون الأجور مرنة كاهتمام الأفراد بتطور الأجور الاسمية عن اهتمامهم بتطور المستوى العام للأسعار و الفرض المؤسساتي للأجر الأدنى و وجود النقابة إلى غير ذلك من العوامل ، هذا من جهة و من جهة أخرى ظهر التجديد في الطرح الكينزي ، من حيث بلورة نموذج شامل يتيح لأصحاب القرار التحكم في السياسة الاقتصادية، بمعرفة العلاقة السببية التي تربط المتغيرات الأساسية الكلية و التي يتوقف عليها التوازن الكلي للاقتصاد و المتمثلة في العرض والتضخم و البطالة.

فظهر بذالك منحنى فليبس و علاقة أوكين والمدرسة النقدية التي لا تنكر دور السياسة الظرفية في تخفيض معدل البطالة إلى المستوى الطبيعي، و عليه يجب التركيز حسب المدرسة على السياسة الاقتصادية الهيكلية الكفيلة بأن تخفض معدل البطالة الطبيعي، على غرار كينز الذي يرى إن السياسة الفعالة هي السياسة التوسعية( سياسة الإنعاش الاقتصادي)، و المدرسة النيوكلاسيكية التي ترى في المقابل أن السلطة التنفيذية لا تستطيع إبعاد البطالة الفعلية عن مستواها الطبيعي، بمعنى أن الإنعاش الظرفي للاقتصاد لا يمكن له أن يؤثر على البطالة لا في الأمد القصير ولا الطويل، وهذا الجدل القائم يوحي إلى ضرورة إيجاد إستراتجية محكمة لتنظيم سوق العمل، والتي تتمثل بدورها في سياسات التشغيل خاصة في الوقت الراهن وما يعرفه العالم من تحولات اقتصادية.

هذه التحولات التي لازمت الاقتصاد الدولي منذ الثمانينات ومعاصرة للعولمة الاقتصادية، التي ساعد في قيامها المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي )، وإذا كانت البلدان المتقدمة والغنية قد دخلت في تحالفات كبرى وأقامت لنفسها تجمعات اقتصادية عملاقة واستفادت من انعكاسات هذه التحولات فهذا راجع إلى وعي هذه الدول بربط التحولات في الوقائع الاقتصادية بظروف الدورة الاقتصادية من ناحية والتحولات في الفكر الاقتصادي من ناحية ثانية، فأثناء فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي تبنت الدول المتقدمة الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي يدعو إلى تحجيم دور الدولة الاقتصادي وبخاصة في مجالات الإنتاج والتجارة، و جاء هذا التوجه كجزء من الدفاع عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة التي تتطلب إنهاء كافة أشكال الممارسات الاحتكارية التي كانت قائمة في مرحلة الرأسمالية التجارية، وهذا مطابق للتصور الكلاسيكي، لكن استفحال الأزمات ومظاهر البطالة والركود بعد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الثلاثينات فتحت المجال لبروز الفكر الكينزي الذي دعا إلى خ
لدوراً إنمائي يمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية
السبعينات من القرن العشرين بعد ظهور صدمات العرض، ودخول الاقتصاد الرأسمالي في حالة من الركود الطويل الأجل، فعادت الهيبة من جديد إلى الأفكار الليبرالية، وهيمنت أفكار مدرسة اقتصاديات العرض بقيادة فريدمان، الذي دعا إلى الخوصصة وابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي.

وفي مقابل ذلك نجد أن حكومات الدول النامية أخذت اتجاها معايرا فبدأت فاعلة ثم تحولت نحو دور أقل فاعلية وأكثر حيادية، فبلغ التوجه نحو توسيع القطاع العام ذروته في بداية الستينات من القرن العشرين،ثم تراجع تدريجياً لينحصر في بداية الثمانينات أمام الخوصصة، مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية وأتساع نطاق حرية التبادل التجاري، وواجهت حكومات الدول النامية مهمة تحقيق التنمية وتوفير مناصب شغل من اجل علاج أزمة البطالة وتفشي الفقر، وبسبب حداثة تجربتها التنموية وغياب المناهج والأفكار الاقتصادية المستمدة من البيئة المحلية، اندفعت نحو تبني الخيارات التي تطرحها الهيئات الدولية، كرد فعل على الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية أكثر مما أتت كرد فعل على ضغوط البيئة الاقتصادية الداخلية، فأخذت هذه الدول تسلك السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول المتقدمة، ولا يبدو من الناحية المنطقية أي مبرر لمثل هذا السلوك، فما هو مفيد لدول قطعت أشواطاً طويلة في عملية التنمية،قد لا يكون بالضرورة مفيدا لدول ما زالت ترضخ تحت وطأة التخلف، ولكن ذلك لا يتعارض مع مبدأ الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، على أن تعتمد تلك الاستفادة على دراسة متأنية لتاريخ الدول المتقدمة ، وتحديداً على المراحل التي سعت فيها تلك الدول للخروج من التخلف وتهيئة شروط الانطلاق نحو التنمية، ومعالجة الظواهر الاجتماعية كالبطالة والفقر وتوفير مناصب شغل، فالدول النامية عانت من آثار هذه التحولات خاصة على الأوضاع الاجتماعية.

وفي هذا السياق ورداً على هذا التحدي الجديد قامت الدول النامية بتعديل تشريعات العمل فيها و بتعزيز الأجهزة المعنية بالتشغيل ورسم سياسات تشغيل تتماشى مع المعايير الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية من اجل النهوض بالتشغيل، ولقد ظهرت سياسات التشغيل منذ أواخر الستينات في الدول المتقدمة، إلا أنها لم تظهر في الدول النامية إلا على خلفية مجابهة آثار برامج التقويم الهيكلي في الثمانينات، بمثابة تدابير تتخذها الحكومات و الدول للعمل على تأمين شفافية سوق العمل، دون الاكتفاء بتوفير المعلومات وإنما مع الحرص على ضبط الاحتياجات من اليد العاملة وسبل توفيرها، والتنسيق بين برامج التشغيل وسياسة توزيع المداخيل من أجل تشجيع و تحفيز نظام التأجير، ومعالجة الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاجتماعية.

كما يستنتج من خلال هذا الموضوع ملاحظتين أساسيتين: الأولى هي أنه لا يمكن الكلام على سياسات فعلية للتشغيل دون أن تكون هذه السياسة مبنية على قاعدة معلومات وبيانات إحصائية، أي لا تقتصر على متطلبات تشخيص واقع القوى العاملة في فترة زمنية محددة، بل تتطلب وضع تقديرات مستقبلية للعرض

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



والطلب على القوى العاملة ونمط التشغيل والأجور وبين المستخدمة، ودراسة العمالة الناقصة في الريف والعمالة [illegible] الاجتماعية وتنظيم القطاع غير الرسمي.

أما الملاحظة الثانية فهي أن كثرة المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها قضية نقص التشغيل وأهمية هذه القضية تجعلان معالجتها وخصوصاً في البلدان النامية، من خلال سياسة مستقلة عن السياسة التنموية المعتمدة أمراً في غاية الصعوبة، لذلك فان سياسات التشغيل تأتي في معظم الأحيان كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وخاصة في ظل الظروف الراهنة .

ولتأكيد هذا القول فقد اشتمل هذا الموضوع على دراسة حالة سياسات التشغيل بالجزائر في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتطورات التي طرأت على قطاع التشغيل بالجزائر منذ الاستقلال مرورًا بالمرحلة الانتقالية إلى يومنا هذا و ما ميز هذه المرحلة من إصلاحات و إجراءات كاتفاق الشراكة الاوروجزائرية والتي أثرت كلها بشكل أو بآخر على قطاع التشغيل، والذي تميز منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من30%، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة و التي إتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات و إنخفاض أسعار النفط ،قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، فتفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الإجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، ونسبة البطالة إرتفعت بشكل كبير حيث كانت سنة 1987 في حدود 17 % وسنة 1995 في حدود 28 % أما سنة 1999 في حدود 30 %، مما إستلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير إستثنائية للتخفيف من حدتها وإنعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس و التوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الإستقرار إلى كامل التراب الوطني خصوصا بعد تحقيق الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية.

كما عرف الاقتصاد الجزائري منعرج أخر تمثل في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي كانت له آثار على الاقتصاد الجزائري وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية كالبطالة والفقر،ولمعالجة هذه الآثار اتخذت الجزائر عدة تدابير من خلال صياغة سياسات تشغيل تتماشى والبرامج التنموية، مع إدخال إصلاحات على هياكل التشغيل السابقة، وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل في الفترة السابقة،تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الإستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وهذه الجهود إستثمرت في إطار

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الإقتصادي، [illegible] الإيجابية والسلبية من حينَ لأخر، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين [illegible] الأهداف المسطرة بالنسبة للسنوات المقبلة، فإن برنامج الحكومة يسعى إلى خلق 3 ملايين منصب شغل و لبلوغ ذلك يجب :

- تجنيد أكبر لكل الطاقات لتفادي النقائص المسجلة تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية والتطورات الجديدة.

- ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل، من خلال توصيتها " التحرر من الفقر والبطالة عن طريق التشغيل" وهو أسلوب إنتهجته اليوم كل الدول.

-تدعيم إستمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها لبلوغ نتائج أحسن وتوفير العمل لأكبر عدد من المواطنين، وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها مع الحفاظ على المناصب المستحدثة.

## نتائج الدراسة :

من خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن الانخراط في العولمة الاقتصادية ضرورة ملحة لكي لا تكون الدولة في عزلة اقتصادية، لكن يجب توفير مؤهلات الاندماج في الاقتصاد الدولي، واختيار التجارب الملائمة من جهة والناجحة من جهة أخرى.

-برامج الإصلاحات الاقتصادية إن كان لها آثار إيجابية على بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، فلها انعكاسات سلبية على الصعيد الاجتماعي كتفشي ظاهرة البطالة والفقر وتحويل العمالة من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.

-في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي يجب مراعاة الجوانب الاجتماعية، لكي لا تكون هناك انعكاسات سلبية على هذه الجوانب الاجتماعية.

- سياسات التشغيل تأتي كمجموعة سياسات مترابطة ومتناسقة في مجالات مختلفة أهمها السياسة السكانية وسياسة التعليم والتدريب وسياسة الأجور وسياسة الاستثمار،مما يجعلها الإستراتيجية الملائمة للتخفيف من حدة انعكاسات التحولات الاقتصادية الرهنة على الأوضاع الاجتماعية.

- تستطيع سياسات التشغيل القيام بدور مهم في معالجة الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة، إذا ما صيغت ونفذت على نحو مناسب لذا فانه من المهم للغاية تقييم نتائجها وكفاءتها من اجل زيادة تأثيرها.

- سياسات التشغيل هي سياسة اقتصادية تؤمن الانتعاشة الاقتصادية، وسياسة اجتماعية تقلص من حدة انعكاسات التحولات الاقتصادية الراهنة على الأوضاع الاجتماعية.

- سياسات التشغيل تعمل على تنشيط جانب الطلب في سوق العمل بهدف زيادة فرص العمل، من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

- سياسات التشغيل تتناول محددات العرض والطلب على القوى العاملة بهدف تأمين التوازن بينهما من الناحيتين الكمية والنوعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



- إن توفير مناصب شغل ليس كاف، إذا لم يتبع بإستراتيجية ال
مناصب مؤقتة وذالك بتأهيل العاملين وتدريبهم على أساليب ال

- لإنجاح سياسات التشغيل يجب توفير الإطارات الكفاءة، ومحاربة الآفات الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية.

- نجاح برامج سياسات التشغيل يتطلب مشاركة الأجهزة الحكومية والعمال وأرباب العمل ومؤسسات التمويل، وحتى العاطلين من حيث التصريح وتسجيل أنفسهم ضمن مكاتب التشغيل وأجهزة مكافحة البطالة.

## آفاق الدراسة:

هذا البحث وإن خاص بإيجاد دور وفعالية سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، والوقوف على معالجة ظاهرة البطالة والفقر وهيكلة القطاع غير المنظم، والتي لا تعتبر بدورها الأهداف الكلية المرجوة من سياسات التشغيل فهناك أهداف أخرى، كمعالجة ظاهرة الهجرة العمالية، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة لتوفير مناصب شغل، تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي لتوفير مناصب الشغل، وتكوين وتدريب العمال والداخلين الجدد لسوق العمل باعتبارها إستراتيجية تعمل على الحفاظ على مناصب الشغل في ظل تحديث أساليب العمل والتطور التكنولوجي، إلى غير ذالك من المواضيع التي يمكن دراستها ضمن إطار سياسات التشغيل، وهذا ما يفتح المجال لدراسات أخرى تلم أكثر بهذا الموضوع.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



# قائمة المرا

* إبراهيم توهامي وآخرون، "العولمة والإقتصاد غير الرسمي"، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 .
* إبراهيم العيسوي،" ألغات و أخواتها " ، مركز الدراسات العربية ، بيروت، 1995.
* أحمد أبو إسماعيل،" اقتصاديات الصناعة"، دار النهضة العربية القاهرة 1966 .
* احمد مندور وكمال بكري ، " علم الاقتصاد " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989 .
* احمد مصطفى، " مسرد مصطلحات سوق العمل " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن، 2004.
* احمد هني ، " دروس في التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993.
* أحمد يسري،" النظرية الاقتصادية الكلية "، دار الجامعة، الإسكندرية، 1997.
* أحمين شفير،" الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل- حالة الجزائر- " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2001 .
* إسماعيل بوخاوة و دومي سمراء،" الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 11- 12 ماي 2003 .
* إسماعيل سفر وعارف دليلة ، " تاريخ الأفكار الإقتصادية "، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1977.
* إيمان عطية ناصف،" النظرية الاقتصادية الكلية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2008.
* بلال أحمية ،"مداخلة بعنوان : دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية"، الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006.
* بعلي عرباجي،" اقتصاد المؤسسة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.
* بغداد كربالي ،" نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، 2005.
* بول ساموبلسون ، "توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج "،ترجمة مصطفى موفق ، ديون المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1993
* جمال بلخباط،" مداخلة بعنوان : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة " ،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006 .
* جمال حسن أحمد عيسى السرحنة," مشكلة البطالة و علاجها " , اليمامة للنشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، 2000, ص40.
* جمال عمورة ،" مداخلة بعنوان : دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة - دراسة حالة الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) – " ، الملتقى الدولي حول البطالة ، البليدة ،2005.
* حمدي احمد، " واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية "، منظمة العمل العربية،2004 .
* حميد بوزيدة ، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992- 2004 "، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006 .
* حسين عمر،" الجات والخصخصة" ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،1997 .
* حسين عمر، " التطور الاقتصادي "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .
* حسين شحاتة،" النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات" ، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم ، مصر ، 1998
* رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - " ، عالم المعرفة ، الكويت ،1998 .
* رضية بوشعور و شكرية ديدوح ،"مداخلة بعنوان:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- عرض و تقييم- "، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006.
* رفعت المحجوب ،" الاقتصاد السياسي "، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ، القاهرة،1980 .
* زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ناشد ،" مبادئ الاقتصاد السياسي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 .
* طارق الحاج ،" علم الاقتصاد و نظرياته " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، 1998.
* الطيب الوافي، " تشخيص مشكلة البطالة في الدول العربية و آليات معالجتها"، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد 38،2008.
* كاظم جاسم العيساوي و محمود الوادي ،" الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.
* كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر تحقق الاستقرار والانتقال إلى اقتصاد السوق " ،صندوق النقد الدولي ،1998.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



* لجنة الخبراء الحكومية الدولية،"الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا : العشرون لمكتب شمال أفريقيا للأمم المتحدة ، المغرب ، 13- 15 أبريل 2005 .
* ليلى الخواجة،" دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة و علاقتها بسوق العمل في مصر"، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.
* مجيد علي حسن و عفاف عبد الجبار، " مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي "، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
* مجلة العمل العربية، "برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، العدد3، 1997.
* المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، " تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول 1998 "، الجزائر، نوفمبر 1998.
* المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لعام 2005"، الجزائر،2006.
* محمد كلكول، " نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم" ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2004 .
* محمد الميتمي، "سوق العمل والفقر في اليمن "، جامعة صنعاء، اليمن، 2001.
* محمد ناجي حسن خليفة ،" اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية " ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي ، جامعة الجزائر، 31 ماي - 02 جوان2003 .
* محمد عدنان وديع "المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل " سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1997.
* محمد عدنان وديع ، " سياسة التشغيل بالوطن العربي " ، سلسلة أوراق عمل ، المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت ،1996.
* محمد عدنان وعادل عبد الله وعلى ناصر، "مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظريتها " ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،ديسمبر 1997 .
* محمد عدنان وديع، " نظريات رأس المال البشري" ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2000 .
* محمد قرقب،"عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر"، ندوة لمنظمة العمل العربية، طرابلس، 11- 13/ 7/ 2005.
* محمد الشوابكه، " القطاع غير الرسمي في الأردن - دراسة ميدانية - " ، مركز الأردن الجديد ، عمان- الأردن ، 2005.
* مدني بن شهرة، " سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد18 ، فبراير 2005.
* المدير العام لمنظمة العمل العربية، "تقرير بعنوان:التشغيل والبطالة في البلدان العربية،التحدي والمواجهة"، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، 23 فبراير 2008.
* منظمة العمل الدولية، «سوق الشغل والعمل بالجزائر- عناصر السياسة الوطنية للتشغيل-"، منشورات صادرة عن منظمة العمل الدولية، سنة 2003.
* منظمة العمل الدولية،"ملخص ندوة:سياسات سوق العمل، صياغتها وتنفيذها وتقييمها " ، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا،القاهرة ،2004.
* منى الطحاوي ، " اقتصاديات العمل " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1996.
* مصطفى بشير،"مداخلة بعنوان : الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني"، الملتقى الاقتصادي الثامن،الجزائر والشراكة الأجنبية ، نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر ،9- 10 ماي 1999.
* مصطفى سلمان، " مبادئ الاقتصاد الكلى " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 .
* ميكائيل بيل روبرت،" مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي "، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1987.
* نادر مريان وممدوح السلامات، "دليل مؤشرات سوق العمل "، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ،2006.
* نادر مريان وممدوح السلامات وخميس رداد،"الموارد البشرية " ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن، 2004.
* نبيل حشاد،" الجات وأهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، دار إيجي ، ط 2 ، مصر، 1999.
* نبيل حشاد، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، ج1 ، النسر الذهبي للطباعة ، الدوحة ، 1996.
* نعمة الله نجيب إبراهيم ، "نظرية اقتصاد العمل " مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2002 .
* نعيمة برودي،"مداخلة بعنوان:الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006 .
* نور الله كمال،" إدارة الموارد البشرية - سلسلة دليل القائد الإداري - " ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، 1992.
* صالح تومي وعيسى شقبقب ،" النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002)"، مجلة الباحث ،العدد4 ، الجزائر، 2006.
* صليحة بن طلحة و بوعلام معوشي ،"مداخلة بعنوان : الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و 18 أفريل2006 .
* ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- " ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



* عادل رمضان الزيادي،" إدارة الموارد البشرية "، جامعة عين شمس ، مصر ، 005
* عاطف محمد عبيد،" التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية"، مجلة ا
* عامر الكبيسي،" إدارة شئون الموظفين والعاملين في الخدمة المدنية "، ط1، دار الكتب بجامعة بغداد، العراق, 1980 .
*عبد الباقي روابح و علي همال،" التقييم الأولي لمضمون و نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر "، الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 16/15 ماي 1999
*عبد الباقي روابح و علي همال، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية ، جامعة قسنطينة 30/29 ماي 2000.
* عبد الحميد عبد المطلب،" الجات و آليات منظمة التجارة الدولية الدار الجامعية"،جامعة عين الشمس،القاهرة، 2003.
* عبد الرحمان صبري،" الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الإستثمار" ورقة مقدمة إلى ندوة تطوير البنية المالية التحتيمية في الوطن العربي ،عمان ، سبتمبر 1997.
* عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري، " مداخلة بعنوان : البطالة في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية - " ،المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ، 17- 18 مارس 2008.
* عبد الرحمن يسري احمد، " تطور الفكر الاقتصادي "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
* عبد الله بلوناس،"برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية ،29- 30اكتوبر2001 .
* عبد الله بن بدعيدة،"الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية- التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية-"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005.
* عبد الله قلش، " أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري " . مجلة علوم إنسانية ، العدد 29 ، 2006.
*عبد العزيز فهمي هيكل، "أساليب التحليل الاقتصادي "، دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
* عبد القادر دربال و بلقاسم زايري،" تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل الفضاء الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف ، دار الهدى، عين ميلة، 2001.
* عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعة للكتب، 1997.
* عبد السلام بشير الدويبي، " متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة " ، الندوة الإقليمية لمنظمة العمل العربية ، طرابلس: 11 - 13/ 7/ 2005 .
*عبد الوهاب كرمان، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، الجزائر، 2000.
* عبو عمر، " مداخلة بعنوان : جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008.
* عزيزة بن سمينة، "عنوان المداخلة:الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006 .
* عماد التركي، " تشغيل في القطاع غير المنظم بتونس " ، منظمة العمل العربية ، مارس2005.
* علي عبد القادر علي، " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري " ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر 2001.
* علي السلمي، " إدارة الموارد البشرية"، ط2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة, 1997.
* عمر محمد، " اقتصاد وتخطيط القوى العاملة " ، ط 5 ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا, 2002 .
* عقيل جاسم عبد الله ،" تقييم المشروعات - إطار نظري وتطبيقي -" ، المجدلاوي للنشر عمان الأردن 1999 ص189.
* فاتح ساحل، "مداخلة بعنوان:آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،04 و 05 ديسمبر 2006.
* الفارس سليمان خليل وعيسى شحادة ، سرى مبارك ، " إدارة الموارد البشرية" ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2000 .
* فريد النجار، " التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون - خيارات القرن الحادي والعشرين-" ، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
* فضيلة عكاش و لمياء زكري،" مداخلة بعنوان : آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر"، ملتقى وطني جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف أيام 16-17 ديسمبر 2008.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



* فيصل مختاري، " العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقت
* فؤاد مرسى، " الرأسمالية تجدد نفسها " ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147 ، الكوي
* سالم توفيق النجفي، " أساسيات علم الاقتصاد " ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية " ، مصر ، 2000 ،ص263 .
* سامي خليل، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديث ـ المفاهيم و النظريات الأساسية- " ،الجزء2 ،الكويت، 1994 .
* سامي العوادي، " التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر" ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ، سبتمبر 2005.
* سليمان ناصر،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية- حالة الجزائر-"،مجلة الباحث، العدد2، 2002.
* سميرة قارة علي ، " العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي"، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 25 ، جوان2006
* سمير حبارك، " تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990- 2000" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2001- 2002.
* سمير محمد عبد العزيز، " التجارة العالمية و ألغات "، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 2، 1996.
* سمير صارم،"معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة" ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ،2000.
* سعدية قصاب ، " الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي " ، في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.
* السعيد محمد، " نظريات تحديد الأجور"، مجلة العمل الدولية، ع 11، منظمة العمل الدولية, 1978.
* سوزان حسن أبو العينين،" الفقر في الدول العربية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد 4 ، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2004 .
* شاويش مصطفى نجيب، " إ دارة الموارد البشرية - إدارة الأفراد"، ط1 ، دار الشروق ، 1996 .
* الهادي خالدي،"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي " ، دار هومة ، الجزائر ، 1996.
* وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "تقييم مدى تنفيذ جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)"، الجزائر، الخميس 10 جويلية 2008.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



## المراجع باللغة الأجنبية

sociation algéro-union européenne sur les entreprises économiques", Colloque international : La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspective de l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre-échange avec l'union européenne et a l'OMC, ORAN : Les 26 et 27 mai 2OO7.

* Abraham Frois, " dynamique économique ", édition DALLOZ, Paris, 1991.

* Ahmed Benbitour," L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités", éditions MARINOOR. Algérie, 1998.

* Ahmed Benbitour,"l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir", Editions Techniques de l'entreprise, Alger (sans année).

* Annie Fouquet,"démystifier la mondialisation de l'économie", Les éditions d'organisation, 1997.

* Anne Perrot,"les nouvelle théorie du marche du travail ", édition la découverte, Paris, 1992.

* Arhab Baya," Les effets sociaux du P.A.S. dans le cas de l'Algérie" , Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.

* Arhab Baya. Maatouk Belattaf," le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE", colloque international, université de Telmcen, 21-22/oct/2003.

* Bernard Bernier .Yves Simon," initiation à la macroéconomie", 8e édition, DUNOD, Paris ,2001.

* Bernard Laval, " les théories récentes de l'emploi et du chômage ", la revue française des affaires sociales, Paris ,1979.

* CENEAP/ FNUAP,"Transition démographique et structure familiale", mai 2001.

* CENEAP,"éléments de réflexion sur la politique de la politique de population en Algérie", n°14, 1999.

* CNES, " Evolution général des dispositifs d'emploi ", rapport commission relation de travail, Alger, 2002.

* Claude Menendian," fiches de macroéconomie", ELLIPSES, Paris ,1997.

* Claude Sobry. Jean Claude Verez ," élément de macroéconomie" ,ELLIPSES , Paris , 1996.

* CNUCED,"portant sur l'examen de la politique de l'investissement de l'Algérie", rapport 2004.

* CNUCED," Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement (Algérie) ", NATIONS UNIES, Genève, 2005.

* Davaid Marsden, " marche du travail " , édition economica , Paris , 1991.

* Eco-technics, " Activité et emploi en Algérie en 2004 ", Ben Aknoun, ALGER, Avril 2005.

* Elizabeth Ruppert,"The Algerian Retrenchment System: A Financial and Economic Evaluation", The world bank economic review, VOL13, N: 1, 1999.

* El hadi makboul, " le P.A.S en Algérie problématique et application ", un revue du CENEPAP, N° 15, 2000.

* Ficher J.E, Levy Garboua, "économique de l'éducation ", édition ECONOMICA, Paris, 1999.

* F.M.I, "Public information notice ", No04 /3, January 29. 2004.

* Gérard Duthil, "Economie de l'emploi et chômage ", édition ELLIPSES, Paris ,1994.

* Graham Dunkley , the free trade adventure -the WTO , the uruguay round and globalism - A Critique ,Zed Book ,London , 1997.

* Gregory Monkiw, " les principes de l'économie ", édition économieca, 1998.

* Gregory Monkiw, " macroéconomie ", 3e édition, De Boeck université, Bruxelles, 2003.

* Hocine Benissad," La réforme économique en Algérie ", OPU, Algérie, 1991.

* Hocine Benissad," L'Ajustement structurel, l'expérience du Maghreb", OPU, Algérie, 1999.

* ILO, "World Employment" Report 1992, Geneva, 1993.

* ILO, "Global Agenda for Employment" Discussion, Paper, 2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



Geneva, 2004.

* Institut de la Méditerranée, " Profil pays du FEMISE -Algérie-", Chapitre1: Le marché du travail, France, Janvier 2006.

* Jacques Genereux, " économie politique macroéconomie", édition hachette, 3e édition, Paris, 2000.

* Jean Michel Cousineau, " économie du travail " ، GATAN MORIN, Canada, 1981.

* Jean Paul Azam,"théorie macroéconomique et monétaire", édition Nathan, Paris, 1986.

* Joél Jalladeau,"introduction à la macroéconomie",2eédition, Département de boeck université, paris, 1998.

* Maatouk Bellataf,"Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne", CREAD, Alger, 1998.

* Michel Burda. Charles wyplosz," Macroéconomie ", ouvertures économique de BOECK, Bruxelles ,1993.

* Mohamed Belmihoub,"L'évolution de la pratique organisationnelle dans l'entreprise publique industrielle en Algérie : panorama théorique et analyse d'une expérience (1962-1995)", Cahiers du CREAD n°55, 1er trimestre 2001.

* Mohammed Boussoumah, "L'entreprise socialiste en Algérie", O.P.U, 1982.

* Mohamed Medjkoune,"Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie", Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.

* Mohammed Said. Mohammed Arezki، " marcher du travail et emploi en Algérie - éléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays- " ، Organisation international du travail ، Bureau de l' OIT a Alger ، Alger، October 2003.

* Nacereddine Sadi," LA privatisation des entreprise publique en Algérie", OPU, Alger, 2005.

* Niall Ohiggins ، "Youth unemployment and employment policy - A global perspective" ، ILO ، Geneva ، 2001.

* Noureddin Hermez,"Growth Employment and Poverty in Developing Countries ", Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, Economic and Legal Sciences Series, Vol (29), No: 1, 2007.

* Rodrigue Tremblay, " Macroéconomique modernes – théories et réalités – ", édition Etudes vivantes, 1992

* Roland Seroussi, "GATT, FMI et LA banque mondial, les nouveaux gendarmes du monde", DUNODE, Paris, 1994.

* Saib Musette. Nacereddine Hammouda,"Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie", Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.

* Yassine Ferfera. Mohamed Arabi, « Réformes économiques et gestion de la rémunération au sein de l'entreprise publique algérienne », Cahiers du CREAD n°49, 3ème trimestre 1999.

* World Bank, World Development indicators, 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features




## ملخص البحث:

يتطرق هذا البحث إلى فعالية سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، خلال مرحلة الثمانينات إلى سنة 2008، والتي أسهمت في صياغة نمط جديد للتوجه الإقتصادي الدولي، انطلاقا من برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف مؤسستي بريتن وودز، هذه التحولات التي كانت لها آثار ايجابية على بعض التوازنات الاقتصادية، وانعكاسات سلبية على بعض الجوانب الاجتماعية، خاصة بالدول النامية، والمتمثلة في تفاقم البطالة والفقر والعمل بالقطاع غير المنظم.

مما دفعنا للبحث عن دور سياسات التشغيل في معالجة هذه الانعكاسات، آخذين في ذلك الاقتصاد الجزائري كنموذج من اجل الوصول إلى استنتاجات تمكنا من إبراز مكانة سياسات التشغيل في ظل هذه التحولات، وتقييم برامج هذه السياسات والأخذ بالايجابية منها في المستقبل.

Ce travail traite de l'efficacité des politiques de l'emploi et de l'évolution économique dans le monde durant les 3 dernières décennies. En effet, les institutions de Bretton Woods ont grandement contribué aux changements économiques qui ont eu lieu dans beaucoup de pays, notamment dans les pays en voie de développement. Parmi les effets négatifs, il y a lieu de noter l'aggravation du chômage, la pauvreté et l'avènement d'économie informelle.

Cet état de fait nous a conduit à rechercher les politiques idoines d'emploi pour contrecarrer ces effets négatifs. Nous avons utilisé le cas de l'Algérie pour illustrer notre problématique de l'emploi. Dans ce contexte les différentes politiques de lutte contre le chômage mises en ouvre par les pouvoirs publics en Algérie ont été passées en revue et évaluées.